المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
F E C

التقرير المالي السنوي 2024

بنك التمويل المحلي

بنك متخصص في التنمية الترابية

صندوق التجهيز الجماعي : بنك الجماعات الترابية

بفضل خبرة امتدت لأزيد من 65 سنة، يعمل صندوق التجهيز الجماعي، باعتباره شريكا تقنيا وماليا رائدا للقطاع المحلي، بكل ثبات وطموح على تيسير ولوج زبنائه إلى رافعة الاقتراض لتمويل استثماراتهم ومشاريع التنمية الترابية، لا سيما من خلال حلول تمويل تتلاءم مع حاجياتهم، والأقرب لتطلعاتهم.

ومن خلال التزامه المسؤول كبنك عمومي مخصص لتمويل التنمية الترابية، يحرص الصندوق على إدراج دوره في منطق التدعيم والتجديد على ضوء التطورات التي يعرفها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي. ويعمل باستمرار على أن تتلاءم خدماته وتدخلاته مع التحديات التي يواجهها الفاعلون الترابيون وأولويات التنمية الترابية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، والانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون، وتعزيز القدرة على مواجهة آثار التغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، اتخذ البنك خيارا استراتيجيا لإدماج عوامل الاستدامة "البيئية والاجتماعية والحكامة" في عملياته التمويلية وفي علاقاته مع الأطراف الفاعلة. وقد أدى هذا الالتزام المسؤول بالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة بشكل ملحوظ إلى إدماج معايير المخاطر البيئية والاجتماعية في التدبير الشامل للمخاطر وفي مسلسلات اتخاذ القرار بالبنك.

وفي هذا الصدد، اعتمد البنك سياسة بيئية واجتماعية، دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، والتي تشكل إطارا مرجعيا يضفي الطابع الرسمي على التزامه بإدماج عوامل الاستدامة بشكل منهجي في عمليات الافتحاص وعمليات التمويل. ويستند التنزيل العملي لهذا الالتزام إلى مجموعة من المساطر والأدوات ذات الصلة والتي تمكن من تدبير المخاطر الكامنة في المشاريع المقدمة للتمويل بشكل فعال.

تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة البيئية والاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار جميع القوانين الوطنية ونصوصها التطبيقية بالإضافة إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، التي صادقت عليها المملكة، من أجل تطبيق التدابير الوقائية البيئية والاجتماعية.

ويشكل إصرار الصندوق لصالح تعزيز تخضير نشاطه رهانا استراتيجيا، خاصة فيما يتعلق بزيادة مساعدته المالية المرتبطة بتطور مستوى الاستثمار الترابي وتغيير السلم الذي انطلق العمل به منذ الشروع في تفعيل الجهوية المتقدمة.

ويعمل هذا التطور على تمكين الصندوق، في آن واحد، من مواكبة دينامية تنمية مختلف المجالات الترابية، والمساهمة في تنميتها الشاملة من خلال إعطاء بُعد إضافي على تدابيرها الرامية إلى تحسين ظروف ونوعية حياة الساكنة المحلية. وهو ما يعزز تثمين المشاريع ذات التأثير الاجتماعي والبيئي القوي الذي يفيد الفاعلين الترابيين.

وتجدر الإشارة أيضًا، إلى أن إدماج مبادئ الاستدامة والاهتمامات البيئية والمناخية يشكل ميزة هامة بالنسبة للبنك، لا سيما في استراتيجية الانفتاح على السوق المالي الدولي التي تمكنه من الحصول على تمويلات تنافسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتمويل المناخ، من أجل تقديم أفضل شروط المواكبة والتمويل لزبنائه.

المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي
F E C

التقرير التدبيري 2024

بنك التمويل المحلي

الفهرس

أهم أحداث 2024 7

أهم أرقام 2024 11

نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2024 12

1. التزامات القروض
2. سحوبات القروض
3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة
4. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2024 20

1. تطور الموارد
2. تطور التوظيفات

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2024 25

1. مؤشرات الاستغلال
2. الحصيلة
3. المعايير القانونية
4. مؤشرات المردودية

أهم أحداث 2024

عزز الصندوق، خلال سنة 2024، تموقعه كفاعل مرجعي في تمويل التنمية الترابية من خلال الاعتماد على صلابة أسسه وكذا دينامية تفعيل الأوراش المهيكلة.

وهكذا، واصلت المؤسسة التزامها إلى جانب الجماعات الترابية، من خلال مواكبتها في تحقيق مشاريعها الاستثمارية، والمساهمة بنشاط في التنمية المجالية المستدامة، لا سيما من خلال مقاربة معززة لإدماج تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، بما يتماشى مع المعايير الدولية في مجال الاستدامة.

بلغت الالتزامات والسحوبات، برسم سنة 2024، على التوالي، 569 2 مليون درهم و821 1 مليون درهم، وساهمت في إنجاز عدة مشاريع همت العديد من قطاعات التدخل. وتجدر الإشارة إلى أن نشاط القروض، في متم سنة 2024، تميز بالعودة إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023، والتي تميزت بالتمويل المشترك للصندوق لمشروع استراتيجي هم إنجاز أشغال التزود بالماء في إطار الربط بين حوضين مائيين، والذي يتميز بأهمية حجمه الاستثماري.

واستفادت من هذه التمويلات جميع فئات الجماعات الترابية، مع هيمنة قوية للمجالس الجهوية التي تؤكد تنامي حصتها في بنية القروض الممنوحة من طرف البنك خلال السنوات الأخيرة، بفضل تكثيف مشاريعها الاستثمارية، خاصة في إطار تفعيل الجهوية المتقدمة.

وكدليل على تأكيد دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عمد الصندوق، خلال سنة 2024، على توقيع ثلاث اتفاقيات تمويل مع ثلاثة مجالس جهوية، من خلال منح ثلاثة خطوط اعتماد بمبلغ إجمالي قدره 6 مليارات درهم :

- التوقيع، في مارس 2024، على اتفاقية تمويل مع جهة درعة-تافيلالت بمبلغ 1,7 مليار درهم، ترمي إلى تمويل المشاريع ذات الأولوية لبرنامج التنمية الجهوية لجهة درعة-تافيلالت 2022-2027 وتغطية جزء من مشاريع الجهة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ؛
- التوقيع، في ماي 2024، على اتفاقية تمويل مع جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بمبلغ 1,3 مليار درهم، تهدف تمويل المشاريع ذات الأولوية لبرنامج التنمية الجهوية للجهة، وبالخصوص، إلى تعزيز الجاذبية الاقتصادية للمجالات الترابية للجهة ؛
- التوقيع، في أكتوبر 2024، على اتفاقية تمويل مع جهة الرباط-سلا-القنيطرة، بمبلغ 3 مليار درهم، تهدف إلى تمويل إنجاز مشاريع استثمارية كبرى تندرج في إطار برنامج التنمية الجهوية للجهة المزمع إنجازه في أفق 2027.

ويؤكد الصندوق، من خلال هذه العمليات الجديدة، عزمه على مواكبة الجماعات الترابية في إنجاز برامجها ومشاريعها الاستثمارية، خصوصا ذات التأثير الاجتماعي القوي بما يتماشى مع سياسة البنك البيئية والاجتماعية، والتي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022، والتي تتميز بمسايرتها للقوانين الوطنية والمعاهدات التي صادقت عليها المملكة في مجال الاستدامة. كما تساهم هذه العمليات في تعزيز ثقة الجماعات الترابية في الصندوق بوصفه الشريك المالي التاريخي.

وسجل البنك، في متم سنة 2024، تطورا إيجابيا لمؤشراته المالية الرئيسية، حيث بلغ الناتج الصافي البنكي 672 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة مع السنة الماضية. وبلغت الحقوق على الزبناء ما يقارب 27,5 مليار درهم في متم دجنبر 2024.

من جهتها، وأخذا بعين الاعتبار التطور الإيجابي الذي عرفه الناتج الصافي البنكي، وجودة محفظة الزبناء، والتحكم المستمر في الأعباء العامة للاستغلال، بلغ الناتج الصافي 368 مليون درهم في متم سنة 2024، مقابل 199 مليون درهم في متم سنة 2023، أي بزيادة قدرها حوالي 85%. ويعزى هذا التطور القوي للاحتساب ذو الطابع الاستثنائي برسم سنة 2023، لمساهمة الصندوق لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. وبذلك فإن الناتج الصافي الذي تم تحقيقه برسم سنة 2024 يسجل عودة إلى المستوى الاعتيادي الذي يضاهي إنجازات السنوات الماضية.

واصل الصندوق، خلال سنة 2024، تفعيل مشاريعه المهيكلة، مما يمكن المؤسسة من مسايرة محيطها والاستجابة بفعالية للحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية لتمويل مشاريعها الاستثمارية :

1. استدامة الموارد، ركيزة استراتيجية التمويل ومواكبة الدينامية المجالية

لمواكبة دينامية التنمية المجالية، اتخذ البنك، إجراءات مختلفة تهدف إلى استدامة وتنويع مصادر تمويله بهدف التمكن من تقديم أفضل شروط التمويل للجماعات الترابية.

بالفعل، وبفضل استراتيجيته المالية المنفتحة على السوق الدولي وصلابة أسسه، نجح الصندوق، وفي غياب ودائع الزبناء، في تعبئة الموارد لتمويل نشاطه، سواء على مستوى السوق المالي الوطني أو على مستوى المؤسسات المالية الدولية الرائدة، دون ضمان الدولة. وهذا يدل على الثقة التي يضعها مانحو الأموال الدوليون في الصندوق، وخاصة المؤسسات المالية للتنمية.

ولتحقيق هذا الهدف، يحرص الصندوق على تعزيز التبادلات مع المؤسسات المالية للتنمية، من أجل إعداد، حسب تطور حاجيات البنك وشروط السوق، عمليات السحب على خطوط الاعتماد المتعاقد بشأنها.

وفي هذا الصدد، وفي سياق نجاح العمليات التي تم تحقيقها منذ سنة 2018 مع المؤسسات الدولية والتي تم التفاوض بشأنها اعتمادا على إنجازات المؤسسة على مستوى الملاءة والصلابة المالية فقط، تم التوقيع على اتفاقيتي تمويل دوليتين جديدتين خلال سنة 2024.

وهكذا، وقع الصندوق والبنك الإفريقي للتنمية، في مارس 2024، اتفاق قرض بمبلغ 100 مليون أورو لتمويل مشاريع استثمارية جديدة والبنية التحتية المستدامة، لفائدة الجماعات الترابية.

وتهدف هذه العملية إلى تعزيز وتحديث عرض الخدمات العمومية، خاصة بالوسط القروي، وإحداث أنشطة اقتصادية جديدة وفرص للاستثمار والتشغيل للمساهمة في تحسين ظروف عيش الساكنة المحلية.

كما وقع الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية، في أبريل 2024، اتفاق تمويل جديد بمبلغ 100 مليون أورو، يهدف أساسا تمويل مشاريع ترابية تساهم في صمود الجماعات الترابية في مواجهة تأثيرات تغير المناخ ومواكبة نمو المجالات الترابية للمملكة ودعم أنشطتها التنموية.

بهذا الاتفاق ارتفع إجمالي حجم التمويل الممنوح من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية للصندوق إلى 400 مليون أورو، مما يعكس جودة الشراكة بين المؤسستين وتقاسم القيم لمواكبة التنمية الترابية للمملكة ودعم اجراءاتها التنموية.

ويظل الانفتاح على المستوى الدولي عنصرا أساسيا في استراتيجية إعادة تمويل نشاط الصندوق وتنويع موارده، كما يتضح من غلاف التمويل التراكمي، البالغ حوالي 700 مليون أورو، الذي تمت تعبئته من مؤسسات تمويل التنمية خلال الفترة 2018-2024.

كما تتميز إعادة تمويل البنك بالحضور المنتظم في السوق المالي المغربي، خاصة سوق السندات.

2. تدبير المخاطر: إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجية الشاملة للمخاطر وإلغاء إعلان السياسة العامة

دعت التطورات التي شهدها المحيط القانوني والتنافسي للصندوق إلى ترسيم إطار جديد لتدبير المخاطر، يمكنه من الاستجابة بشكل كامل لجميع هذه التحولات والسماح بإدماج أفضل الممارسات في مجال تدبير المخاطر التي تمت ملاحظتها على مستوى الأبناك.

في هذا الإطار، شرع الصندوق، ابتداء من فاتح مارس 2024، في تفعيل استراتيجيته الشاملة الجديدة للمخاطر وتصنيفها إلى استراتيجيات وسياسات حسب نوع المخاطر، فضلا عن إطار الرغبة في المخاطرة :

- سياسة مخاطر القرض ؛
- سياسة المخاطر العملياتية ؛
- استراتيجية تدبير تغطية مخاطر الصرف ؛
- استراتيجية تدبير مخاطر السيولة ؛
- استراتيجية تدبير مخاطر معدلات الفائدة ؛

- سياسة المطابقة ؛
- السياسة البيئية والاجتماعية ؛
- سياسة الأمن السيبراني ؛
- السياسة التعريفية.

وقد دخلت الاستراتيجية الشاملة للمخاطر الجديدة هذه، والتي تلغي إعلان السياسة العامة للصندوق الذي يعود تاريخه إلى سنة 1993، حيز التنفيذ في فاتح مارس 2024.

3. استراتيجية الاستدامة لفائدة التنمية الترابية المستدامة

في إطار رؤيته الاستراتيجية المتعلقة بالاستدامة، يحرص البنك على التحكم في المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة لضمان المطابقة مع القوانين الوطنية وأفضل الممارسات الدولية. وتهدف عملية الافتحاص البيئي والاجتماعي التي تم اعتمادها إلى تصنيف للمخاطر البيئية والاجتماعية لكل مشروع مع تحديد تدابير التخفيف المرتبطة بها والضرورية لتقليصها إلى مستويات مقبولة.

وفي إطار استمرارية جهوده المبذولة لتحسين ضمان المسايرة التدريجية لعملياته مع أفضل المعايير الدولية، يواصل البنك إجراءاته الاستباقية في مجال الأخذ بعين الاعتبار القضايا البيئية والاجتماعية من خلال إدماج المكون الجديد «مخاطر المناخ» في النظام الشامل للمخاطر وفي قراراته التمويلية.

وفي هذا المنحى، قام البنك، تماشيا مع خطة عمله المتعلقة بالمناخ، بتعزيز قدراته ووضع الموارد والأدوات التقنية لتدبير المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ. وتتيح هذه الأدوات إمكانية تحديد والمصادقة وتقييم المشاريع التي توفر فوائد مناخية مشتركة والتحقق من صلابتها في مواجهة آثار تغير المناخ.

وقد تمكن البنك، بفضل مستوى النضج المكتسب في السيطرة على المخاطر البيئية والاجتماعية والتقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق بإدماج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، من زيادة تعزيز نجاعته خارج نطاق التمويل.

وهكذا قام البنك في نونبر 2024، بتحديث سياسته ومساطره البيئية والاجتماعية، التي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2022، من خلال إدماج المكون الجديد «المخاطر والفرص المناخية». وقد مكن هذا التطور، الذي يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للبنك لفائدة التنمية الترابية المستدامة، من تلبية المتطلبات الضرورية للولوج إلى تمويلات مانحي الأموال الدوليين.

4. المطابقة والحكامة

تميزت سنة 2024 بدخول العديد من الوثائق والسياسات والتي تأتي في إطار رغبة المؤسسة في مسايرة أفضل المعايير والممارسات المطبقة على مؤسسات الائتمان، حيز التنفيذ. ومن خلال هذه المقاربة الصارمة، يحرص البنك على تعزيز حكامته، مع ضمان التدبير الأمثل للمخاطر وزيادة الشفافية في نشاطه.

إضفاء الطابع الرسمي على سياسة الصندوق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عمد الصندوق إلى إضفاء الطابع الرسمي على سياسته في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتحدد هذه السياسة، التي دخلت حيز التنفيذ في فاتح مارس 2024، المبادئ الأساسية التي اعتمدها البنك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال.

التزام قوي بمكافحة الفساد

دخلت سياسة مكافحة الفساد الخاصة بالصندوق، حيز التنفيذ، في فاتح مارس 2024، في إطار مطابقة الصندوق لأحكام التوجيه رقم1/W/2022 لوالي بنك المغرب المتعلق بالوقاية وتدبير مخاطر الفساد من قبل مؤسسات الائتمان.، وكذا دليل مكافحة الفساد الذي تم إعداده في إطار اتفاقية التعاون في مجال الوقاية ومحاربة الفساد في القطاع المالي.

وتبين هذه السياسة المبادئ الرئيسية التي وضعها البنك لمكافحة الفساد وتحدد المكونات الرئيسية لنظام مكافحة الفساد التي يعتمدها الصندوق والتي تمكنه من المعرفة والوقاية والكشف ومعالجة أي عمل من أعمال الفساد، وبصفة عامة، أي مس بالنزاهة.

تعزيز منظومة الأخلاقيات والسلوك المهني

في إطار تعزيز منظومته للأخلاقيات والسلوك المهني، قام الصندوق سنة 2024 بتحيين «ميثاق الأخلاقيات» الخاص به، والذي أصبح اسمه الآن «مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني»، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات التشريعية والتنظيمية الجديدة، ولا سيما أحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022. المتعلقة بالوقاية وتدبير مخاطر الفساد من قبل مؤسسات الائتمان.

وتتضمن مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني الجديدة، والتي دخلت حيز التنفيذ في فاتح مارس 2024، بشكل خاص، أحكاما جديدة تتعلق بمكافحة الفساد واستغلال النفوذ وكذا إنشاء نظام إنذار أخلاقي وتدبير حالات تضارب المصالح.

5. تفعيل استراتيجية نظام المعلومات للبنك، وهو ركيزة أساسية لتحديث وتحسين تجربة الزبون

وبالنظر للتحديات المرتبطة بالتقنيات الرقمية، يواصل الصندوق إعادة نشر خارطة طريق نظام المعلومات الخاص به.

وفي هذا الصدد، تم الشروع في إنجاز المشاريع ذات الأولوية، المحددة في خارطة طريق نظام المعلومات. وبالتالي، فإن إعادة تصميم الأمن العملياتي لشبكة الصندوق، بلغت طورها النهائي من أجل ضمان تعزيز الأمن، واستمرارية أفضل للخدمات، وكذا التوفر العالي لأنظمة المعلومات، بما يتطابق مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات.

خلال الربع الأول من سنة 2025، وبعد الانتهاء من الأعمال التحضيرية، أطلق البنك طلب عروض مفتوح لإنجاز المشروع الاستراتيجي لإعادة تصميم نظام بنكي أساسي والذي سيمكن من تغطية حاجيات تدبير القروض واقتراضات الصندوق.

ويهدف النظام البنكي الأساسي الجديد إلى تحسين فعالية خدمات البنك وتعزيز التعاون الداخلي بين مختلف الوحدات وتقديم أفضل تجربة لزبنائه، لا سيما من خلال التبسيط والتنفيذ التلقائي للعمليات المرتبطة بالقروض والاقتراضات، مع إدماج أفضل الممارسات التدبيرية في هذا المجال، لتحقيق النجاعة الأمثل.

أهم أرقام 2024

بملايين الدراهم

الناتج الصافي البنكي

سجل البنك، في متم سنة 2024، تطورا إيجابيا لمؤشراته المالية الأساسية، حيث بلغ الناتج الصافي البنكي 672 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بالسنة الماضية.

على المستوى العملياتي، بلغت الالتزامات والسحوبات، على التوالي، 2 569 مليون درهم و1 821 مليون درهم برسم سنة 2024، ومكنت الصندوق من المساهمة في تمويل عدة مشاريع لفائدة الجماعات الترابية في مختلف قطاعات التدخل.

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط القروض في متم سنة 2024، تميز بالعودة إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023، والتي تميزت بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع استراتيجي هم إنجاز أشغال التزود بالماء في إطار الربط بين حوضين مائيين، والذي يتميز بأهمية حجمه الاستثماري.

بلغت الحقوق على الزبناء ما يناهز 27,5 مليار درهم في متم دجنبر 2024.

الحقوق على الزبناء

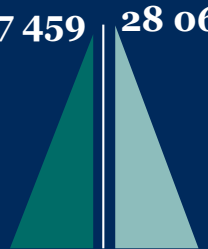

أخذا بعين الاعتبار التطور الإيجابي الذي عرفه الناتج الصافي البنكي، وجودة محفظة الزبناء، والتحكم المستمر في الأعباء العامة للاستغلال، بلغ الناتج الصافي 368 مليون درهم في متم سنة 2024، مقابل 199 مليون درهم في متم سنة 2023، أي بزيادة قدرها حوالي 85%. ويعزى هذا التطور القوي للاحتساب، ذو الطابع الاستثنائي برسم سنة 2023، لمساهمة الصندوق لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. وبذلك، فإن الناتج الصافي الذي تم تحقيقه خلال سنة 2024 يسجل عودة إلى المستوى الاعتيادي الذي يضاهي إنجازات السنوات الماضية.

الناتج الصافي

الأموال الذاتية والمماثلة لها

تجاوزت الأموال الذاتية والمماثلة لها سقف 6 مليار درهم في متم سنة 2024، مسجلة ارتفاعا بنسبة 6% مقارنة مع سنة 2023، مما مكن البنك من تعزيز قاعدته المالية، وبالتالي، مواصلة مواكبة الحاجيات المتزايدة للجماعات الترابية.

نسبة الحقوق المعلقة الأداء

انخفاض نسبة الحقوق المعلقة الأداء والتي استقرت في مستوى منخفض بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل حتى تاريخه، والتتبع الصارم للاستخلاصات مما يعكس جودة محفظة البنك.

نشاط القروض إلى غاية 31 دجنبر 2024

1. التزامات القروض

تميز نشاط القروض، في متم سنة 2024، بالعودة إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023، والتي تميزت بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع استراتيجي يهم إنجاز أشغال التزود بالماء في إطار الربط بين حوضين مائيين، والذي يتميز بأهمية حجمه الاستثماري.

وقد تمكن البنك من خلال هذه التمويلات من المساهمة في بلورة استثمارات كبيرة لفائدة الجماعات الترابية. وهمت بشكل خاص إنجاز مشاريع البنية التحتية للطرق، خاصة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وكذا مشاريع التهيئة الحضرية، والتزود بالماء الصالح للشرب، وتشييد بنيات تحتية استشفائية. وقد تمكن الصندوق من خلال هذه التمويلات من مواصلة دعم جهود الاستثمار في مجال مكافحة الإجهاد المائي وتحسين عرض الرعاية الصحية في مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

وتميزت سنة 2024 بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل كبرى، على التوالي، مع جهة درعة-تافيلالت، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة، وذلك من خلال منح ثلاثة خطوط اعتماد بمبلغ إجمالي قدره 6 مليار درهم. وتهدف خطوط التمويل الجديدة هذه إلى دعم المشاريع الاستراتيجية التنموية ومواكبة دينامية التحول التي التزمت بها الجهات لتعزيز جاذبيتها المجالية.

ويدل توقيع هذه الاتفاقيات على مدى ثقة الجماعات الترابية في الصندوق، باعتباره شريكا تقنيا وماليا تاريخيا. ويؤكد أيضا عزم البنك على مواكبة جميع جهات المملكة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية، خاصة ذات التأثير الاجتماعي القوي، بتناغم مع سياسته البيئية والاجتماعية التي تتميز بمسايرتها للقوانين الوطنية والمعاهدات التي صادقت عليها المملكة في مجال الاستدامة.

وبلغت التزامات القروض ما يناهز 2,6 مليار درهم برسم سنة 2024، منها حوالي 79% ناتجة عن قروض تم منحها خلال نفس السنة. وهمت هذه التمويلات إنجاز 34 مشروعا، غطت 10 قطاعات، باستثمارات إجمالية ناهزت 4,8 مليار درهم.

الالتزامات (بملايين الدراهم)

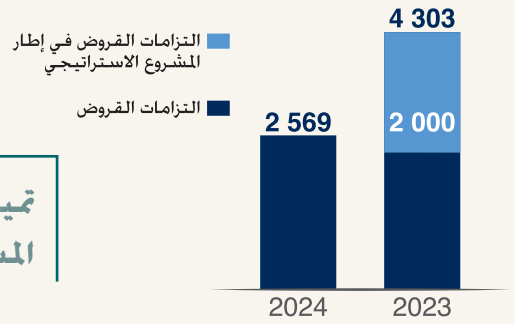

تميزت سنة 2024 بعودة نشاط القروض إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023

توزيع التزامات القروض حسب صنف المقترض

توزعت التزامات القروض، حسب صنف المقترض خلال سنة 2024، على النحو التالي :

بملايين الدراهم	2022		2023		2024	
الجماعات الترابية	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %
المجالس الجهوية	1 780	66%	3 633*	84%	2 322	90%
مجالس العمالات والأقاليم	632	24%	420	10%	48	2%
المجالس الجماعية	274	10%	250	6%	199	8%
المجموع	**2 686**	**100%**	**4 303**	**100%**	**2 569**	**100%**

* منها ملياري درهم في إطار المشروع الاستراتيجي السالف الذكر

استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من التزامات القروض برسم سنة 2024، مع هيمنة المجالس الجهوية، التي تواصل صعود حصتها في بنية الالتزامات، تليها المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم والتي بلغت حصصها، على التوالي، 90% و8% و2% من مجموع التزامات القروض في متم سنة 2024.

تطور بنية التزامات القروض حسب صنف المقترض
2024 - 2022

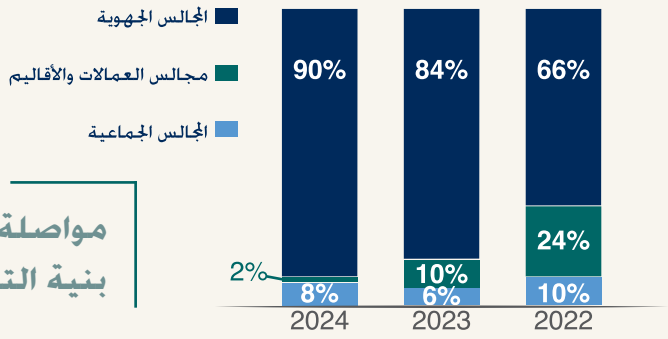

مواصلة صعود المجالس الجهوية التي تهيمن على بنية التزامات القروض برسم سنة 2024

- بلغت التزامات القروض لفائدة المجالس الجهوية حصة 90% أي بمبلغ 2 322 مليون درهم، مما يؤكد الدور المركزي للجهات في تفعيل السياسات العمومية في مجال التنمية الترابية، ولا سيما من خلال برامج التنمية الجهوية وبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

وهمت هذه التمويلات إنجاز مشاريع تندرج في إطار برامج التنمية الجهوية بنسبة تصل إلى 39% وبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي بنسبة تصل إلى 47%.

ومن خلال هذه الالتزامات، ساهم الصندوق في تمويل مشاريع التزويد بالماء الصالح للشرب، وتهيئة الطرق لفك العزلة، وبناء المؤسسات الصحية، وتثمين المواقع السياحية، وكذا تهيئة منصات لاستضافة الأنشطة الاقتصادية تمكن من تعزيز دينامية جاذبية المناطق المستهدفة.

- مثل حجم التزامات القروض لفائدة المجالس الجماعية 8% من الحجم الإجمالي لالتزامات القروض في متم سنة 2024، أي بمبلغ 199 مليون درهم. ومكنت من تمويل عدة مشاريع تهم التهيئة الحضرية ولا سيما إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، والتطهير السائل والبنية التحتية الطرقية.

- وبلغت التزامات القروض لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 48 مليون درهم، في متم سنة 2024، همت إنجاز مشاريع تندرج في إطار برامج التنمية المجالية.

توزيع التزامات القروض حسب القطاع

توزعت التزامات القروض، حسب القطاع، في متم سنة 2024 على النحو التالي :

بملايين الدراهم	2022		2023		2024	
القطاعات	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %
البنيات التحتية الطرقية	907	34%	1 028	24%	1 281	50%
التهيئة الحضرية	499	19%	442	10%	478	19%
التطهير السائل	43	2%	57	1,30%	346	13,50%
الماء الصالح للشرب	46	2%	2 035	47%	178	7%
الصحة	57	2%	287	6,70%	138	5%
التجهيزات المتخصصة	331	12%	115	2,70%	80	3,10%
النقل الحضري	157	6%	-	-	37	1%
التجهيزات الثقافية والرياضية	286	10%	195	5%	20	1%
الكهرباء	65	2%	94	2,20%	-	-
التجهيزات التجارية	102	4%	-	-	-	-
التعليم والتكوين المهني	193	7%	29	0,70%	-	-
السياحة	-	-	21	0,40%	10	0,4%
معدات متحركة	-	-	-	-	1	0,04%
المجموع	2 686	100%	4 303	100%	2 569	100%

همت التزامات القروض برسم سنة 2024، تمويل مشاريع متنوعة من قطاعات التدخل، مما يعكس رغبة المؤسسة في مواكبة التنمية الترابية في جميع أبعادها وتعزيز اقتصاد شمولي ومستدام.

ومن خلال هذا التمويلات، يساهم البنك في تعزيز النسيج الاقتصادي للمملكة ويحفز التطور والتشغيل، مع تحسين جودة حياة المواطنين وكذا الجاذبية المجالية.

ويظهر تحليل توزيع التزامات القروض حسب القطاع، هيمنة قطاعات البنية التحتية للطرق والتهيئة الحضرية والتطهير السائل، حيث فاق مجموعها 82% من الحجم الإجمالي لالتزامات القروض في عند متم سنة 2024.

تطور بنية التزامات القروض حسب القطاع
2024 - 2022

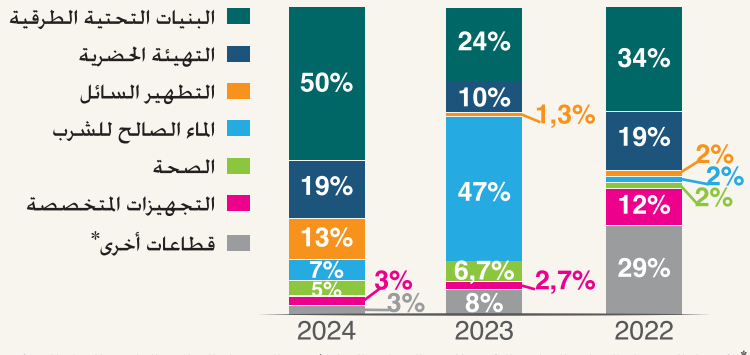

*الكهرباء، التجهيزات التجارية، التعليم والتكوين المهني، السياحة، النقل الحضري، التجهيزات الثقافية والرياضية، المعدات المتحركة

- بلغت حصة قطاع البنية التحتية الطرقية ما يقارب 50% من الحجم الإجمالي لالتزامات القروض في متم سنة 2024، بمبلغ 1 281 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا قويا مقارنة بالمستوى المسجل خلال سنة 2023، ومؤكدة بذلك الارتفاع المسجل خلال السنوات الأخيرة. ومن خلال هذه الالتزامات، والتي يندرج أكثر من 84% منها في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، في الوسط القروي، ساهم الصندوق في تمويل مشاريع تعزيز الشبكات الطرقية وفك العزلة عن العالم القروي، لا سيما من خلال فتح ممرات وتهيئة روابط طرقية.

- يأتي قطاع التهيئة الحضرية، المهيمن تاريخيا، في المركز الثاني في بنية الالتزامات عند متم سنة 2024، بحصة تناهز 19%، أي بمبلغ 478 مليون درهم، مخصصة لتمويل مشاريع تهيئة الطرق والإنارة العمومية وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز والساحات والمساحات الخضراء.

- عرف قطاع التطهير السائل ارتفاع حصته سنة 2024 لتبلغ أكثر من 13% من حجم التزامات القروض، بمبلغ 346 مليون درهم. وهم هذا المبلغ إنجاز البرامج ذات الأولوية لإعادة تأهيل البنية التحتية المخصصة لتصريف ومعالجة المياه العادمة المنزلية والصناعية، خاصة على مستوى التجمعات الحضرية.

- ويمثل قطاع الماء الصالح للشرب حوالي 7% من الحجم الإجمالي لالتزامات القروض في متم سنة 2024، أي بمبلغ 178 مليون درهم، وهم إنجاز مشاريع تعزيز شبكة الماء الصالح للشرب ومكافحة الإجهاد المائي.

- وبلغت التزامات القروض المتعلقة بقطاع الصحة أكثر من 5% من الحجم الإجمالي للالتزامات عند متم سنة 2024، أي ما يناهز 138 مليون درهم، للمساهمة في تمويل بناء مستشفى يهدف إلى توسيع العرض الصحي.

- وسجل قطاع التجهيزات المتخصصة حجم التزامات القروض بمبلغ 80 مليون درهم في متم سنة 2024، مخصصة أساسا لتمويل بناء منطقة لوجستية.

- وشكلت القطاعات الأخرى، لا سيما السياحة والنقل الحضري والتجهيزات الثقافية والرياضية، ما يقرب من 3% من الحجم الإجمالي لالتزامات القروض، وهمت بشكل أساسي تعزيز الجاذبية المجالية من خلال تثمين المواقع السياحية والتراث الثقافي، وكذا تحسين التنقل الحضري.

2. سحوبات القروض

على غرار التزامات القروض تميز حجم سحوبات القروض في متم سنة 2024، بالعودة إلى المستوى الاعتيادي، بالمقارنة مع سنة 2023، ليبلغ أكثر من 1,8 مليار درهم.

وقد استفادت من هذه التمويلات مختلف فئات الجماعات الترابية وشملت إنجاز 94 مشروعا غطت مختلف قطاعات البنية التحتية والبنيات الفوقية في الوسطين الحضري والقروي.

سحوبات القروض (بملايين الدراهم)

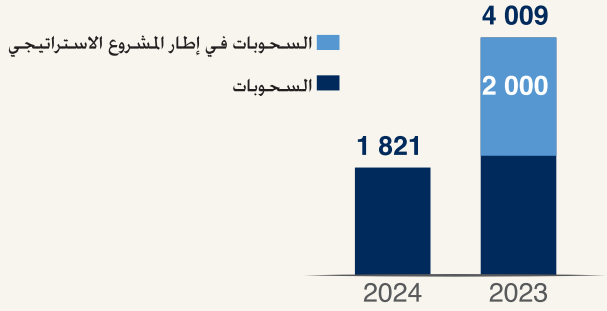

تميزت سنة 2024 بعودة نشاط القروض إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023

توزيع سحوبات القروض حسب صنف المقترض

توزعت سحوبات القروض، حسب صنف المقترض خلال سنة 2024، على النحو التالي:

بملايين الدراهم	2022		2023		2024	
الجماعات الترابية	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %
المجالس الجهوية	1 791	62%	3 262*	81%	1 429	79%
مجالس العمالات والأقاليم	827	28%	488	12%	203	11%
المجالس الجماعية	283	10%	259	7%	189	10%
المجموع	**2 901**	**100%**	**4 009**	**100%**	**1 821**	**100%**

* من ضمنها مبلغ مليارين في إطار المشروع الاستراتيجي

استفادت جميع فئات الجماعات الترابية من سحوبات القروض برسم سنة 2024 مع هيمنة المجالس الجهوية في بنية سحوبات القروض، تليها مجالس العمالات والأقاليم والمجالس الجماعية، وقد بلغت حصصها على التوالي 79%، و11% و10% من الحجم الإجمالي للسحوبات في متم سنة 2024.

تطور بنية سحوبات القروض حسب صنف المقترض
2024 - 2022

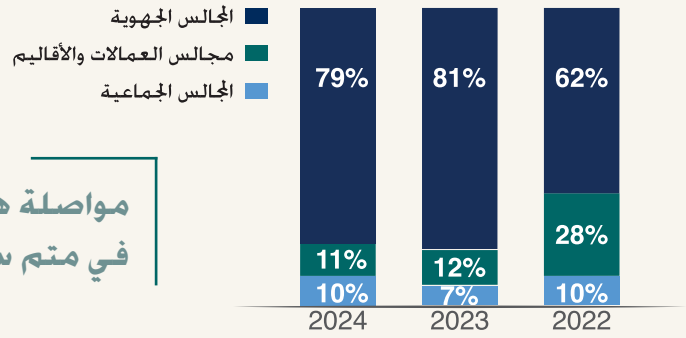

مواصلة هيمنة المجالس الجهوية في بنية السحوبات في متم سنة 2024

- بلغت سحوبات القروض لفائدة المجالس الجهوية 1 429 مليون درهم، أي ما يعادل 79% من الحجم الإجمالي في متم سنة 2024.

همت هذه التمويلات إنجاز مشاريع البنية التحتية الطرقية، مما يسمح بفك عزلة السكان بالوسط القروي، لا سيما في إطار برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وتعزيز شبكة التطهير السائل وإنجاز محطات معالجة المياه العادمة في إطار حماية البيئة، وبناء مؤسسات مخصصة للرعاية الصحية، مثل المستشفيات الإقليمية وللقرب وكذلك مشاريع تحديث التجهيزات الاجتماعية والثقافية. كما شمل هذا التمويل أيضا تهيئة مجمعات صناعية وبناء مؤسسات مخصصة للتعليم والتكوين المهني، لا سيما في إطار عقود البرنامج بين الدولة والجهات.

- بلغت سحوبات القروض لفائدة مجالس العمالات والأقاليم 203 مليون درهم، حيث شكلت حصة فاقت 11% من الحجم الإجمالي لسحوبات القروض في متم سنة 2024. وساهم البنك من خلال هذا الدعم في تمويل برامج التنمية الترابية ومشاريع حماية البيئة وكذا مشاريع بناء وإعادة تأهيل المؤسسات المخصصة للصحة لمكافحة الهشاشة. كما همت هذه التمويلات إنجاز البنية التحتية الطرقية والمنشئات الفنية، مما يسمح بتخفيف الازدحام في المدن الكبرى، وتحديث التجهيزات المتخصصة وكذلك تثمين موقع سياحي.

- بلغت سحوبات القروض لفائدة المجالس الجماعية 189 مليون درهم، أي ما يعادل حصة 10% من الحجم الإجمالي في متم سنة 2024. وهمت هذه التمويلات إنجاز العديد من المشاريع، المرتبطة أساسا بإعادة التأهيل الحضري من خلال تعزيز البنية التحتية الأساسية وإعادة تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز، وكذا تحسين النجاعة الطاقية في شبكة الإنارة العمومية.

توزيع سحوبات القروض حسب القطاع

يوضح الجدول أسفله توزيع سحوبات القروض حسب القطاع خلال سنة 2024 على النحو التالي :

بملايين الدراهم	2022		2023		2024	
القطاعات	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %	بملايين الدراهم	الحصة ب %
البنيات التحتية الطرقية	1 304	45%	849	21%	872	48%
التهيئة الحضرية	480	16%	659	16%	340	19%
التطهير السائل	41,80	1%	12	0,30%	203	11,10%
الماء الصالح للشرب	67	2%	2 033	51%	21	1%
الصحة	55	2%	9	0,20%	130	7,20%
التجهيزات المتخصصة	232	8%	43	1%	46	2%
النقل الحضري	134	5%	30	1%	-	-
التجهيزات الثقافية والرياضية	87	3%	138	3%	126	7%
الكهرباء	135	5%	125	3%	52	3%
التجهيزات التجارية	87	3%	92	3%	2	0,10%
التعليم والتكوين المهني	278	10%	19	0,50%	29	1,60%
الدراسات	0,20	0,01%	-	-	-	-
المجموع	2 901	100%	4 009	100%	1 821	100%

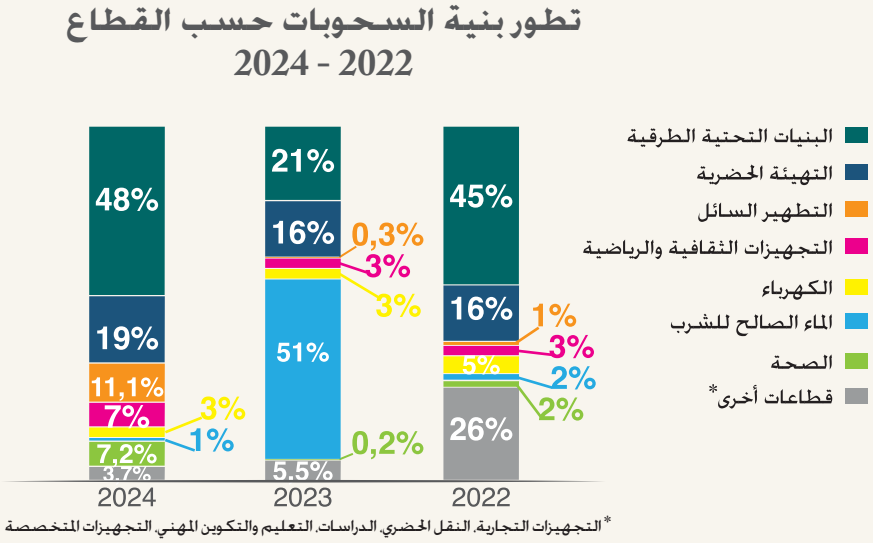

■ على غرار التغيير الملاحظ على مستوى بنية التزامات القروض، عرفت بنية سحوبات القروض نفس المنحى، حيث سجل قطاع البنيات التحتية الطرقية صعودا لتبلغ حصته ما يناهز 48% من مجموع سحوبات القروض في متم سنة 2024، أي مبلغ 872 مليون درهم. وهمت هذه التمويلات، أساسا، تنفيذ مشاريع لتعزيز الشبكة الطرقية من خلال بناء روابط طرقية ومنشئات فنية، لا سيما في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في الوسط القروي.

■ مثل قطاع التهيئة الحضرية حصة 19% من الحجم الإجمالي لسحوبات القروض وهو ما يعادل 340 مليون درهم في متم سنة 2024، حيث مكن، على الخصوص، من المساهمة في تمويل مشاريع همت تهيئة الطرقات والساحات والمتنزهات البحرية، وكذا إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، لاسيما في إطار إنجاز برامج التنمية الترابية.

■ وسجلت حصة قطاع التطهير السائل في بنية سحوبات القروض في متم سنة 2024 ارتفاعا قويا لتبلغ أكثر من 11% ، بمبلغ 203 مليون درهم. وهمت هذه التمويلات أساسا، تقوية شبكة التطهير السائل وبناء محطات المعالجة، وكذا وضع منشئات لمكافحة الفيضانات وحماية البيئة.

- ومثل قطاعا الصحة والتجهيزات الثقافية والرياضية أكثر من 14% من إجمالي حجم سحوبات القروض في متم سنة 2024، وهما بالأساس إنجاز مشاريع تهدف إلى تحسين العرض الصحي وتثمين التراث الثقافي. وهكذا، ساهم البنك في تمويل بناء مستشفيات إقليمية وللقرب، والتي تندرج في إطار عقود الدولة والجهات المنبثقة عن برامج التنمية الجهوية، وبناء مراكز طبية لمكافحة الهشاشة، وبناء متحف، ودار الفنون الشعبية، وقصر للمؤتمرات ومسرح كبير، وكذا تهيئة متنزه ترفيهي.
- ومثل قطاعا الكهرباء والتجهيزات المتخصصة ما يقرب من 6% من الحجم الإجمالي لسحوبات القروض في متم 2024، وهما بشكل أساسي تحسين النجاعة الطاقية لشبكة الإنارة العمومية وكهربة الوسط القروي في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، وكذلك بناء محطة طرقية وتهيئة منطقة صناعية وإنجاز مركز إشراف حضري في إطار برنامج تنموي.
- كما غطت سحوبات القروض برسم سنة 2024، قطاعات التعليم والتكوين المهني والماء الصالح للشرب والتجهيزات التجارية. ومكنت هذه التمويلات من إنجاز المشاريع التي تندرج في إطار العقود بين الدولة والجهات، المنبثقة عن برامج التنمية الجهوية، والتي تهم على وجه الخصوص، بناء مركب جامعي ومعهد للتكوين في مجال الصحة وكذلك المدارس الجماعية في الوسط القروي.

3. تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة

طبقا لسياسته البيئية والاجتماعية، يقوم الصندوق، بشكل منهجي، بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع المقدمة للتمويل من طرفه.

وهمت المشاريع الـ 55 الممنوحة من طرف البنك خلال سنة 2024 إنجاز استثمارات اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى البيئي والاجتماعي، مساهمة بذلك في التنمية الترابية المستدامة والقادرة على الصمود، في مواجهة آثار تغير المناخ.

وبالتالي، جاءت نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي برسم سنة 2024 على النحو التالي:

- 73% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن «الصنف د» والذي يشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر التي يمكن التحكم في آثارها المحتملة.
- 20% من المشاريع الممولة مصنفة ضمن «الصنف ج» والذي يشمل المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر التي تتطلب بعض إجراءات التخفيف المحددة.
- 7% من المشاريع الممولة تم تصنيفها في «الصنف ب»، والذي يشمل المشاريع ذات مخاطر محدودة التي تتطلب إدماج الإجراءات التي نصت عليها دراسات التأثير البيئي والاجتماعي المنجزة.

من جهة أخرى، لم يتم تسجيل أي مشروع من «الصنف أ» والذي يضم المشاريع التي قد تؤدي إلى تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، تعتبر ذات أهمية كبيرة أو عالية أو لا رجعة فيها ويصعب التحكم فيها.

توزيع المشاريع* حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية

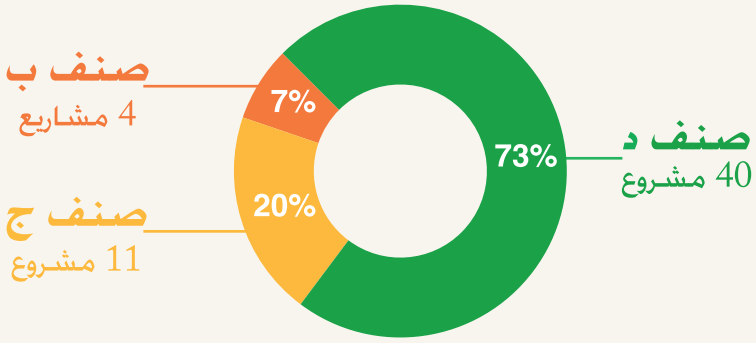

هيمنة مشاريع صنف «د» و «ج» أي ما يناهز 93% والتي تهم المشاريع ذات الحد الأدنى من المخاطر والتي يسهل التحكم فيها

* المشاريع الممنوحة في متم دجنبر 2024 منها 21 مشروع في إطار 3 برامج

4. وضعية الالتزامات خارج الحصيلة

بلغت التزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء ما يناهز 560 5 مليون درهم في متم سنة 2024. وتطورت هذه الالتزامات بين دجنبر 2023 ودجنبر 2024، على النحو التالي :

تطور الالتزامات خارج الحصيلة (بملايين الدراهم)

الوضعية في 31 دجنبر 2023	4 991
الالتزامات الجديدة	2 569
السحوبات	1 821
الإلغاءات	179
الوضعية في 31 دجنبر 2024	5 560

تطور الالتزامات الممنوحة والمحصل عليها 2018 - 2024 (بملايين الدراهم)

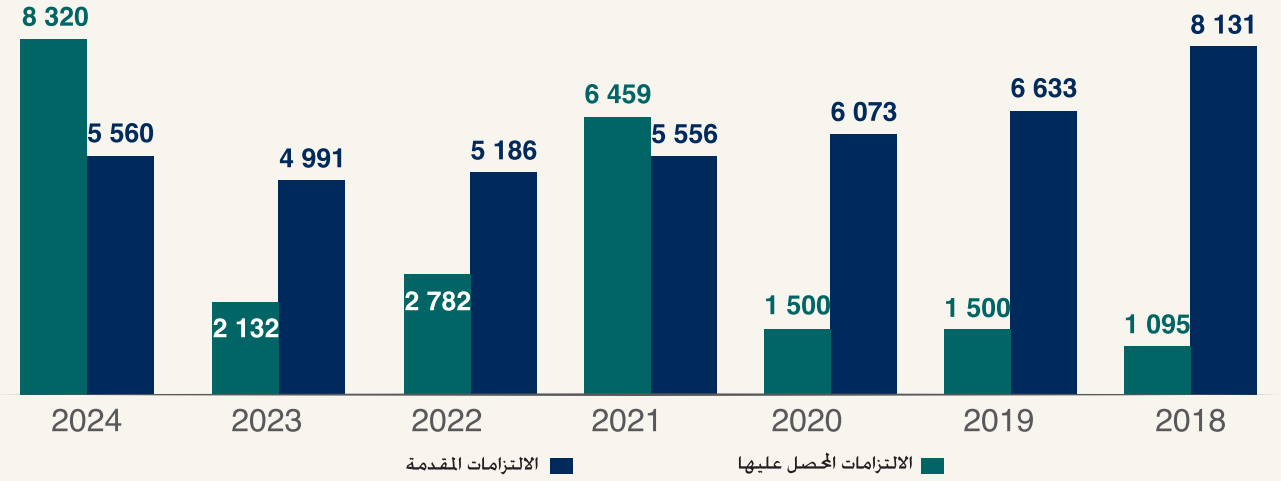

حرص الصندوق، خلال السنوات الأخيرة، على إلتقائية مستوى الالتزامات الممنوحة مع الالتزامات المحصل عليها من أجل تعزيز التطابق الأمثل للأصول والخصوم بغية تدبير أفضل لمخاطر السيولة ومعدلات الفائدة.

كما واصل البنك تطهير محفظة الالتزامات خارج الحصيلة، وذلك بفضل حملات التوعية وإجراءات المتابعة مع الجماعات الترابية. وقد مكنت هذه العمليات من إلغاء مبلغ إجمالي يفوق 179 مليون درهم سنة 2024، مع التذكير بأن الصندوق قام بالفعل بإلغاء مبلغ يناهز 980 1 مليون درهم ما بين 2019 و2023.

وتزامنا مع السحوبات المرتبطة بالنشاط الاعتيادي، تمكن البنك من خلال هذه المنهجية، من تقليص الحجم الإجمالي للالتزامات خارج الحصيلة، بأكثر من 32% سنة 2024 مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2018، منتقلة من 8,13 مليار درهم سنة 2018 إلى 5,56 مليار درهم سنة 2024، منها أكثر من 66% تهم قروض حديثة تم الالتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

تمويل النشاط إلى غاية 31 دجنبر 2024

1. تطور الموارد

بلغ مجموع موارد الصندوق 7 148 مليون درهم في 31 دجنبر 2024، وتكونت أساسا من استخلاص الأقساط السنوية بنسبة 56%، أي ما يعادل مبلغ 4 033 مليون درهم، وموارد الاقتراضات بنسبة تناهز 22%، أي ما يعادل مبلغ 1 593 مليون درهم، كما يتضح من خلال الجدول التالي :

الموارد بملايين الدراهم	2023	2024	الحصة في 2024 ب %
استخلاص الأقساط السنوية	**4 265**	**4 033**	**56,4%**
موارد الاقتراضات	**2 550**	**1 593**	**22,3%**
- اقتراضات داخلية (على المدى المتوسط والطويل)	2 000	500	7%
- اقتراضات خارجية	550	1 093	15,3%
موارد أخرى (فوائد، استردادات ...)	**13**	**26**	**0,4%**
سداد التسبيقات لاجل	**-**	**400**	**5,6%**
جاري التسبيقات على السوق النقدي	**-**	**150**	**2,1%**
بيع سندات الخزينة / استرداد الودائع لأجل	**1 153**	**911**	**12,7%**
الرصيد الأولي	**54**	**35**	**0,5%**
مجموع الموارد	8 035	7 148	100%

استخلاص الأقساط السنوية

بلغ حجم استخلاص الأقساط السنوية الإجمالي في 31 دجنبر 2024 ما قدره 4 033 مليون درهم، ويعكس توزيعها حسب الأقدمية، هيمنة مستحقات سنة 2024 والتي شكلت نسبة 99,73% من المبلغ الإجمالي، أي ما يعادل 4 022 مليون درهم. وهمت باقي الاستخلاصات، مستحقات ما قبل سنة 2024 والتي شكلت نسبة 0,16% من مجموع الاستخلاصات، أي ما يعادل 11 مليون درهم.

موارد الاقتراض

تتكون موارد الصندوق أساسا من الاقتراضات على المدى المتوسط والطويل التي تمت تعبئتها على مستوى السوق الداخلي بواسطة قروض بنكية، واقتراضات سندية وشهادات الإيداع، وأيضا الاقتراضات الخارجية التي تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال دوليين.

إلى جانب ذلك، يلجأ الصندوق بشكل ظرفي، ووفقا لتطور حاجياته وشروط السوق المالي، إلى موارد انتقالية على المدى القصير في انتظار تحويلها إلى تمويلات على المدى المتوسط والطويل.

وبالموازاة مع تعبئة الموارد الضرورية لتمويل النشاط برسم سنة 2024، اتخذ الصندوق عدة إجراءات بهدف وضع تمويلات جديدة من أجل ديمومة موارده وتنويعها، علما بأن الصندوق لا يتوفر على ودائع زبنائه، ولا يستفيد من تسبيقات بنك المغرب.

تعبئة تمويلات جديدة لدى المؤسسات المالية للتنمية

في إطار استراتيجيته المالية المنفتحة على التمويلات الدولية، واصل الصندوق خلال سنة 2024، المفاوضات مع المؤسسات المالية للتنمية بهدف :

- إعداد عمليات السحب على الخطوط المتعاقد بشأنها، حسب تطور حاجيات البنك وشروط السوق المالي ؛
- بلورة وإرساء اتفاقيات تمويل جديدة.

ولهذه الغاية، أبرم الصندوق اتفاقيتي تمويل جديدتين سنة 2024 بمبلغ إجمالي قدره 200 مليون أورو :

- اتفاقية قرض بمبلغ 100 مليون أورو في 15 مارس 2024 مع البنك الإفريقي للتنمية. شرع الصندوق، في أبريل 2024، في سحب هذا القرض بالكامل ووضع تغطية كاملة وشاملة ضد مخاطر الصرف، مكنت من تحصينه بالكامل ضد هذه المخاطر ؛
- وعلى خطى نجاح العمليات السابقة التي انطلقت منذ 2018، والتي مكنت من بلورة خطي اعتماد بقيمة إجمالية قدرها 300 مليون أورو، مرفقين بمنح للمساعدة التقنية، وقع الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية، يوم 30 أبريل 2024، اتفاقية تمويل جديدة بمبلغ 100 مليون أورو.

قروض بنكية

قام الصندوق خلال سنة 2024، بتعبئة مبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم، لمدة 15 سنة عن طريق سحب خط اعتماد بنكي على المدى الطويل.

وبالتالي، وفي إطار استراتيجيته المالية، يحرص الصندوق على الحفاظ، على اللجوء إلى القروض البنكية على المدى الطويل، والتي تتلاءم مع خصائص توظيفات الصندوق، لاسيما من حيث المدة ونوع معدل الفائدة، والتي توفر أيضًا مرونة الاستعمال من حيث الحجم وتوفير الأموال.

وهكذا، وفي إطار تدابيره الرامية إلى تنويع مصادر تمويله واستدامتها، تعاقد الصندوق بشأن خطوط اعتماد بنكية جديدة طويلة الأجل بمبلغ إجمالي قدره 600 5 مليون درهم، وذلك بعد التشاور الذي تم إطلاقه في يونيو 2024 مع الأبناك المحلية.

اقتراضات سندية

وفي إطار برنامج السندات بمبلغ 9 مليار درهم الذي أقره مجلس الإدارة المنعقد في 29 ماي 2019، نجح الصندوق في إنجاز إصدارين للسندات بمبلغ إجمالي قدره 3 مليار درهم خلال الفترة 2020-2022. وقد تمكن الصندوق بفضل هاذين الإصدارين من تمويل نفسه بشروط مثلى وتنويع مصادر تمويله على المدى الطويل. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن شروط السوق، خلال السنوات القليلة الماضية، تميزت بشكل خاص بارتفاع معدلات الفائدة، ولم تكن مواتية لتحقيق المبلغ المتبقي من برنامج إصدار السندات، البالغ 6 مليار درهم، في أفضل الشروط المالية. ولتحقيق هذه الغاية، لجأ الصندوق إلى مصادر أخرى للتمويل، ولا سيما خطوط القرض البنكية طويلة المدى والتمويل لدى المؤسسات المالية للتنمية.

اقتراضات على المدى القصير

من أجل تلبية حاجيات ظرفية وضمان تدبير أمثل للخزينة، لجأ الصندوق، خلال السنة المالية 2024، إلى موارد انتقالية على المدى القصير، من خلال تسبيقات على سوق ما بين الأبناك.

تطور بنية الدين

مكن تطور جاري الدين من تسجيل منحى تنازلي خلال الفترة 2022-2024. وبالتالي، فقد انتقل جاري الدين من 22,9 مليار درهم في 31 دجنبر 2022 إلى 21,7 مليار درهم في 31 دجنبر 2024، بانخفاض قدره 2,7%، ويعزى ذلك، على وجه الخصوص، إلى تسديد خط شهادات الإيداع الصادر في 2019 والمستحق في دجنبر 2024.

تطور جاري الاقتراضات[1]

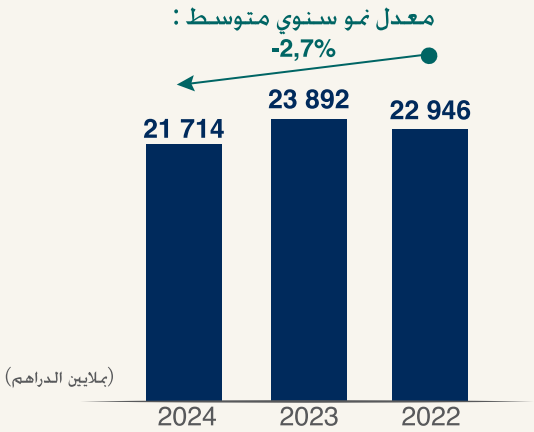

بنية الدين حسب المصدر

يظهر تحليل بنية الدين حسب المصدر، هيمنة موارد السوق المالي الداخلي على السوق الخارجي، حيث تشكل حصة الاقتراضات الداخلية نسبة 83% من جاري الدين في 31 دجنبر 2024.

ولكن، تجدر الإشارة إلى المنحى التصاعدي لحصة الاقتراضات الخارجية في مجموع ديون الصندوق، حيث انتقلت من 11% في متم سنة 2022 إلى 17% في متم 2024، لاسيما نتيجة عمليات السحب خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خطوط الاعتماد التي تم التعاقد بشأنها مع الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية.

ويوضح تطور بنية الدين استراتيجية تنويع الموارد المالية للصندوق الموجهة أكثر نحو مؤسسات تمويل التنمية، وذلك حسب الفرص المتاحة والمرتبطة بسياق السوق المالي، فيما يتعلق بشروط معدلات الفائدة وتغطية مخاطر الصرف.

توزيع جاري الاقتراضات حسب المصدر

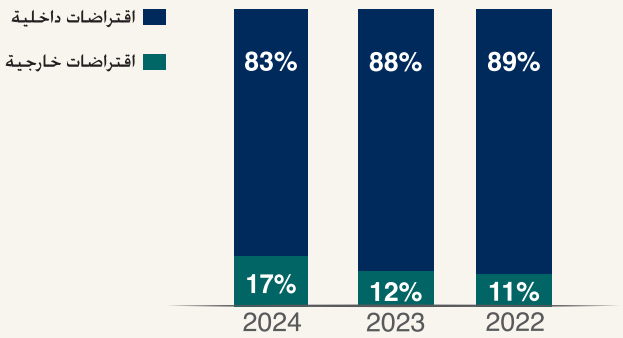

توزيع الدين حسب صنف الاقتراض

يتكون دين الصندوق، في متم سنة 2024 أساسا، من القروض البنكية على المدى الطويل ومن الاقتراضات السندية والتي يشكل جاريها على التوالي 44,7% و37,8% من مجموع الدين، متبوعين بالاقتراضات الخارجية والتي يشكل جاريها 16,8%. وأخيرا، تم تسديد حصة شهادات الإيداع كليا في متم دجنبر 2024.

1. يعكس جاري الاقتراضات الرأسمال الباقي تسديده بغض النظر عن الفوائد والعمولات المستحقة وغير المستوفية أجلها، وتغطية مخاطر الصرف وفوارق معدلات الفائدة وفوارق التحويل

توزيع الدين حسب صنف الاقتراض

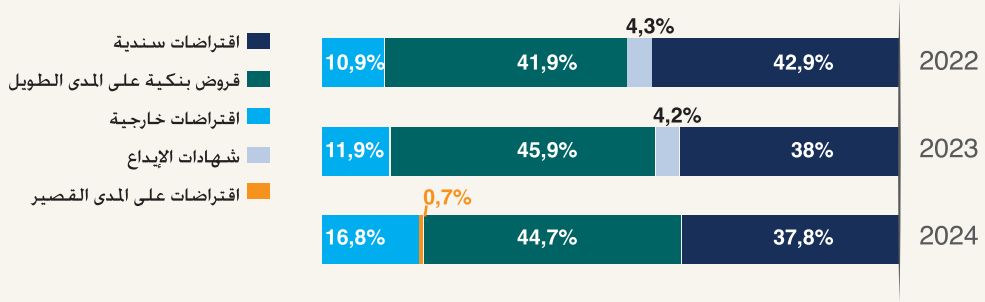

يؤكد تطور جاري الديون حسب صنف الاقتراض هيمنة حصة الموارد على المدى الطويل مقارنة مع الموارد على المدى المتوسط والقصير.

وتعكس بنية الدين حسب صنف الاقتراض، الاستراتيجية المالية للصندوق التي ترتكز على تنويع الموارد على المدى المتوسط والطويل مع التوفيق بين إكراهات تدبير الأصول والخصوم والأهداف الرامية إلى تحقيق كلفة تمويل أمثل.

وبالفعل، خلال الفترة من 2022 إلى 2024، ظلت حصة القروض البنكية على المدى الطويل والاقتراضات السندية عند مستويات مستدامة وتمثل 82,5% من إجمالي الجاري في 31 دجنبر 2024. كما ارتفع جاري الاقتراضات الخارجية ليصل إلى 16,8% من إجمالي الجاري في متم سنة 2024.

من جهة أخرى، لم يعد هناك أي جاري لشهادات الإيداع في متم سنة 2024، وذلك بسبب غياب إصدارات جديدة خلال هذه الفترة وبلوغ الاستحقاق النهائي لخط شهادة الإيداع سنة 2024.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

يبين تحليل تطوربنية الدين، مواصلة هيمنة الموارد ذات معدلات فائدة متغيرة، بالرغم من المنحى التنازلي حيث بلغت حصتها 63% في 31 دجنبر 2024. ويعود هذا الانخفاض بشكل خاص إلى تعبئة الموارد بمعدلات تابته خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة ناجم عن استراتيجية تمويل الصندوق التي، أخذا بعين الاعتبار شروط السوق المالية من حيث التكلفة والمدة، تفضل تعبئة الموارد التي تتلاءم مع خصائص القروض الممنوحة للزبناء، وذلك من أجل ضمان تطابق أفضل للأصول والخصوم.

بنية الدين حسب صنف معدلات الفائدة

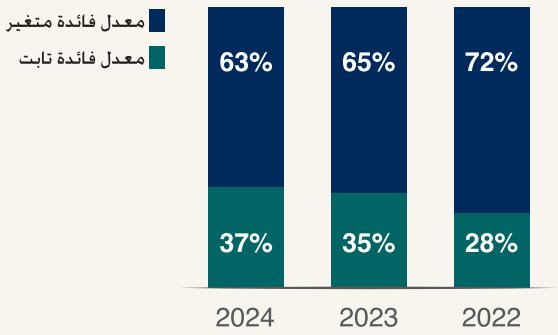

2. تطور التوظيفات

تميزت توظيفات الصندوق إلى غاية 31 دجنبر 2024 بما يلي :

- حجم السحوبات والذي بلغ 1 821 مليون درهم ؛
- مستوى تسديد الاقتراضات والذي مثل 68% من مجموع التوظيفات حيث بلغ 4 847 مليون درهم.

يعطي الجدول أسفله تفصيلا لبنية التوظيفات في متم سنة 2024 :

التوظيفات بملايين الدراهم	2023	2024	الحصة في 2024 ب %
تحويلات القروض	**4 009**	**1 821**	**25,5%**
تسديد الاقتراضات	**2 175**	**4 847**	**67,8%**
- اقتراضات داخلية	1 930	4 495	62,9%
- اقتراضات خارجية	245	352	4,9%
نفقات الميزانية	**48**	**51**	**0,7%**
نفقات أخرى (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الدخل، الاستردادات...)	**147**	**170**	**2,4%**
أداء الضريبة على الشركات	**221**	**204**	**2,8%**
توظيف في ودائع لأجل	**850**	**-**	**-**
جاري التسبيقات على السوق النقدي	**400**	**-**	**-**
منحة الدولة (الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية)	**150**	**-**	**-**
الرصيد النهائي	**35**	**55**	**0,8%**
مجموع التوظيفات	**8 035**	**7 148**	**100%**

النتائج والمؤشرات المالية إلى غاية 31 دجنبر 2024

يوضح الجدول أسفله حسابات الصندوق التي تم حصرها في 31 دجنبر 2024 طبقا للمقتضيات القانونية المعمول بها وفي احترام للمبادئ المحاسباتية المنصوص عليها في المخطط المحاسبي لمؤسسات القرض :

1. مؤشرات الاستغلال

(بملايين الدراهم)

حساب العائدات والتكاليف	2022	2023	2024	تغيرات 2024/2023
عائدات الاستغلال البنكي	1 257	1 403	1 544	10%
أعباء الاستغلال البنكي	596	734	873	19%
الناتج الصافي البنكي	661	669	672	0,4 %
الأعباء العامة للاستغلال	60	62	62	-
كلفة المخاطر	-1	2	-2	< 100 %
أعباء غير جارية	28	180	28	-84 %
الضريبة على الشركات	216	211	217	3 %
الناتج الصافي	338	199	368	85 %

عائدات الاستغلال البنكي

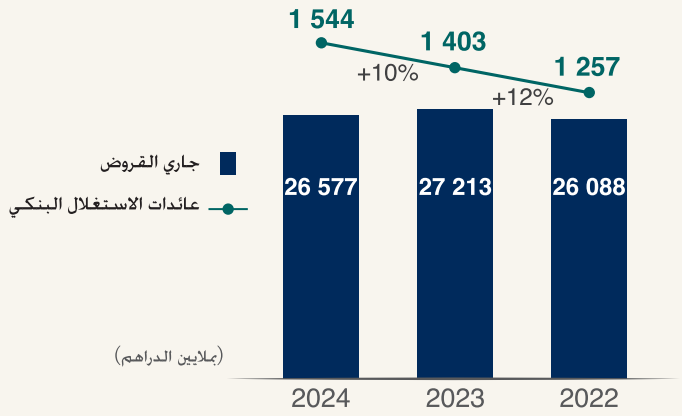

في 31 دجنبر 2024، بلغت عائدات الاستغلال البنكي 1 544 مليون درهم، مقابل 1 403 مليون درهم في 31 دجنبر 2023، مسجلة ارتفاعا بنسبة 10%، وذلك بالرغم من انخفاض جاري القروض بنسبة 2% سنة 2024، والتي تميزت بعودة نشاط القروض إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023.

وبالتالي يعزى تطور عائدات الاستغلال البنكي في متم سنة 2024 إلى :

- تأثير المعدل الناتج عن ارتفاع المتوسط المرجح لمعدل الفائدة بين الأبناك المتعلق بالقروض ذات الفائدة المتغيرة ؛
- نسبة الاستخلاص التي بلغت 100% تقريبا، مما مكن من معاينة الفوائد المتوقعة برسم السنة بشكل شبه كلي في العائدات.

أعباء الاستغلال البنكي

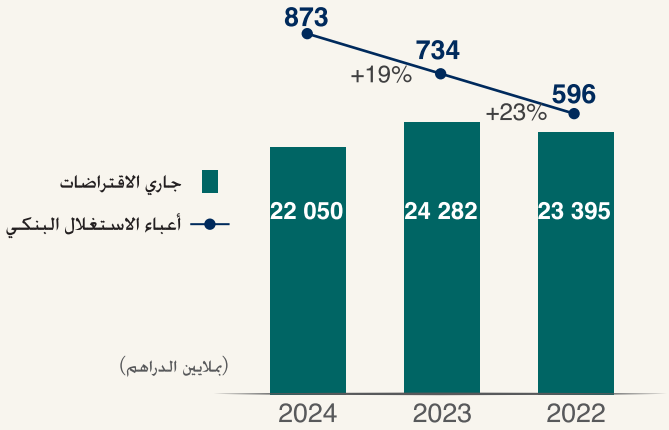

سجلت أعباء الاستغلال البنكي ارتفاعا بنسبة 19% في 31 دجنبر 2024 مقارنة بسنة 2023، لتبلغ بذلك 873 مليون درهم مقابل 734 مليون درهم سنة 2023.

ويعزى هذه الارتفاع أساسا، إلى أثر معدل الفائدة الناجم عن ارتفاع معدلات الفائدة المرجعية المتعلقة بمراجعة الاقتراضات ذات معدل فائدة متغيرة، وذلك بالرغم من انخفاض جاري الدين بنسبة 9% سنة 2024، منتقلة من 24,3 مليار درهم في متم سنة 2023 إلى 22,1 مليار درهم في متم سنة 2024 لاسيما في إطار عملية إعادة هيكلة الدين.

الناتج الصافي البنكي

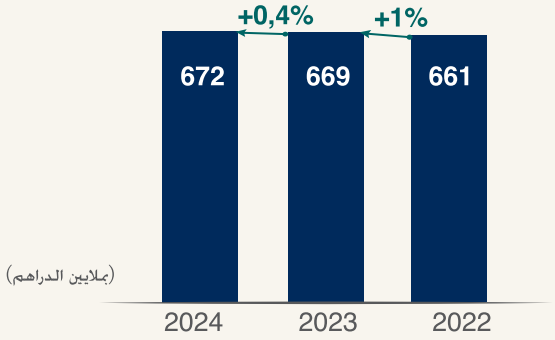

نجم عن التطور المزدوج لعائدات الاستغلال البنكي وأعباء الاستغلال البنكي، الناتج الصافي البنكي الذي بلغ 672 في متم سنة 2024، مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2023، لاسيما بفضل جودة محفظة القروض حتى الآن.

الأعباء العامة للاستغلال

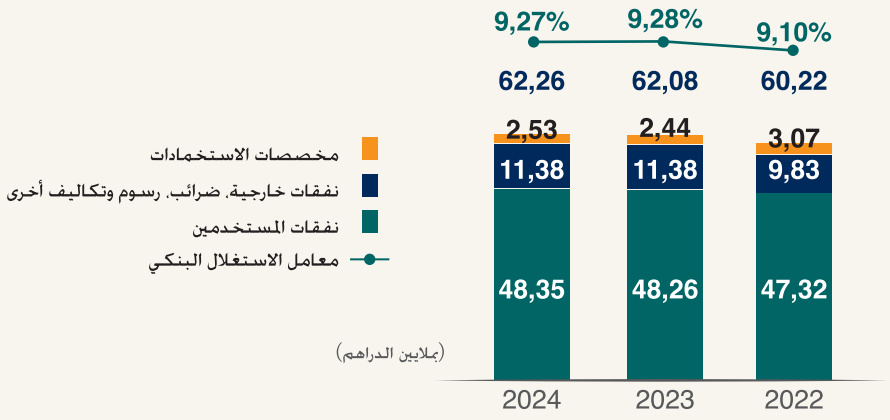

مكنت مواصلة ترشيد نفقات التسيير، الصندوق، من مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال خلال سنة 2024، والتي استقرت في مستوى مماثل لما تم تسجيله في السنة الماضية.

وفي متم سنة 2024، تتكون الأعباء العامة للاستغلال بشكل أساسي من نفقات المستخدمين بنسبة 78%، والنفقات الخارجية بنسبة 18%، ومخصصات استخمادات المستعقرات بنسبة 4%.

وبالتالي، فقد بلغ معامل الاستغلال 9,27% في متم سنة 2024.

الحقوق المعلقة الأداء وكلفة مخاطر القرض

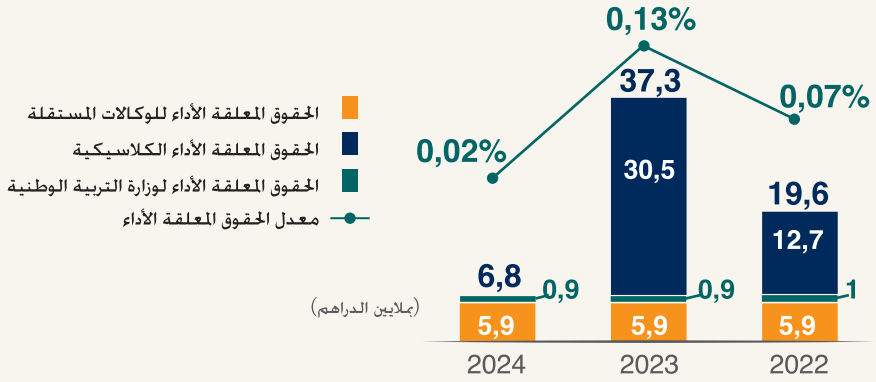

بلغت الحقوق المعلقة الأداء 7 مليون درهم في 31 دجنبر 2024، مسجلة انخفاضا بنسبة 82% مقارنة ب 31 دجنبر 2023.

بفضل التحكم في مخاطر الطرف المقابل حتى الآن والمراقبة الصارمة للاستخلاص، يواصل البنك تحسين جودة نوعية مخاطره وكذلك محفظة قروضه، مما يمكنه من الحفاظ على استقرار مؤن مخزون الحقوق المعلقة الأداء، وتحسين تكلفة مخاطر القرض، كما هو موضح في الجدول أدناه :

بملايين الدراهم	2022	2023	2024
مخصصات المؤن للحقوق المعلقة الأداء (1)	0,61	2,20	-
استرجاع المؤن للحقوق المعلقة الأداء (2)	1,27	0,67	2,48
كلفة مخاطر القرض (3) = (1) - (2)	**-0,66**	**1,53**	**-2,48**

مؤن المخاطر العامة

ومن أجل ضمان الحماية ضد بعض المخاطر ذات الطابع العام، قام الصندوق خلال سنة 2024 بإحداث مخصصات صافية للمؤن بمبلغ 0,42 مليون درهم ليصل بذلك الحجم الإجمالي لمؤن المخاطر العامة إلى 88,89 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه، وفي احترام للقوانين الجبائية المعمول بها، تمت إعادة إدماج هذه المؤن كليا في قاعدة احتساب الضريبة على الشركات.

الناتج الصافي

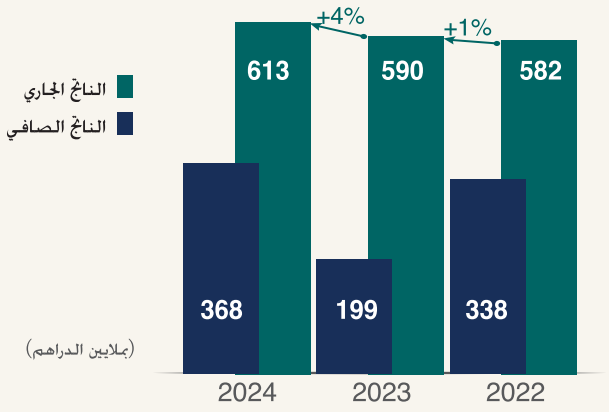

وأخذا بعين الاعتبار للعناصر التي تم عرضها أعلاه، وخاصة :

- التطور الإيجابي للناتج الصافي البنكي ؛
- مواصلة التحكم في الأعباء العامة للاستغلال ؛
- جودة محفظة الزبناء.

بلغ الناتج الصافي في 31 دجنبر 2024، ما قدره 368 مليون درهم مقابل 199 مليون درهم في متم سنة 2023، مسجلا ارتفاعا بنسبة 85%. ويأخذ هذا التطور القوي بعين الاعتبار، الطابع الاستثنائي المرتبط باحتساب، برسم سنة 2023، لمساهمة الصندوق بمبلغ 150 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية. وبذلك، فإن الناتج الصافي الذي تحقق برسم سنة 2024 يسجل عودة إلى المستوى الاعتيادي الذي يضاهي إنجازات السنوات السابقة.

2. الحصيلة

(بملايين الدراهم)

الأصول	2022	2023	2024	الخصوم	2022	2023	2024
قيم الصندوق، البنك المركزي والخزينة العامة وحقوق على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة لها	54	1 260	56	البنك المركزي والخزينة العامة	-	-	-
حقوق على الزبناء	26 849	28 062	27 459	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة لها	12 666	14 428	14 099
أصول أخرى	563	539	560	سندات دين صادرة	9 958	9 226	7 338
سندات الاستثمار	1 131	-	-	خصوم أخرى	271	283	345
مستعقرات	42	41	41	الأموال الذاتية والمماثلة	5 744	5 965	6 334*
المجموع	**28 639**	**29 902**	**28 116**	**المجموع**	**28 639**	**29 902**	**28 116**

* بما فيها مؤن المخاطر العامة بمبلغ 88,89 مليون درهم

يتضح من خلال تحليل بنية الحصيلة أن الأصول، والتي بلغت 28 116 مليون درهم، والتي تتكون بشكل شبه كلي من الحقوق على الزبناء، عرفت انخفاضا بنسبة 2% في متم سنة 2024، والذي يعزى أساسا إلى عودة نشاط القروض إلى المستوى الاعتيادي بالمقارنة مع سنة 2023، والتي تميزت بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع استراتيجي، والذي تميز بأهمية حجمه الاستثماري.

وتميزت بنية الخصوم بهيمنة ديون التمويل، موزعة بين الاقتراضات على المدى الطويل وسندات الدين الصادرة والتي تمثل 76% من مجموع الحصيلة.

3. المعايير القانونية

يحرص الصندوق بشكل دائم على احترام المعايير الاحترازية التي يمليها بنك المغرب والرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية لمؤسسات القرض وإلى تغطية المخاطر. كما يتضح من خلال المؤشرات التالية :

المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر

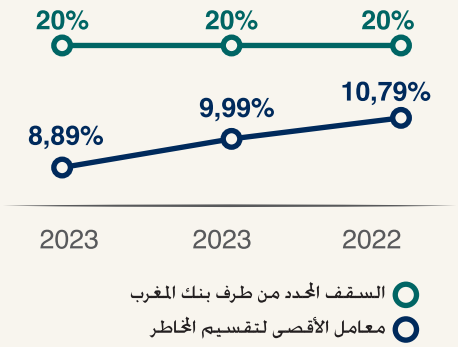

معامل الملاءة

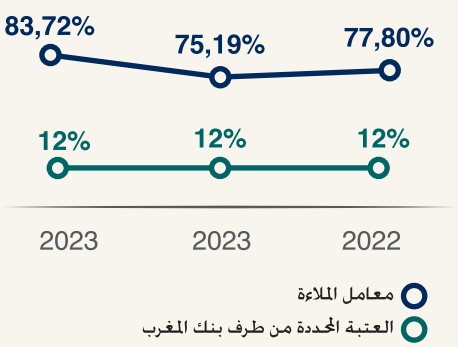

معامل الرافعة

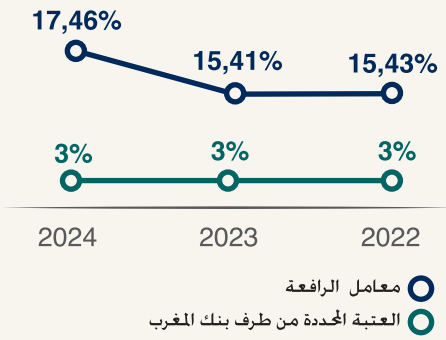

4. مؤشرات المردودية

بملايين الدراهم	2022	2023	2024
الناتج الصافي	338	199*	368
الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة)	4 733	4 948	5 316
متوسط الأموال الذاتية[2] (خارج الاقتراضات السندية التابعة)	4 554	4 841	5 132
معدل المردودية المالية	**7,42%**	**4,11%**	**7,16%**
الناتج الصافي	338	199*	368
مجموع الحصيلة	28 639	29 902	28 116
متوسط مجموع الحصيلة[3]	27 597	29 271	29 009
معدل المردودية الاقتصادية	**1,22%**	**0,68%**	**1,27%**

*تميز الناتج الصافي لسنة 2023 باحتساب مساهمة الصندوق بمبلغ 150 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية

بلغ معدل المردودية المالية ومعدل المردودية الاقتصادية على التوالي 7,16% و1,27 في متم سنة 2024، مقابل 4,11% و0,68% في متم سنة 2023. ويرتبط ارتفاعهم بالأساس الى ارتفاع الناتج الصافي وتطور الأصول.

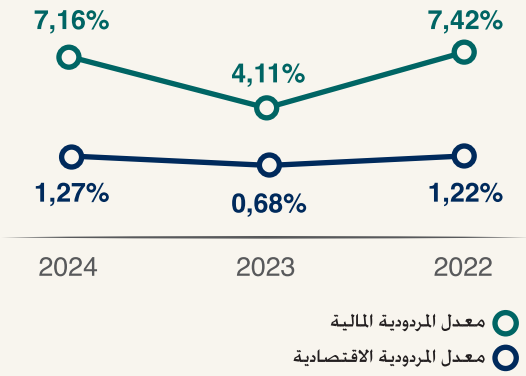

2. (متوسط الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة). للسنة N-1 + متوسط الأموال الذاتية (خارج الاقتراضات السندية التابعة) للسنة N) /2
3. (مجموع الحصيلة للسنة N-1 + مجموع الحصيلة للسنة N) /2

المملكة المغربية

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

تقرير حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

2024

بنك التمويل المحلي

الفهرس

1. عناصر عامة 3
1.1. مواصفات واستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي 3
1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي : بنك عمومي مخصص لتمويل التنمية الترابية
2.1.1. استراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق
2.1. نطاق الإرجاء حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 4
3.1. مادية جوانب البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 4
4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات غير المالية والمؤشرات الكمية وطرق الاحتساب 5
5.1. المراجعة الخارجية للمعلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 6
2. عناصر محددة : معلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة 7
1.2. معلومات بيئية 7
1.1.2. معلومات حول المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ
2.1.2. حكامة رهانات الاستدامة والمناخ
1.2.1.2. دور ومسؤوليات الهيئات الإدارية للبنك
3.1.2. استراتيجية تدبير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ
1.3.1.2. زيادة تمويل المشاريع ذات المنفعة المشتركة للمناخ
2.3.1.2. الإدماج المالي: مواكبة الجماعات الترابية ذات مؤشر تنمية ضعيف
3.3.1.2. استراتيجية البنك في الرد على المخاطر المناخية
4.1.2. تدبير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ
1.4.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق
2.4.1.2. مسلسل تحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة
3.4.1.2. مسلسل تدبير المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة
4.4.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية
5.4.1.2. مسلسل تحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ
5.1.2. المؤشرات والأهداف المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة وبالمناخ
1.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالاستدامة
2.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالفرص المرتبطة بالاستدامة
3.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمناخ
4.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالفرص المرتبطة بالمناخ
6.1.2. شروط الحوار مع الأطراف المشاركة
7.1.2. خارطة الأطراف المشاركة
8.1.2. سياسات ومعايير انتقاء الأطراف المشاركة
2.2. معلومات اجتماعية 29
1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية
2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة
3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة
4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة
3.2. الحكامة 35
1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة
2.3.2. الأخلاقيات والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

1. عناصر عامة

1.1. مواصفات واستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية لصندوق التجهيز الجماعي

1.1.1. صندوق التجهيز الجماعي : بنك عمومي مخصص لتمويل التنمية الترابية

بوصفه بنكا عموميا مخصصا لتمويل التنمية الترابية، يتموقع صندوق التجهيز الجماعي اليوم، كشريك تقني ومالي رائد للجماعات الترابية. وفي إطار تنفيذ مهمته، يحرص البنك باستمرار على تيسير ولوج زبنائه إلى رافعة الاقتراض لتمويل مشاريعها الاستثمارية وبرامج التنمية الترابية، خاصة من خلال حلول تمويلية تتلاءم مع حاجياتها ذات الأولوية.

ويحرص البنك على أن يندرج دوره في منطق التدعيم والتجديد على ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد المغربي والقطاع العمومي المحلي. ويعمل باستمرار على ملاءمة خدماته وتدخلاته مع التحديات التي تواجهها الجماعات الترابية وأولويات التنمية الترابية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، والانتقال إلى تنمية منخفضة الكربون وتعزيز القدرة على الصمود أمام آثار تغير المناخ.

وتجد الجماعات الترابية، التي تشكل القاعدة الأساسية لتفعيل السياسات العمومية القطاعية، نفسها اليوم في محطة فارقة، بالنظر لدورها، من ناحية، في تعزيز في البنيات التحتية والتجهيزات، ومن ناحية أخرى، في إيجاد الحلول الفعالة والمبتكرة التي تفرضها التنمية الترابة المستدامة والصامدة.

2.1.1. استراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق

في إطار منهجيته في مجال المسؤولية المجتمعية والبيئية وبهدف ملاءمة خدماته وتدخلاته مع أولويات التنمية الترابية المستدامة، اتخذ البنك خيارا استراتيجيا لإدماج عوامل الاستدامة «البيئية والاجتماعية والحكامة» في أنشطته وعمليات التمويل، وكذلك في علاقاته مع الأطراف المعنية. وقد أدى هذا الالتزام المسؤول تجاه المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة إلى إدماج معايير المخاطر البيئية والاجتماعية في تدبير المخاطر الشاملة وعمليات صنع القرار في البنك.

ومن خلال استراتيجية الاستدامة الخاصة به، يهدف البنك إلى مواكبة تدريجية لعمليات تمويل الاستثمارات الترابية للرهانات والالتزامات الدولية والوطنية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمناخ، مساهما بذلك في تحقيق تنمية مستدامة ومنخفضة الكربون وصامدة وشاملة على المستوى الترابي.

من أجل تنفيذ رؤيته الاستراتيجية، وضع البنك نظام التدبير البيئي والاجتماعي الخاص به كركيزة أساسية لتدبير استباقي للمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، والذي يتكون بشكل أساسي من السياسة البيئية والاجتماعية والمساطر التي تضمن التوحيد القياسي لقيادة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية.

وفي السياق نفسه، وضع البنك الوسائل اللازمة لتحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية لتنمية محفظة المشاريع ذات المنافع المشتركة للمناخ الخاصة به وهيكلة عرض التمويل المستدام لفائدة الجماعات الترابية.

ومن أجل مسايرة المعايير الوطنية والدولية والممارسات الجيدة، وتقييم منهجيته المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية والبيئية، بدأ البنك عملية تحديد رهاناته ذات الصبغة الأولوية والمهمة. وقد مكنت هذه العملية من الحفاظ على 12 التزاما مشتركا مع الأطراف المشاركة وحاملي القيمة المضافة، وتتمحور حول 4 محاور تعزز الإجراءات الرئيسية المتخذة في هذا المجال وتمكن من تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للبنك في هذا المجال.

2.1. نطاق الإرجاء حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

يتعلق نطاق هذا التقرير حصريا بالمؤشرات البيئية والاجتماعية والحكامة المتعلقة بمشاريع الجماعات الترابية، التي يمولها البنك في إطار نشاط القروض.

3.1. مادية جوانب البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

يرتكز التحليل المادي على تحديد الأولويات المزدوجة لرهانات الجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة من أجل تحديد تلك التي تلبي أهداف نجاعة البنك، من جهة، وانتظارات الأطراف المشاركة، من جهة أخرى. ويتمكن البنك من خلال هذا التحليل من التوفر على مصفوفة مادية للجوانب البيئية والاجتماعية والحكامة، مما يساعده على التواصل بشكل أفضل بشأن القضايا المهمة، وتبسيط الحوار مع الأطراف المشاركة، بهدف الامتثال لتطلعاتها الجديدة والتطورات القانونية.

وتمثل المصفوفة الموضوعة لمادية الرهانات أهمية الرهانات المحددة بناء على مدى تأثيرها على نجاعة البنك وعلى الأطراف المشاركة. وقد تم ترتيب أولويات هذه الرهانات ضمن أربعة مواضيع، وفق ثلاثة مستويات للأولوية :

- الرهانات الأولوية ؛
- الرهانات المهمة ؛
- الرهانات ذات التأثيرات المعتدلة.

ترتيب أولويات الرهانات

المحاور الإستراتيجية	1 5 رهانات أولوية	2 4 رهانات مهمة	3 3 رهانات ذات تأثيرات معتدلة
محور 1 **البيئي** الحفاظ على البيئة ومحاربة التغيرات المناخية	▪ إدماج المخاطر البيئية والإجتماعية والمناخية في تدبير المخاطر ▪ تعبئة تمويلات جذابة لفائدة الجماعات الترابية	▪ دعم المبادرات الترابية في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ	
محور 2 **الإجتماعي** تحسين رفاهية وظروف عمل المستخدمين	▪ ضمان تدبير مسؤول للعمل وللمسار المهني	▪ تحسين رفاهية وظروف عمل المستخدمين	▪ إحترام المساواة بين الجنسين (التوظيف، الأجرة، التطوير، إلخ)
محور 3 **الحكامة** إعطاء القدوة والتصرف بشفافية وأخلاق	▪ الوقاية من الفساد وغسيل الأموال	▪ إحترام قواعد المنافسة السليمة	▪ إعتماد التواصل المسؤول
محور 4 **المجتمعي** تطوير إلتزام مجتمعي	▪ المساهمة في تقليص الفوارق الجهوية	▪ ضمان الحفاظ على صحة وسلامة وجودة حياة السكان المحليين ▪ المساهمة في تحسين ظروف وجودة حياة السكان المحليين	

4.1. منهجية العمليات المتعلقة بالمعلومات غير المالية والمؤشرات الكمية وطرق الاحتساب

ترتكز المقاربة المنهجية لتحديد وجمع ومعالجة المعلومات غير المالية المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية، على تحليل الوثائق التقنية المتعلقة بالمشاريع المقدمة للحصول على تمويل من الصندوق. أثناء تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لكل مشروع، يتم تحديد المؤشرات المهمة والمعلومات ذات الصلة على مستوى البطاقة البيئية والاجتماعية المتعلقة بكل مشروع.

يتم احتساب المؤشرات الكمية المتعلقة بمكونات المنافع المناخية المشتركة بناءً على الأدوات التقنية التي تم تطويرها بدعم من الخبراء في هذا المجال. وتستخدم هذه الأدوات منهجيات معترف بها وطنيا ودوليا، لا سيما فيما يتعلق بالقياس الكمي لتخفيضات انبعاثات الكربون والتحقق من القدرة على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية.

فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالشكايات البيئية والاجتماعية، يعتمد الصندوق على مسلسل لتدبير الشكايات، والذي يتمخض عنه إرجاء دوري حول هذه الشكايات. كما أن الصندوق منخرط في المنصة الوطنية للشكايات Chikaya.ma.

المعلومات غير المالية المهمة، وكذلك المؤشرات الكمية الرئيسية المحتفظ بها والتي يتم نشرها تدريجيا، موضحة على النحو التالي :

المعلومات البيئية

تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع	• نسبة عدد المشاريع حسب صنف المخاطر البيئية والاجتماعية • عدد المشاريع المرفوضة لأسباب تتعلق بارتفاع المخاطر البيئية والاجتماعية • عدد الشكايات البيئية والاجتماعية التي تم التوصل بها
العائدات والتأثيرات الإيجابية على البيئة والمناخ	• كمية الطاقة الموفرة (KWh/سنة) • حجم المياه المعالجة (م3 /يوم) • حجم المياه العادمة التي تمت إعادة استعمالها (م 3/يوم) • حجم الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (TeqCO2) • كمية الطاقة المتجددة التي تم انتاجها(KWh/سنة)

المعلومات الاجتماعية

العائدات والتأثيرات الإيجابية على السكان	• عدد السكان الذين فكت عزلتهم • عدد مستعملي النقل العمومي الممول • عدد السكان الذين تم تحسين جودة نظام تزويدهم بالماء الصالح للشرب • عدد السكان الذين تم تحسين جودة نظام التطهير • عدد السكان المحميين من الفيضانات • عدد التلاميذ الذين تم تحسين ظروف حركتهم • عدد السكان الذين يحصلون على الطاقة الكهربائية • عدد السكان الذين تحسنت جودة خدمات الصحية لفائدتهم • عدد مناصب الشغل المستحدثة
تدبير مسؤول للمسار المهني والكفاءات	• عدد ممثلي المستخدمين • عدد أيام الإضراب في السنة • عدد حوادث العمل في السنة • عدد حالات الفصل في السنة الكل فئة • عدد الاستقالات لكل سنة ولكل فئة • عدد التوظيفات لكل سنة ولكل فئة • معدل الدوران في السنة • عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية لكل سنة

الحكامة

الحكامة	• عدد الفترات الانتدابية لكل عضو من أعضاء المجلس الإداري • عدد وطبيعة الإجراءات المتخذة لمنع الفساد • عدد الشكايات حول مخالفات الأخلاقيات والسلوك المهني • عدد حوادث الفساد

5.1. المراجعة الخارجية للمعلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

تُستخدم مؤشرات التأثير، في إطار المتطلبات التعاقدية بخصوص المساءلة، لإعداد الإرجاءات الدورية الموجهة للشركاء الماليين للبنك، ولا سيما مانحي الأموال الدوليين. ولتحقيق هذه الغاية، يتم فحص وتنقيح المعلومات المتعلقة بالإنجازات فيما يتعلق بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية ومكون المنافع المناخية المشتركة والمساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية.

2. عناصر محددة : معلومات حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة

1.2. معلومات بيئية

1.1.2. معلومات حول المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ

لقد التزم البنك مبكرا وبشكل طوعي بإدماج القضايا البيئية والاجتماعية والمناخية في أنشطته التمويلية. ويندرج هذا الالتزام في إطار رؤية استراتيجية، تمثلت، منذ سنة 2021، في تفعيل نظام التدبير البيئي والاجتماعي الخاص به ودخول سياسته البيئية والاجتماعية حيز التنفيذ. وفي سنة 2024، عزز البنك هذه المنهجية من خلال تحديد معايير جديدة تتعلق بالمناخ، بالإضافة إلى المعايير البيئية والاجتماعية الحالية. وقد أصبحت هذه المتطلبات الآن مندمجة بشكل كامل على مستوى أنظمة تدبير المخاطر وعمليات اتخاذ القرارات التمويلية.

وتهم المعلومات البيئية المشار إليها أدناه بشكل أساسي، المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ والتي قد يكون لها تأثير على المشاريع التي تمول لفائدة الجماعات الترابية ونموذج أعمال البنك، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة تمويلات تنافسية وطنية ودولية. وتهدف هذه المعلومات إلى التواصل مع الأطراف المشاركة للبنك بشأن العمليات التي تم تفعيلها، بغية تحديد وتقييم وتحديد الأولويات ومراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ، وكذا تقييم نجاعة البنك في هذا المجال.

وفي مقاربته للتحسين المتواصل، تتم هيكلة المعلومات المتعلقة بالاستدامة والمخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ حول أربعة ركائز أساسية: الحكامة، والاستراتيجية، وتدبير المخاطر، والمؤشرات والأهداف.

2.1.2. حكامة رهانات الاستدامة والمناخ

حرص البنك على اعتماد حكامة مناسبة لمراقبة وتدبير والإشراف على المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والمناخ.

وبالنظر لأهميتها الاستراتيجية، فإن القضايا المتعلقة بالاستدامة والمناخ تخضع لإشراف الهيئات الإدارية للبنك، وفي مقدمتها مجلس الإدارة والمديرية العامة، والتي تعتمد في ممارسة اختصاصاتها على لجن خاصة ومديريات عملياتية.

1.2.1.2. دور ومسؤوليات الهيئات الإدارية للبنك

أ. مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة، والذي يتمتع بجميع السلطات والصلاحيات الضرورية لإدارة البنك، دورا رئيسيا في تحديد التوجهات الاستراتيجية لنشاط البنك والمصادقة عليها، مرتين في السنة على الأقل، مع الحرص على تنفيذها من طرف المديرية العامة. وتتضمن هذه التوجهات المحاور الاستراتيجية المرتبطة بالاستدامة والمناخ.

صادق مجلس الإدارة، بناءً على اقتراح المديرية العامة، في 28 أكتوبر 2021، على السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق والتي تحدد التزامات البنك فيما يخص تقييم وتدبير ومراقبة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. كما صادق أيضًا على تحيينها، في أكتوبر 2024، بعد إدماج مكون المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.

يتمتع أعضاء مجلس الإدارة، وهم في الأساس يمثلون قطاعات وزارية (وزارات الداخلية، والاقتصاد والمالية، والتجهيز والماء، والانتقال الطاقي والتنمية المستدامة)، بكفاءات في مجال الاستدامة والمناخ.

وتتجسد عملية إبلاغ مجلس الإدارة واللجن المعنية بالمخاطر المتعلقة بالاستدامة والمناخ من خلال التقارير المالية النصف سنوية والسنوية، والتي تضم، على وجه الخصوص، تقريرا حول إدماج المعايير البيئية والاجتماعية والحكامة.

كما ينص تطبيق التوجيه 5/W/2021، وخاصة المادتين 18 و19 منه، على موافاة البنك المركزي، على أساس سنوي على الأقل، بالتقارير حول الممارسات ونجاعات البنك في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والبيئة.

ب. لجنة التدقيق والمخاطر

لجنة التدقيق والمخاطر تساعد مجلس الإدارة في أداء اختصاصاته، وخاصة فيما يتعلق بتقييم جودة وتناسق نظام الرقابة الداخلية للبنك، وفي مجال الاستراتيجية وتدبير المخاطر. وتتدخل هذه اللجنة في جميع المجالات أو العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية والوظيفية أو العملياتية وتدرس جميع الوثائق والبيانات المالية وغير المالية.

ج. المديرية العامة

تشرف المديرية العامة على تنفيذ استراتيجية البنك في مجال تدبير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ وتقترح على مجلس الإدارة التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تدبير هذه المخاطر وضمان مطابقة أنشطة البنك للقوانين البنكية ذات الصلة. وتتم مراجعة هذه المقترحات مسبقا من طرف لجنة التدقيق والمخاطر.

وتحرص المديرية العامة أيضًا على الاشراف وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة في مجال تدبير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ من خلال المؤشرات الرئيسية للنجاعة، خاصة تطور نوع المخاطر البيئية والاجتماعية للمشاريع. وتعرض الأصول الممولة لمخاطر المناخ (الفيضانات والجفاف...)، بالإضافة إلى إمكانات الحد من انبعاثات الكربون للمشاريع الممولة ومساهمتها في تعزيز قدرة السكان على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ (الإجهاد المائي وموجات الحر ...).

تعتمد المديرية العامة على لجنة المخاطر الداخلية في مهامها المتعلقة بتدبير المخاطر. وتتولى هذه الأخيرة مسؤولية ضمان تناسق أنشطة البنك مع توجهاته الاستراتيجية وكذلك مع درجة تجنبه للمخاطر.

وتحرص وظيفة «المطابقة»، التابعة لمديرية الشؤون القانونية والمطابقة والحكامة، على مراقبة وتتبع مخاطر عدم المطابقة.

توفر وظيفة «التدقيق الداخلي» لهيئات الإدارة والحكامة ضمانا معقولا حول درجة التحكم في العمليات. كما تقدم لها استشارات حول كيفية تحسينها وتساهم في خلق قيمة مضافة.

تحرص مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة على وضع الحدود الشاملة للمخاطر وكذا وضع الأنظمة، وذلك لضمان موثوقية وأمان العمليات التي يتم إنجازها بشكل مستمر.

تتولى مديرية التنمية المستدامة مسؤولية إعداد وتحيين سياسة البنك البيئية والاجتماعية، وكذا الإنزال العملياتي لتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية على مستوى أنشطة تمويل المشاريع.

يمنح قرار التمويل من طرف لجنة القرض على أساس معايير تقنية ومالية وكذلك بيئية واجتماعية. يعرض الرسم البياني الهيكل التنظيمي المتعلق بتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية على النحو التالي :

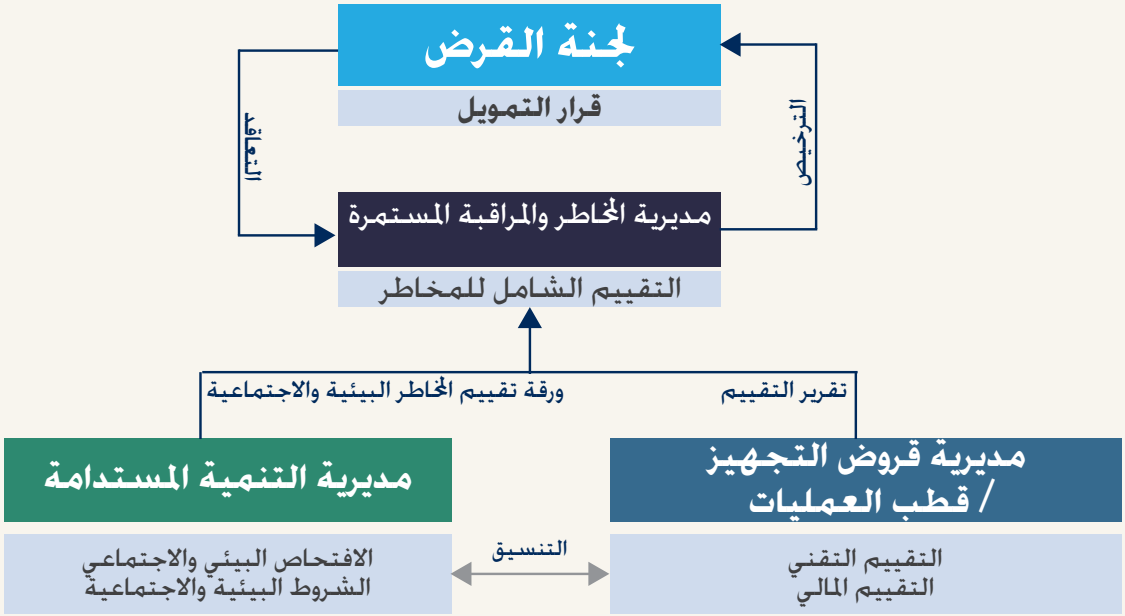

3.1.2. استراتيجية تدبير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ

أجرى البنك المركزي والبنك الدولي، خلال سنة 2024، تقييما مشتركا لمدى تعرض القطاع البنكي المغربي للمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وهي المخاطر المادية والمخاطر الناجمة عن الانتقال إلى اقتصاد صامد ومنخفض الكربون. وقد تبين أن محفظة الأبناك المغربية معرضة، على وجه الخصوص، لمخاطر الجفاف والفيضانات وتطبيق ضريبة الكربون.

ووعيا من البنك بالعواقب المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ والتي تحمل في طياتها مخاطر وفرص في آن واحد، فقد سارع إلى إدماجها في نظام التدبير الشامل للمخاطر. كما يحرص البنك باستمرار على تنويع أدواته التقنية والمالية لمواكبة جهود الجماعات الترابية في انتقالها نحو التنمية المنخفضة الكربون والصامدة على المستوى الترابي.

1.3.1.2. زيادة تمويل المشاريع ذات المنفعة المشتركة للمناخ

تعتبر الجماعات الترابية فاعلا رئيسيا في التنزيل الترابي للأهداف الوطنية في مجالي التخفيف والتكيف. وبالتالي، فهي مطالبة بشكل أوضح بتنفيذ برامج ومشاريع منخفضة الكربون وصامدة في مواجهة تغير المناخ.

ويتطلب تحقيق هذا الهدف إدماج البعد المناخي بشكل أفضل في التخطيط الترابي، وكذا تعزيز القدرات الداخلية والموارد المالية الكبيرة.

وإدراكا منه بأن تحديات تغير المناخ تتطلب التزاماً حازماً من طرف جميع الأطراف المعنية، اعتمد البنك مراقبة مؤيدة للمناخ تهدف إلى دعم الجماعات الترابية من أجل تثمين بزوغ مشاريع التنمية المستدامة ذات الفوائد المناخية المشتركة.

أ. خارطة طريق لإدماج المناخ

وضع البنك خارطة طريق تدعم مقاربته للمناخ، بهدف مسايرة أنشطته التمويلية للأهداف الوطنية من حيث الصمود والانتقال المنخفض الكربون على المستوى الترابي. ومن شأن إدماج المناخ في استراتيجية التمويل تعبئة تمويلات تنافسية، بما في ذلك التمويلات المرتبطة بتمويل المناخ، وتحسين شروط تمويل الجماعات الترابية بهدف مواكبة بزوغ المشاريع ذات الفوائد المناخية المشتركة، وبالتالي زيادة تمويلات البنك لفائدة المناخ.

ب. مواكبة بزوغ مشاريع ذات فوائد مناخية مشتركة

طور البنك، بدعم من مكتب متخصص، أدوات تقنية تمكن من مواكبة الجماعات الترابية على تحديد وتقييم المشاريع ذات الفوائد المناخية المشتركة والمصادقة عليها.

واصل البنك جهوده لتوفير الموارد التقنية والبشرية لتحسين حكامته وتعزيز قدراته التقنية لتطوير حقيبته من المشاريع ذات المنفعة المشتركة للمناخ وبناء عرض تمويل مستدام «التمويل المستدام» لفائدة الجماعات الترابية.

2.3.1.2. الإدماج المالي: مواكبة الجماعات الترابية ذات مؤشر تنمية ضعيف

حرص البنك على تعزيز الثقة التي تم نسجها على مر السنين مع الجماعات الترابية، مما مكنه اليوم من معرفة كاملة لحاجيات وخصوصيات القطاع المحلي، وخاصة الجماعات الترابية التي تعاني من أعلى عجز في البنية التحتية الأساسية، كما يتضح من خلال مؤشر التنمية المحلية متعدد الأبعاد. كما واصل البنك الابتكار للاستجابة المناسبة لحاجياتها المحددة من خلال اللجوء إلى الرافعة المالية التي يوفرها الاقتراض وتعزيز قدراتها العملياتية بهدف التنمية الترابية المندمجة التي ترتكز على الاستدامة وجودة حياة المواطنين وفق مقاربة عادلة ومتنوعة.

منذ سنة 2023، قام البنك، بالتعاون مع شركائه، بعملية نموذجية همت دفعة أولى من الجماعات الترابية ذات مؤشر تنمية منخفض من حيث المشاريع الرامية إلى الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية والتكيف مع آثار تغير المناخ.

3.3.1.2. استراتيجية البنك في الرد على المخاطر المناخية

وردا على المخاطر المناخية التي تم تحديدها، اتخذ البنك إجراءات وتدابير تهدف إلى تدبير هذه المخاطر، والتي تتمحور حول ما يلي :

- تطوير مجموعة أدوات مناخية لاحتساب خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتحقق من قدرة المشاريع الممولة على التكيف مع تغير المناخ ؛
- تطوير ووضع وتنفيذ خطة عمل مناخية تمكن، على المدى الطويل، من مواصلة تحسين استراتيجيتها المناخية ؛
- المساهمة في تمويل المشاريع الرامية إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود في مواجهة حالات الإجهاد المائي والحماية من الفيضانات ؛
- وضع حكامة مخصصة لتدبير المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة وبالمناخ ؛
- إدماج مكون المخاطر والفرص في عملية تدبير الشامل للمخاطر ؛
- تحيين السياسة والمساطير البيئية والاجتماعية لإدماج المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، واعتمادها من طرف الهيئات الإدارية للبنك ؛
- تنظيم دورات للتحسيس وتعزيز قدرات المتدخلين، داخلياً، بشأن المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ ؛
- تحديد مؤشرات الرصد المتعلقة بالمخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية.

4.1.2. تدبير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمناخ

1.4.1.2. السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق

بوصفه بنكًا متخصصًا في التنمية الترابية، يواكب الصندوق الجماعات الترابية في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على المستوى المحلي.

من هذا المنطلق، وفي إطار تفعيل نظام التدبير البيئي والاجتماع، اعتمد الصندوق سياسته البيئية والاجتماعية الخاصة به، والتي دخلت حيز التنفيذ في أبريل 2022.

وتجسد هذه السياسة البيئية والاجتماعية التزام البنك مراعاة، وبشكل منهجي، عوامل الاستدامة في عمليات الافتحاص وعمليات التمويل من خلال تطبيق مبادئ الحماية البيئية والاجتماعية.

ويرتكز التنزيل العملياتي لهذا الالتزام على مجموعة من المساطر العملياتية والأدوات ذات الصلة التي تمكن من تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، الكامنة في المشاريع المقدمة لتمويله بشكل فعال. وقد مكنت هذه المساطر والأدوات البيئية والاجتماعية المترابطة، من تقييم وتدبير مسؤول للمخاطر البيئية والاجتماعية عند اتخاذ قرارات تمويل المشاريع.

يتم تطبيق نظام التدبير البيئي والاجتماعي على جميع برامج ومشاريع الجماعات الترابية المؤهلة لتمويل الصندوق، بغض النظر عن صنفها أو الأداة المالية المختارة (قرض كلاسيكي، خط اعتماد...) وشروط التمويل المقترحة.

وبناء على إنجازاته ومنهجية المطابقة المتبعة باستمرار والتوافق التدريجي مع أفضل الممارسات الدولية، قام البنك بتحديث سياسته البيئية والاجتماعية في أكتوبر 2024 من أجل تعزيز مراعاة قضايا تغير المناخ بهدف تثمين التنمية المنخفضة الكربون والصامدة على المستوى المجالي كمساهمة منه في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وفقاً للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية للمملكة. ويكمن هذا التعديل في إدماج عنصر جديد مرتبط بالمخاطر والفرص المناخية، ولا سيما من خلال الأخذ بعين الاعتبار، التأثيرات والمخاطر المرتبطة بالتقلبات المناخية (الفيضانات والجفاف...) في عملية افتحاص المشاريع، مع الحرص على تحسين قدرة المشاريع والسكان على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ.

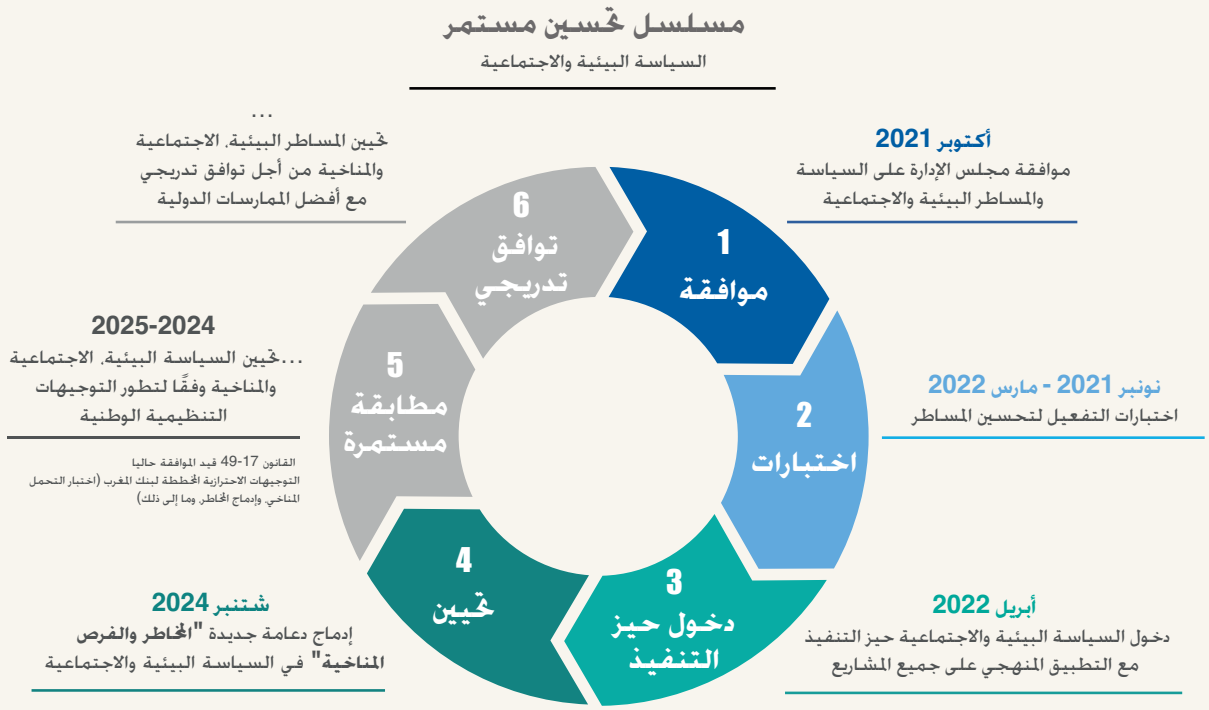

2.4.1.2. مسلسل تحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة

وعيا بالتحديات التي تفرضها المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشاريع الممولة، يحرص البنك، في إطار أنشطته التمويلية، على إدماج ومواكبة الأخذ بعين الاعتبار ممارسات التنمية المستدامة وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، بهدف تقليل وتقليص وتعويض المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع الممولة بهدف تحسين نجاعتها البيئية.

وفي جوهرها، تساهم هذه المشاريع في التنمية المجالية، وفي تحسين جودة وظروف عيش السكان المحليين، وخاصة من خلال تحسين ولوجهم إلى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والبنيات التحتية الأساسية (الماء الصالح للشرب والتطهير والكهرباء والطرق المعبدة...)، وخاصة بالنسبة للفئات السكانية في وضع هشاشة، فضلاً عن فرص العمل التي توفرها هذه المشاريع.

وقد حققت بعض المشاريع الممولة تأثيرات إيجابية حقيقية في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي ضد أشكال التلوث، وخاصة الناتجة عن المياه (مثل محطات معالجة المياه العادمة...)، وتعزيز قدرة السكان على الصمود في مواجهة التقلبات المناخية، مثل الفيضانات والإجهاد المائي.

وتكمن عملية تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، والتي تتزامن مع التقييم التقني والمالي لملفات طلبات القروض، في منح تصنيف بيئي واجتماعي لكل مشروع مقدم للحصول على تمويل من البنك، بناءً على مدى المخاطر البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها. ويهدف الافتحاص البيئي والاجتماعي إلى :

- التحقق من أن المشروع غير مدرج في قائمة الاستبعاد البيئي والاجتماعي وفقا للسياسة البيئية والاجتماعية للصندوق ؛
- فهم الرهانات البيئية والاجتماعية الرئيسية للمشاريع، والتحقق من احترام المتطلبات التشريعية والتنظيمية في هذا المجال ؛
- منح فئة مخاطر بيئية واجتماعية لكل مشروع على أساس القضايا ومدى المخاطر البيئية والاجتماعية التي يشكلها، بدءًا من الأكثر خطورة إلى الأقل خطورة :
  - » الفئة أ: المشاريع التي قد تسبب تأثيرات بيئية و/أو اجتماعية سلبية عالية و/أو لا يمكن معالجتها ويصعب التحكم فيها ؛
  - » الفئة ب: المشاريع التي تعرض مخاطر محتملة محدودة على المستوى البيئي والاجتماعي و/أو من المحتمل أن تحدث تأثيرات قليلة يمكن معالجتها من خلال تدابير التخفيف ؛
  - » لفئة ج: المشاريع التي تشكل مخاطر أو تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية قليلة، ولكنها تتطلب تدابير محددة ؛
  - » الفئة د: المشاريع التي تشكل مخاطر قليلة والتي يمكن التحكم في تأثيراتها المحتملة من خلال تدابير معيارية معروفة ومطبقة أو المشاريع التي تعتبر خالية من المخاطر البيئية والاجتماعية الكبيرة.

يلخص الرسم البياني أدناه عملية تدبير المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية :

3.4.1.2. مسلسل تدبير المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة

يطبق البنك تدابير وقائية بيئية واجتماعية لتحسين النجاعة البيئية والاجتماعية للمشاريع المقدمة لتمويله. ويتم تسليط الضوء على التأثيرات الإيجابية وتقديرها. بينما يتم تحديد التداعيات السلبية التي يمكن أن تحدثها هذه المشاريع على البيئة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتدبيرها بشكل صحيح بواسطة تدابير مناسبة بناءً على التصنيف البيئي والاجتماعي المخصص للمشروع.

ويطبق البنك معايير استبعاد المشاريع ولا يمول الأنشطة التي تشكل مخاطر بيئية كبيرة على الوسط الطبيعي أو مخاطر اجتماعية عالية أو كبيرة على الوسط الاجتماعي. إن المخاطر الاجتماعية والبيئية للمشاريع الممولة تكون بشكل عام منخفضة إلى متوسطة. ويمكن التحكم فيها وتدبيرها بسهولة.

يتعين على المشاريع الخاضعة للقانون الجاري به العمل الإدلاء بدراسات التأثير البيئي والاجتماعي وخطة التدبير البيئي والاجتماعي مرفقة بتصريح بيئي في شكل رسالة قبول بيئي صادر عن اللجنة الوطنية أو الجهوية حسب الحالة.

لا يمكن منح موافقة تمويل أي مشروع دون حل وتطهير الجوانب المتعلقة بالعقار.

يمكن التصنيف البيئي والاجتماعي للمشاريع من تحديد مدى تدابير التخفيف المطلوبة لتوقع التأثيرات السلبية وتقليلها وتقليصها أو مواجهتها عندما تستمر عند الاقتضاء. ويتعلق الأمر ب :

- التدابير العامة المنصوص عليها في دفتر التحملات الإدارية العامة المتعلقة بحماية البيئة وصحة وسلامة العمال والسكان وتدبير نفايات الورش... ؛
- تدابير خاصة تتطلب وضع خطة التدبير البيئي والاجتماعي حسب طبيعة وحجم المشروع.

ملخص طبيعة ومدى أهمية تدابير التخفيف الموصى بها حسب التصنيف البيئي والاجتماعي أدناه :

تصنيف المشاريع
حسب مستوى المخاطر البيئية والإجتماعية

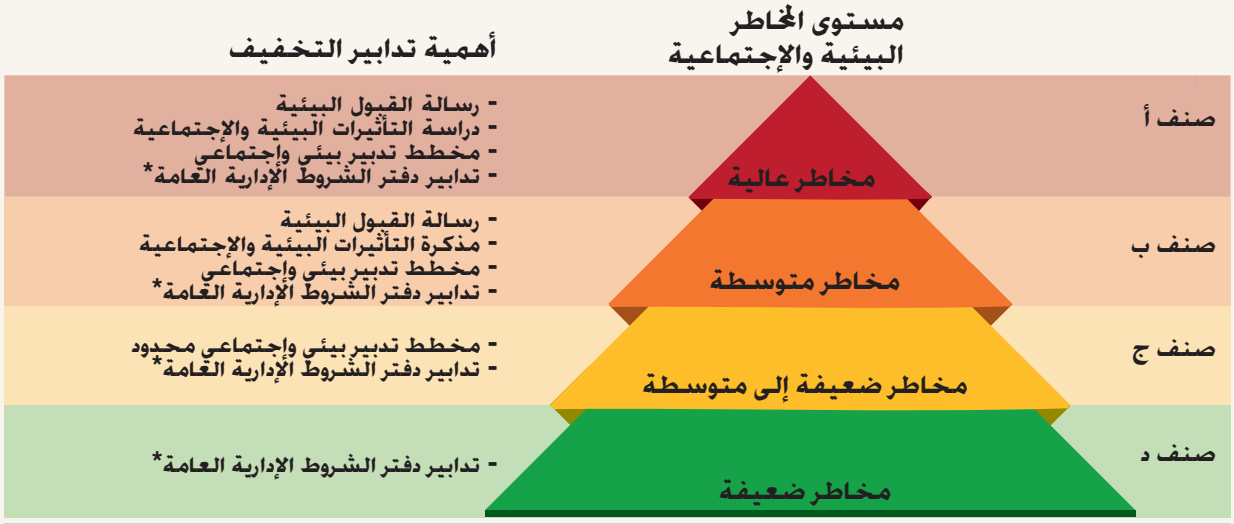

أ	يضم المشاريع التي قد تسبب تأثيرات بيئية و/أو إجتماعية سلبية والتي تعتبر هامة وعالية و/أو لا يمكن معالجتها ويصعب التحكم فيها، عند تقييم المشروع.
ب	يضم المشاريع التي تعرض مخاطر محتملة محدودة على المستوى البيئي والإجتماعي و/أو من المحتمل أن تحدث تأثيرات قليلة، خاصة بموقع المشروع بشكل عام، ويمكن تداركها إلى حد كبير ويمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف.
ج	يضم المشاريع التي لها حد أدنى من المخاطر أو التأثيرات البيئية والإجتماعية السلبية، ولكنها تتطلب مع ذلك تدابير خاصة للحد من مخاطر التأثيرات على البيئة.
د	يضم المشاريع التي تنطوي على مخاطر قليلة والتي يمكن التحكم في تأثيراتها المحتملة بسهولة من خلال التدابير المعيارية المعروفة والمطبقة أو المشاريع المعتبرة دون مخاطر بيئية وإجتماعية كبيرة.

* دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال (مرسوم رقم 394-14-2 بتاريخ 13 ماي 2016)

يتم تضمين استنتاجات تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية في بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية، والتي تقدم نتائج تقييم التأثيرات السلبية والإيجابية للمشروع على البيئة والسكان المحليين، وكذا تدابير التخفيف التي يجب اتخاذها والشروط البيئية والاجتماعية التي سيتم اتخاذها حسب تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية الممنوح للمشروع.

4.4.1.2. نزاع أو متابعة متعلقة بالإشكاليات البيئية

قام البنك بنشر نظام لتدبير الشكاوى ذات طبيعة بيئية واجتماعية مبني على إجراءات مخصصة تمكنه من الاطلاع على أي شكاوى بيئية واجتماعية محتملة قد تصدر بارتباط مع المشاريع الممولة، والتأكد من المعالجات من طرف الجماعات الترابية المعنية حتى يتم معالجة الشكاوى الواردة وإغلاقها.

وقد تم وضع التطبيق وأصبح عمليا، ولحد الآن لم يتلق الصندوق أي شكاوى ذات طابع بيئي أو اجتماعي من الجماعات الترابية، لها علاقة بالمشاريع التي تمولها المؤسسة.

5.4.1.2. مسلسل تحديد وتقييم المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ

ان التزام البنك بدمج قضايا تغير المناخ هو استجابة لالتزامات المغرب الدولية بشأن المناخ، وتوجهات السياسات الوطنية، وكذلك المتطلبات التنظيمية المتطورة للهيئات التنظيمية المالية الوطنية. وفي هذا الصدد، لابد من التذكير بتوجيه بنك المغرب رقم 5/W/2021 المتعلقة بنظام تدبير المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ والبيئة، وكذلك بالدورية رقم 03/2019 الصادر عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 20 فبراير 2019 والمتعلق بنشر المعلومات غير المالية للجهات المصدرة، كما تم تعديله وتتميمه بالدورية رقم 02/20 الصادر عن الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 22 دجنبر 2020.

ولجعل مراعاة البعد المتعلق بتغير المناخ عمليا، قام البنك بتحيين المساطر العملياتية ووضع نظام شامل من الأدوات، خاصة لاحتساب انبعاثات الغازات الدفيئة حسب طبيعة المشروع، والتحقق، على قدر علمه، من قدرة المشاريع على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ، ومراقبة مؤشرات النجاعة البيئية والاجتماعية والمناخية.

أ. تحديد المشاريع التي تنطوي على مخاطر وفرص مرتبطة بالمناخ

يقوم البنك بتحديد وتقييم مكونات المنافع المناخية المشتركة للمشاريع المقدمة لتمويله. ويمكن التحليل النوعي والكمي من تحديد إمكانات خفض انبعاثات الكربون وتوفير الطاقة وإنتاج الطاقة المتجددة، وكذا التحقق من قدرة المشاريع على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية التي تفاقمت بسبب آثار تغير المناخ.

ويستند تحديد المشاريع ذات الفوائد المناخية المشتركة المحتملة إلى قائمة الإجراءات المناخية المحتملة حسب القطاع وانواع الاستثمار الممولة من طرف البنك. تم تطوير هذه القائمة على أساس المعايير المعترف بها دوليا، بما في ذلك التصنيف الأوروبي ومبادئ التخفيف المشتركة للنادي الدولي للتنمية المالية (IDFC).

ب. تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ

إن تحديد وجود إمكانات للمشروع لتحقيق فوائد مناخية مشتركة أو تعرض المشروع لمخاطر مناخية يعد بمثابة جهاز إنذار لتوجيه عملية جمع البيانات المطلوبة لاستخدام الأدوات اللاحقة، وخاصة أداة حساب انبعاثات الغازات الدفيئة حسب نوع المشروع، وأداة التحقق من قدرة المشاريع على الصمود في مواجهة المخاطر المناخية التي قد تعتريها.

■ **قياس إمكانية الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة**

يتم تقييم تأثير المشاريع الممولة من حيث خفض انبعاثات الغازات الدفيئة المتوقعة مقارنة بسيناريو مرجعي بالاعتماد على أداة حساب انبعاثات الغازات الدفيئة حسب طبيعة المشروع. وتغطي هذه الأداة أنواعا مختلفة من إجراءات التخفيف التي يمكن ربطها بالمشاريع التي يمولها البنك. ويتعلق الامر ب 17 نوع من مشاريع المنفعة المشتركة للمناخ موزعة على 7 قطاعات تهم إنتاج الطاقة المتجددة، والنجاعة الطاقية في الإنارة العمومية والمباني، والتنقل المستدام، واستعادة الطاقة من الرواسب الطينية، والتدبير المستدام للنفايات، وعمليات الزرع الحضري.

وترتكز المقاربة المنهجية لحساب تخفيضات انبعاثات الغازات الدفيئة للأنشطة التي تم تحديدها على استخدام نسب وعوامل الانبعاثات المأخوذة من قاعدة بيانات تم تطويرها من مصادر وطنية ودولية مختلفة.

■ التحقق من القدرة على التكيف مع تغير المناخ

يقوم البنك بإجراء تقييم منهجي لمدى تعرض المشاريع لمخاطر المناخ المادية. وتستعمل أداة تقييم صمود المشاريع لتقييم قدرة المشاريع على التعامل مع آثار تغير المناخ التي قد تواجهها، مع الأخذ بعين الاعتبار معاييرها الداخلية والخارجية (الموقع الجغرافي والتعرض للمخاطر المناخية...). يعتمد تقييم الصمود على المخاطر المناخية المحتملة وتدابير التكيف والتعزيز المتخذة.

تتم المقاربة المنهجية لتقييم الصمود على أربع مراحل كما هو موضح في الشكل التالي :

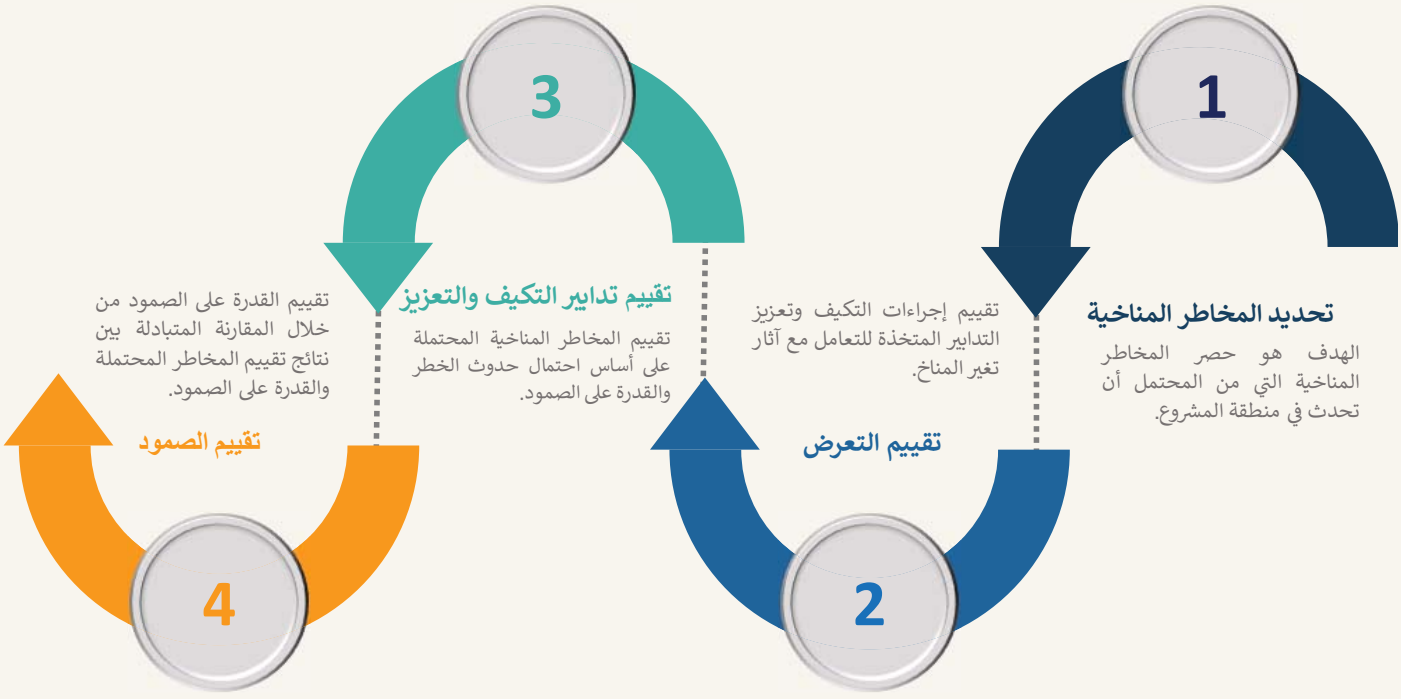

يمنح البنك من خلال نظام تنقيط ومصفوفة متقاطعة، تصنيف صمود مناخية للمشاريع مقسمة إلى خمسة اقسام : صمود جد عالي، وصمود عالي، وصمود معتدل، وصمود ضعيف، وصمود جد ضعيف. ويمكن هذا التصنيف لصمود المشاريع في مواجهة تغير المناخ من معرفة مدى ضرورة وضع تدابير هيكلية أو غير هيكلية لتعزيز صمود المشاريع التي سيتم تمويلها.

5.1.2. المؤشرات والأهداف المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة وبالمناخ

تمكن المعلومات المتعلقة بالمؤشرات والأهداف من تقييم نجاعة البنك فيما يخص الفرص والمخاطر المرتبطة بالاستدامة والمناخ، وكذا التقدم المحرز بغية بلوغ الأهداف المحددة. ولتحقيق هذه الغاية، وبمعرفته الجيدة، يستخدم البنك كل المعلومات المنطقية والمبررة التي يتوفر عليها.

وترتكز مراعاة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ في استراتيجية البنك، وخاصة إدماج هذا المكون في السياسة البيئية والاجتماعية وفي النظام الشامل لتدبير المخاطر، بشكل أساسي، على تفعيل المؤشرات والأهداف. وتستخدم هذه المؤشرات في تقييم وتدبير المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ وتمكن من قياس التأثيرات المادية لأنشطة البنك على البيئة والمناخ، وكذا أثر تأثيرات تغير المناخ على البنك.

1.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالاستدامة

وطبقا للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك، فإن أي مشروع يتم تقديمه للتمويل من طرف البنك يخضع بشكل منهجي لتقييم وتصنيف لمخاطره البيئية والاجتماعية. ويتم تلخيص توزيع وحصيلة التصنيفات البيئية والاجتماعية بين 2022 و2024 على النحو التالي :

حصيلة التصنيف البيئي والاجتماعي 2022-2024

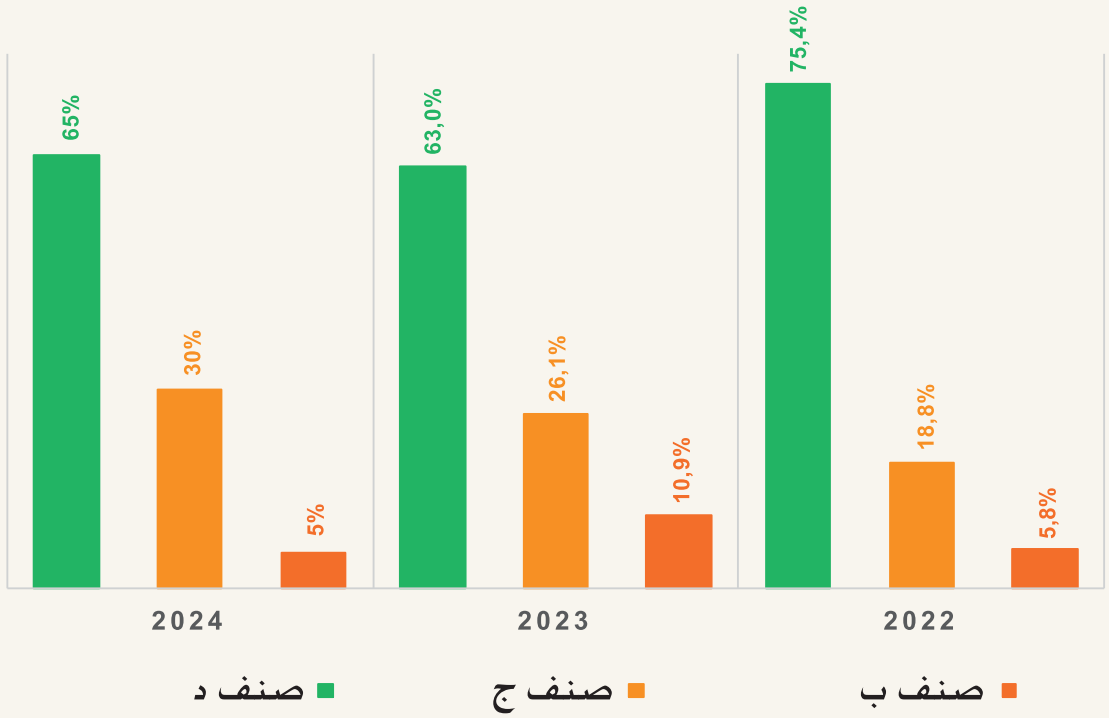

تسفر نتائج التصنيف البيئي والاجتماعي لـ 152 مشروعًا ممنوحاً خلال السنوات 2022 و2023 و2024 عن هيمنة المشاريع المصنفة في «الفئتين د و ج»، أي بنسبة 92,8%، والتي تهم مشاريع ذات مخاطر ضئيلة ويمكن التحكم فيها بسهولة. وتمثل مشاريع الفئة (ب) 7,2% من المشاريع الممولة. تمثل هذه المشاريع مخاطر بيئية واجتماعية محتملة محدودة، والتي يمكن معالجتها بسهولة من خلال تدابير التخفيف.

بينما، لم يتم إحصاء أي مشروع من «الفئة أ». تتضمن هذه الفئة المشاريع التي قد تسبب تأثيرات بيئية أو اجتماعية سلبية، وتعتبر كبيرة أو عالية أو غير قابلة للمعالجة ويصعب التحكم فيها.

2.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالفرص المرتبطة بالاستدامة

أ. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأنشطة الصندوق على السكان والتنمية الترابية

وعيا منه بأن الاستثمار العمومي يشكل أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي الترابي، واصل البنك جهوده لزيادة دعمه المالي لمواكبة دينامية الاستثمار على المستوى الجهوي وتغير الحجم الذي حدث منذ بداية تفعيل الجهوية المتقدمة.

إن عزم البنك على تعزيز تخضير نشاطه يشكل رهانا استراتيجيًا يهدف إلى المساهمة في التنمية الترابية الصامدة والشاملة من خلال تمويل الاستثمارات المحلية ذات التأثير الاجتماعي والبيئي القوي. وتمكن هذه الاستثمارات من تقليص الفوارق بكل أشكالها، وتحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين، وخلق فرص الثروة والشغل.

خلال سنة 2024، بلغت التزامات القروض وسحوبات القروض، على التوالي، 2 569 مليون درهم و1 821 مليون درهم، ومكنت الصندوق من المساهمة في تمويل العديد من المشاريع التي تنجزها الجماعات الترابية في قطاعات مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن نشاط القروض في متم دجنبر 2024 تميز بالعودة إلى المستوى الاعتيادي مقارنة بسنة 2023، والذي تميز بالتمويل المشترك من طرف الصندوق لمشروع استراتيجي، يتعلق بإنجاز منشاة للإمداد بالماء في إطار ربط حوضين مائيين، والذي يتميز بأهمية حجم استثماره.

كما مكنت هذه التمويلات من إنجاز مشاريع استثمارية تغطي العديد من قطاعات التدخل، تهم بالأساس البنية التحتية للطرق، والتهيئات الحضرية، والتجهيزات الثقافية والرياضية، والنقل الحضري، والصحة والتعليم والتكوين المهني، مع تحسين ظروف وجودة حياة السكان المحليين. المؤشرات الواردة أدناه، المتعلقة بالمشاريع الممنوحة برسم سنوات 2022 و2023 و2024، مقدمة على سبيل الإشارة.

المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية

يواصل البنك تدابير مواكبة الجماعات الترابية في جهودها الرامية إلى معالجة العجز المتعدد الأبعاد، وخاصة فيما يتعلق بالولوج إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية في الوسط القروي. تهدف المشاريع الممولة بشكل أساسي إلى تحسين ولوج السكان المعزولين إلى شبكة الطرق الوطنية، وربطهم بشبكات الماء الصالح للشرب والتطهير والكهرباء. تساهم هذه المشاريع ذات التأثير الاجتماعي القوي بشكل كبير في تحسين ظروف عيش وصحة وسلامة السكان في وضعية هشاشة، وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الترابية.

الطرق القروية وفك العزلة

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	الطرق القروية لفك العزلة				
	تمويل المشاريع التي تهدف إلى الحد من العجز في الطرق القروية وتمكن من فك العزلة وتحسين ظروف النقل والولوج إلى الخدمات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الترابية للسكان القرويين المعزولين.				
	■ طول الطرق القروية لفك العزلة (كم)	722	410	410	**1 542**
	■ الساكنة المستفيدة	369 057	486 555	292 703	**1 148 315**
	■ عدد الدواوير المستفيدة	746	188	191	**1 015**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	77	64	114	**255**
	■ العمالات والأقاليم	23	18	21	**62**
	■ الجهات	10	4	7	**10**

الماء الصالح للشرب

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تأمين وتحسين الولوج للماء الصالح للشرب				
	تمويل المشاريع التي تهدف إلى تأمين وتحسين فرص الحصول على الماء الصالح للشرب وتحسين الظروف المعيشية والصحية للسكان وكذا تطوير الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما يساعد على مكافحة الهجرة القروية.				
	■ طول شبكة الماء الصالح للشرب (كم)	73	32	126	**231**
	■ الساكنة المستفيدة	5 556	22 637	100 114	**137 307**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	2	6	32	**40**
	■ العمالات والأقاليم	2	1	8	**11**
	■ الجهات	2	1	4	**7**

الكهربة القروية

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	الولوج الى الشبكة الكهربائية				
	تمويل المشاريع الهادفة إلى تحسين الولوج إلى الكهرباء وتحسين ظروف عيش للسكان.				
	■ طول الشبكة الكهربائية (كم)	1 250	40	78	**1 368**
	■ الساكنة المستفيد	18 085	765	2 885	**21 735**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	74	2	1	**77**
	■ العمالات والأقاليم	5	2	1	**8**
	■ الجهات	1	1	1	**3**

التطهير السائل

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	الولوج إلى شبكة التطهير				
	تمويل المشاريع الهادفة إلى الربط بشبكات التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة لضمان الحفاظ على صحة السكان ضد الأمراض الناجمة عن المياه، وتحسين ظروف النظافة والحفاظ على البيئات الطبيعية (المجاري المائية والتربة...) ضد أشكال تلوث المياه.				
	■ طول شبكة التطهير (كم)	-	49	28	**77**
	■ الساكنة المستفيدة	-	421 844	49 400	**471 244**
	■ حجم المياه العادمة المعالجة (م3/يوم)	-	66 000	10 162	**76 162**
	■ عدد الجماعات المستفيدة	-			
	■ الجماعات	-	2	32	**34**
	■ العمالات والأقاليم	-	2	8	**10**
	■ الجهات	-	1	4	**5**

المساهمة في إعادة التأهيل الحضري وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	إعادة التأهيل الحضري وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز				
	المساهمة في تنفيذ برامج التنمية الجهوية والحضرية من خلال تمويل مشاريع التهيئة وإعادة التأهيل الحضري وكذا تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز.				
	■ طول الطرق وممرات الراجلين (كم)	68	120	94	**282**
	■ مساحة الساحات الخضراء التي تمت تهيئتها (م²)	264 255	11 803	61 718	**337 776**
	■ الساكنة المستفيدة	42 056	251 113	256 348	**549 517**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	74	16	14	**77**
	■ العمالات والأقاليم	5	8	12	**8**
	■ الجهات	1	6	5	**3**

المساهمة في تعميم التجهيزات الرياضية لتثمين الأنشطة الرياضية

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تعميم التجهيزات الرياضية للقرب				
	تمويل المشاريع التي تهدف إلى بناء التجهيزات الرياضية (الملاعب الرياضية المتعددة الرياضات، والمراكز الاجتماعية الرياضية، والمسابح، ...) التي تمكن من تنمية العالم القروي وشبه الحضري من خلال تسهيل ممارسة الشباب للرياضة في أفضل الظروف، وبالتالي تنمية وتعزيز مواهبهم.				
	■ عدد التجهيزات الرياضية	60	-	16	**76**
	■ الساكنة المستفيدة	96 189	-	66 000	**162 189**
	■ عدد الجماعات المستفيدة		-		
	■ الجماعات	47	-	13	**60**
	■ العمالات والأقاليم	6	-	5	**11**
	■ الجهات	2	-	1	**3**

المساهمة في تعميم الولوج إلى التمدرس وتحسين ظروف التعليم

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	التعليم والتكوين				
	تعميم الولوج إلى التمدرس				
	تمويل المشاريع الرامية إلى بناء المدارس المجتمعية والداخليات وشراء سيارات النقل المدرسي لمكافحة الهدر المدرسي وتحسين ظروف التعلم، وخاصة بالنسبة للفتيات.				
	■ عدد المدارس المجتمعية والداخليات	4	-	-	**4**
	■ عدد سيارات النقل المدرسي	92	-	-	**92**
	■ عدد التلاميذ المستفيدين	2 688	-	-	**2 688**
	تثمين التكوين المهني				
	تمويل بناء معهد تكوين في المهن الصحية.				
	■ قدرة المعهد على استيعاب التلاميذ المتدربين	-	100	-	**100**
	تثمين الثقافة والقراءة				
	تمويل مشروع تطوير 9 نقاط قراءة تشكل شبكة القراءة العمومية موزعة جغرافيا على أحياء مختلفة، مما يمكن ولوج وبسهولة جميع الفئات الاجتماعية إلى موارد وأدوات القراءة.				
	■ عدد نقط القراءة	-	9	-	**9**
	■ عدد الأطفال والشباب المستفيدين	-	68 525	-	**68 525**
	تحسين شروط التعليم العالي				
	تمويل مشروع إعادة تاهيل الحرم الجامعي بهدف تحسين ظروف المرور داخل الحرم الجامعي، وتثمين ممارسة الرياضة وتحسين ظروف التعلم.				
	■ عدد الطلاب المستفيدين	-	60 000	-	**60 000**
	■ عدد الجماعات المستفيدة			-	
	■ الجماعات	4	3	-	**7**
	■ العمالات والأقاليم	3	3	-	**6**
	■ الجهات	1	3	-	**4**

المساهمة في تحديث وتعزيز عروض الخدمات والبنية التحتية الصحية

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تعزيز وتحسين العرض الصحي				
	تمويل مشاريع البنية التحتية الصحية (مستشفيات اقليمية، ومستشفيات العمالات، والقرب، والمستشفيات المتخصصة) التي تهدف إلى تعزيز وتحسين عرض الرعاية الصحية على المستوى الجهة وتقليص العجز في عدد الأسرة والتخصصات والمعدات الطبية الحديثة، والتي تمكن من تلبية الحاجيات الصحية للسكان المحليين وتجعل الخدمات الطبية عالية الجودة في المتناول وأقرب، مع تقليل وقت التنقل إلى المدن البعيدة.				
	■ عدد التجهيزات الصحية	-	5	1	**6**
	■ طاقة الاسرة للتجهيزات الصحية	-	450	150	**600**
	■ الساكنة المستفيدة	-	2 874 000	174 048	**3 048 048**
	■ عدد الجماعات المستفيدة	-			
	■ الجماعات	-	5	1	**6**
	■ العمالات والأقاليم	-	5	1	**6**
	■ الجهات	-	1	1	**2**

المساهمة في تثمين التراث الثقافي والبيئي والتاريخي

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	اغناء التراث الثقافي				
	تمويل مشاريع البنية التحتية الثقافية (المسارح ودور الفنون والمتاحف ...) التي تهدف إلى التنمية البشرية والثقافية من خلال تعزيز العرض الثقافي والفني وتحسين الجاذبية على مستوى الجماعات.				
	■ عدد البنيات التحتية الثقافية التي تمت تهيئتها	3	3	1	**7**
	■ الساكنة المستفيدة من العرض الثقافي	521 227	421 844	421 844	**1 364 915**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	1	2	1	**4**
	■ العمالات والأقاليم	1	2	1	**4**
	■ الجهات	1	2	1	**4**

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تثمين التراث البيئي والتاريخي				
	تمويل مشاريع تعزيز التراث البيئي والتاريخي، على المستويين الوطني والعالمي، بهدف تعزيز جاذبية المواقع السياحية من خلال التهيئات المناسبة (مسالك، جسور الراجلين، الكورنيش، أجهزة التواصل...) التي تمكن من تنويع وممارسة الأنشطة السياحية في ظروف من الأمان والراحة.				
	■ عدد المواقع التي تمت تهيئتها	3	2	1	**6**
	■ الساكنة المستفيدة	387 946	794 462	83 110	**1 265 518**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	2	2	1	**5**
	■ العمالات والأقاليم	1	2	1	**4**
	■ الجهات	1	2	1	**4**

المساهمة في تنمية وتثمين الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تنمية الأنشطة الاقتصادية والصناعية				
	تمويل المشاريع الصناعية والاقتصادية (المناطق الصناعية، مناطق النشاط الاقتصادي، اللوجستيك...) في المجالات والقطاعات ذات النمو المرتفع والقيمة المضافة والمولدة لفرص الشغل. تساعد هذه المشاريع المستدامة على المستوى البيئي على تحسين دخل السكان المحليين من خلال الولوج إلى فرص عمل مستقرة وطويلة الأمد.				
	■ عدد البنيات التحتية الاقتصادية والصناعية	3	6	-	**9**
	■ عدد فرص عمل طويلة الأمد التي تم خلقها	5 103	14 104	-	**19 243**
	■ عدد الجماعات المستفيدة			-	
	■ الجماعات	3	5	-	**8**
	■ العمالات والأقاليم	2	3	-	**5**
	■ الجهات	2	2	-	**4**

3.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالمناخ

نظرا لموقعه الجغرافي وسياق تغير المناخ الحالي، يواجه المغرب منحى مناخي يتميز بفترات متتالية من الجفاف، وحلقات أمطار قصيرة ولكن شديدة، مما يتسبب في فيضانات قوية، مما يشكل خطرا كبيرا على الأرواح والأضرار المادية. وفي هذا السياق، أصبح الفاعلون المحليون مدعوون، أكثر من أي وقت مضى، إلى تفعيل البرامج والمشاريع الرامية إلى مكافحة آثار تغير المناخ. وتهم المؤشرات المقدمة أدناه المشاريع الممنوحة برسم سنوات 2022 و2023 و2024.

المساهمة في تعزيز الصمود المجالي في مواجهة آثار تغير المناخ

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	الحماية من الفيضانات / الفوائد المناخية المشتركة -التكيف				
	تمويل مشاريع التهيئة الرامية إلى التخفيف من آثار الفيضانات والمجاري المائية خلال الفترة المطرة، والمساهمة في تعزيز القدرات التكيفية المجالية وحماية الأرواح والممتلكات من هذا الخطر المناخي.				
	■ عدد البنيات التحتية المنجزة	3	3	-	**6**
	■ السكان المستفيدين من الحماية من الفيضانات	454 623	1 810	-	**456 433**
	■ عدد الجماعات المستفيدة			-	
	■ الجماعات	4	3	-	**7**
	■ العمالات والأقاليم	2	3	-	**3**
	■ الجهات	1	1	-	**1**

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الإجهاد المائي / الفوائد المناخية المشتركة -التكيف				
	تمويل مشاريع تهدف إلى تأمين إمدادات المياه لمواجهة الإجهاد المائي الناجم عن الجفاف المتكرر على مستوى جهتين. يتعلق الأمر بمشروع لنقل المياه بين الأحواض المائية.				
	■ طول شبكة الماء الصالح للشرب (كم)	66,5	-	-	**66,5**
	■ حجم المياه المنقولة (م3/ثانية)	15	-	15	**-**
	■ السكان المستفيدون	11 000 000	-	-	**11 000 000**
	■ عدد الجماعات المستفيدة		-	-	
	■ الجهات	2	-	-	**2**

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة / الفوائد المناخية المشتركة -التكيف				
	تمويل مشاريع تهدف إلى إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي الساحات الخضراء ومعالجة مشكلة الإجهاد المائي الناجم عن الجفاف المتكرر على مستوى جهتين.				
	■ حجم المياه العادمة المعاد استعمالها (م3/يوم)	-	44 000	10 000	**54 000**
	■ مساحة المساحات الخضراء المسقية (هكتار)	-	1 000	100	**1 100**
	■ عدد الجماعات المستفيدة	-			
	■ الجهات	-	1	1	**2**

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	تعزيز قدرة السكان على الصمود في مواجهة تغير المناخ -الفوائد المناخية المشتركة -التكيف				
	تمكن المشاريع على الحد من آثار تغير المناخ المرتبطة بالفيضانات على البنية التحتية للطرق المخطط لها من خلال تفعيل المنشآت المائية والمنشئات الوقائية. وتحسين قدرة السكان المحليين على التكيف مع المناخ والحفاظ على إمكانية ولوج السكان خلال فترات الأمطار مع ضمان سلامتهم ضد مخاطر الفيضانات.				
	■ الساكنة المستفيدة	369 057	486 555	292 703	**1 148 315**
	■ عدد الدواوير المستفيدة	746	188	191	**1 015**
	■ عدد الجماعات المستفيدة				
	■ الجماعات	77	64	114	**255**
	■ العمالات والأقاليم	23	18	21	**62**
	■ الجهات	10	4	7	**10**

4.5.1.2. المؤشرات المتعلقة بالفرص المرتبطة بالمناخ

المساهمة في التحول إلى مجال منخفض الكربون

النجاعة الطاقية

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة واقتصاد الطاقة/ الفوائد المناخية المشتركة -التخفيف				
	تمويل المشاريع التي تدمج تدابير النجاعة الطاقية التي تدر فوائد من حيث خفض انبعاثات الكربون وتوفير الطاقة وكذلك المكاسب الاقتصادية من خلال خفض فاتورة الطاقة للجماعات الترابية.				
	■ حجم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة	-	63 000	59 257	**122 257**
	■ كمية الطاقة المقتصدة (ميغاواط/ساعة)	-	69 000	24 960	**93 960**
	■ عدد الجماعات المستفيدة	-			
	■ الجهات	-	1	1	**2**

الطاقة المتجددة

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	إنتاج الطاقة المتجددة/الفوائد المناخية المشتركة -التخفيف				
	تمويل المشاريع التي تدمج حلول إنتاج الطاقة من مصادر متجددة: التثمين الطاقي من الحمأة من خلال التوليد المشترك وتركيب الألواح الكهروضوئية. مما يمكن اقتصاد في فواتير الطاقة وتجنب انبعاثات الكربون لتلبية حاجيات الطاقة الكهربائية في الموقع.				
	■ حجم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة	-	258 460	-	**258 460**
	■ كمية الطاقة المقتصدة (ميغاواط/ساعة)	-	358 000	-	**358 000**
	■ عدد الجماعات المستفيدة	-		-	
	■ الجهات	-	1	-	**1**

النقل الحضري المستدام

أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات والانجازات	2022	2023	2024	المجموع
	خط الحافلات عالية مستوى الخدمة / الفوائد المناخية المشتركة -التخفيف				
	تمويل مشروع النقل الحضري باستخدام الحافلات عالية الخدمة تتوفر على ممرات السير الخاصة بها وتقدم للمستعملين تحسنًا حقيقيًا في ظروف الراحة واستخدام وسائل النقل الحضرية، وخاصة من حيث التردد والسرعة والراحة وإمكانية الولوج والسلامة. وسيكون للمشروع تأثير إيجابي على المناخ وجودة الهواء حيث يقلل الخط من استخدام السيارات الخاصة ويقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة مقارنة بالوضع بدون المشروع. كما يمكن أيضًا من اقتصاد الطاقة من خلال حل نجاعة للطاقة في الإنارة العمومية على طول مسار الخط على مستوى الشوارع والطرق التي يتم عبورها.				
	■ حجم خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	-	-	36 580	**36 850**
	■ كمية الطاقة المقتصدة (ميغاواط/ساعة)	-	-	6 860	**6 860**
	■ عدد المسافرين المستفيدين يوميًا	-	-	60 000	**60 000**
	■ عدد الجماعات المستفيدة	-	-		
	■ الجهات	-	-	1	**1**

6.1.2. شروط الحوار مع الأطراف المشاركة

يحرص البنك على التمسك بالشروط المثلى للحوار والتبادل مع الأطراف المشاركة الرئيسية من خلال قنوات الحوار المناسبة، بشكل منتظم أو ظرفي، من أجل تلبية تطلعاتها وحاجياتها بشكل فعال.

يقدم البنك للجماعات الترابية من خلال منصة الخدمات الإلكترونية، خدمة رقمية مناسبة تمكنها من الولوج بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بمنتوجات وخدمات التمويل والمواكبة، والاطلاع على وضع التزاماتها، وكذا تتبع ومعالجة مراسلاتها مع البنك.

بالإضافة إلى ذلك، يولي البنك اهتماما خاصا لإشراك الجماعات الترابية وشركائها المؤسساتيين، بطريقة استباقية، أثناء تطوير عرض جديد مخصص للجماعات الترابية بهدف تقديم أجوبة مناسبة وفعالة لتطلعاتها وحاجياتها المتعلقة بالتمويل والمواكبة.

7.1.2. خارطة الأطراف المشاركة

يعرض الرسم البياني الأطراف المشاركة الرئيسة للصندوق :

يعرض الجدول التالي القنوات الرئيسية للتواصل مع الأطراف المشاركة :

الأطراف المشاركة	قنوات التواصل*	الوتيرة
الجماعات الترابية (جهات، عمالات، أقاليم، جماعات...)	- منصة الخدمات الإلكترونية - اجتماعات مهام ميدانية - زيارات اجتماعات ندوات أوراش - وسائل تواصل مؤسساتية - موقع الكتروني، بريد الكتروني، اتصالات هاتفية	يوميا، أسبوعيا، شهريا، ظرفيا، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
مانحي الأموال الوطنيين والدوليين	- مهام خاصة في إطار التمويلات مع المؤسسات المالية للتنمية - اجتماعات مهام ميدانية - وسائل تواصل مؤسساتية - موقع الكتروني، بريد الكتروني، اتصالات هاتفية	يوميا، أسبوعيا، شهريا، ظرفيا، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
السلطات التنظيمية	- تقارير البيانات المالية، المنشورات المالية والاعلانات الصحافية، الموقع الالكتروني، البريد الالكتروني، الاتصالات الهاتفية	سنويا، كل 3 أشهر، وكل 6 أشهر، وظرفيا
الهيئات المهنية	لجان موضوعاتية إجراءات حول المخاطر	شهريا وكل 3 أشهر
الموردون والمناولون	قانون المشتريات موقع الويب البريد الالكتروني الاتصالات الهاتفية	ظرفيا وكلما دعت الضرورة
وسائل الإعلام والصحافة	الإعلانات المالية والاعلانات الصحفية، الموقع الالكتروني، جريدة الإعلانات القانونية	بانتظام وظرفيا وكلما دعت الضرورة

* لائحة غير حصرية

8.1.2. سياسات ومعايير انتقاء الأطراف المشاركة

الجماعات الترابية

في إطار مهمته، يقترح الصندوق على الجماعات الترابية حلول تمويلية تتلاءم مع حاجياتها لإنجاز مشاريع في قطاعات مختلفة تغطي جميع صلاحياتها، كما هي محددة في القوانين التنظيمية رقم 14-111 و14-112 و14-113 المتعلقة، على التوالي، بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات والتي تهدف إلى تحسين إطار عيش المواطن.

من أجل الولوج إلى حلول تمويل الصندوق، يتعين على المقترض تلبية شروط تتلاءم مع الاستراتيجية الشاملة لتدبير المخاطر.

الموردون

يتم انتقاء موردي الصندوق وفقًا للقواعد التي يحددها قانون مشتريات الصندوق والمعمول به كما وافق عليه مجلس الإدارة. ويحدد هذا الأخير الشروط والأشكال التي يتم بموجبها منح صفقات الأشغال والتوريد والخدمات الخاصة بالصندوق. كما يحدد أيضا قواعد تنفيذ هذه الصفقات ومراقبتها.

يخضع منح صفقات الصندوق لمبادئ حرية الولوج إلى الطلبيات العمومية، والمعاملة المتساوية وضمان حقوق المنافسين، وكذلك الشفافية في اختيارات مالك المشروع.

وتمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية الطلبيات العمومية والاستعمال السليم للأموال العمومية. وتتطلب التحديد المسبق للحاجيات، والاحترام بالتزامات الإعلان والمناقصات التنافسية، واختيار العرض الأكثر فائدة اقتصاديًا.

الشركاء

وفي إطار مهمته، يتفاعل الصندوق مع تطور محيطه بدعم السياسات العمومية المختلفة ويحرص باستمرار على تهيئ الظروف التي تفضي إلى فرص جديدة للشراكات المالية مع المؤسسات المتخصصة. ويشمل تظافر الجهود المالية الجديدة، بالإضافة إلى خطوط التمويل التي تتعلق، على وجه الخصوص، بالمشاريع ذات الفوائد المناخية المشتركة، منح المساعدة التقنية لفائدة الجماعات الترابية.

2.2. معلومات اجتماعية

1.2.2. سياسة تدبير الموارد البشرية

في إطار بيئة تعرف تطورا مستمرا، يستدعي ملاءمة متواصلة للمؤسسة، وخاصة على ضوء التحديات والحاجيات الاستثمارية المتزايدة للجماعات الترابية لفائدة التنمية الترابية المستدامة، اعتمد الصندوق رؤية استراتيجية، مكنته على مدى السنوات القليلة الماضية، من تفعيل العديد من المشاريع المهيكلة، التي تهدف إلى التنبؤ بهذه التحولات وتعزيز قدرة تطوره لمسايرة محيطه.

ومن هذا المنظور، مكن تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية، على مستوى الرأسمال البشري، من اتخاذ إجراءات على المستوى التنظيمي، مكنت من تحسين تضافر الجهود والخبرة داخل مختلف وظائف المؤسسة، وخاصة من خلال تجميع الأنشطة المهنية حول «مجموعات الخبرة».

ويوضح الرسم البياني الهيكل التنظيمي للصندوق على النحو التالي :

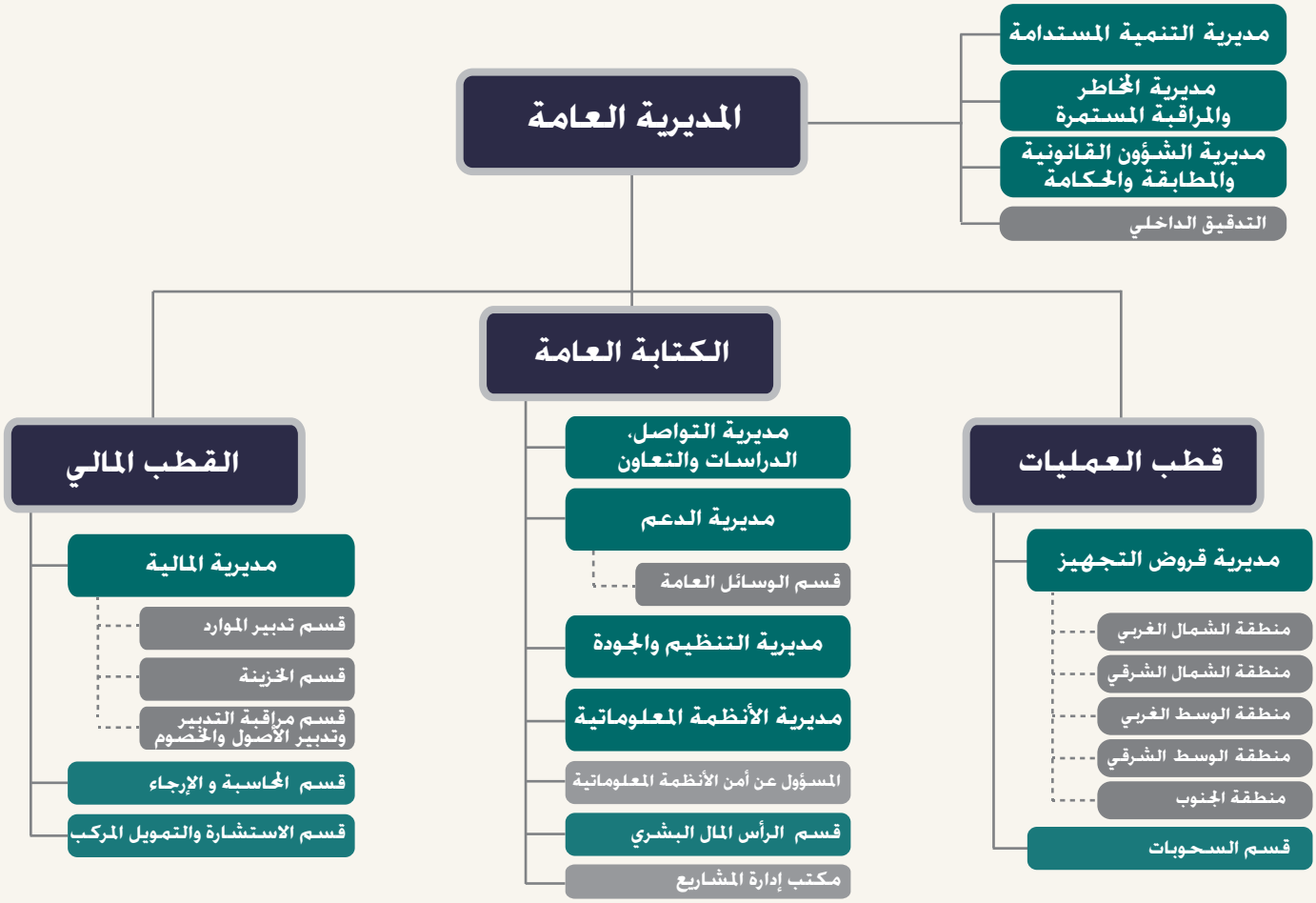

التوظيف

يخضع التوظيف لنظام توظيف مصادق عليه من طرف مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 30 اكتوبر 2013.

وفي إطار هذا النظام، تم إطلاق 3 دعوات داخلية وخارجية لتقديم طلبات الترشيح خلال سنة 2024، على ضوئها تم إجراء توظيف واحد بوظيفة التدقيق فيما لا تزال عملية توظيف اثنين في طور الإنجاز.

نظام الأجور

يعتمد تحديد أجور مستخدمي البنك على نظام مزدوج، يضع الوظيفة في صميم الأجر، ويأخذ بعين الاعتبار أهمية وتصنيف الوظائف وفق المهام والمسؤوليات المسندة.

من جهة أخرى، تخضع سياسة أجور مستخدمي الصندوق لمقتضيات الفصل 3 من القانون الداخلي للمستخدمين، ويتولى المدير العام اتخاذ قرارات التطبيق.

تدبير المسار المهني

يرتكز تدبير المسار المهني لمستخدمي الصندوق بالأساس على نظام التطور والتقدم والذي يرتكز على مبدأ تقييم المستخدمين على أساس الفجوات بين الكفاءات المطلوبة والمكتسبة. ويتيح نظام التقدير والتقييم للمستخدمين الوصول إلى كل من الانتقال الأفقي والعمودي والتكوينات المستهدفة بالإضافة إلى مكافأة سنوية حسب المردودية.

وتجدر الإشارة إلى أن حركات إعادة التنظيم التي أجريت على مستوى البنك، أتاحت لبعض الموظفين فرصا أكبر من حيث الانتقال الأفقي والعمودي داخل مختلف الهياكل وفيما بينها.

التكوين

ومواصلة للدينامية التي تم إطلاقها فيما يتعلق بالإعلام وتحسيس جميع المستخدمين بمختلف المجالات، تم إطلاق ورشات عمل وندوات موضوعاتية خلال سنة 2024، وهمت على الخصوص :

1. دورات تكوينية وتحسيسية حول أمن أنظمة المعلومات ؛
2. دورات تحسيسية وورشات عمل تهم أحكام مدونة أخلاقيات العمل بالصندوق.

وتميزت هذه السنة أيضا بالمشاركة في ورشات عمل وتظاهرات على المستوى الوطني والدولي، بمنهجية تسعى لتمثيل المؤسسة وتعزيز تبادل الخبرات وتعزيز خبرة المستخدمين. وفي هذا الإطار، شارك مستخدمو البنك في البرنامج التكويني الذي نظمه البنك المركزي بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية حول «المخاطر المالية المرتبطة بالبيئة والتغير المناخي على القطاع البنكي».

بالإضافة إلى ذلك، أخذ البنك على عاتقه تمويل تكوين الحصول على دبلوم في مجال التمويل لفائدة إطار عال، مما يمكنه من صقل مهاراته ومعارفه، من أجل تعزيز مساهمته داخل البنك.

ويوضح الجدول أسفله ميزانية التكوين للفترة الممتدة ما بين 2022 و2024 :

بآلاف الدراهم	2022	2023	2024
ميزانية التكوين	250	250	400
ميزانية التكوين/نفقات المستخدمين	**0,5%**	**0,5%**	**0,7%**
نسبة الانجاز	**37,5%**	**59,5%**	**24,5%**

المساواة بين الجنسين

تستند مقتضيات القانون الداخلي للصندوق، وكذا القرارات المنبثقة عنه على مبادئ الحياد وعدم التمييز بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يلتزم البنك بضمان المساواة بين الجنسين خاصة من خلال تفعيل إجراءات ملموسة لجميع مكونات تدبير الموارد البشرية، على الخصوص: التوظيف، والأجرة، والانتقال العمودي التي لا تأخذ بعين الاعتبار سوى معايير التكوين والتجربة والجدارة، والوصول إلى مختلف أصناف القروض والهبات الاجتماعية، وما إلى ذلك.

2.2.2. عدد المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

التوزيع حسب طبيعة عقد العمل

يتضح من خلال الجدول التالي، تطور عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب طبيعة عقد العمل :

توزيع عدد المستخدمين حسب طبيعة العقد	2022	2023	2024
عقد عمل لمدة غير محددة	84	81	79
عقد عمل لمدة محددة	-	-	-
المستخدمين النظاميين	7	6	6
المجموع	**91**	**87**	**85**

التوزيع الإجمالي حسب الجنس

يوضح الجدول أسفله، توزيع عدد مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الماضية حسب الجنس :

الجنس	2022		2023		2024	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
التوزيع	42	49	39	48	39	46
المجموع	**91**		**87**		**85**	

التوزيع الإجمالي حسب الجنس وحسب معدل التأطير

يوضح الجدول أسفله معدل تأطير مستخدمي البنك (بكالوريا 4+ سنوات وأكثر) خلال الثلاث سنوات الماضية موزعة حسب الجنس :

توزيع المستخدمين حسب الصنف	2022		2023		2024	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
≤ بكالوريا 4+ سنوات وأكثر	29	41	27	40	27	39
> بكالوريا 4+ سنوات	13	8	12	8	12	7
العدد حسب الجنس	42	49	39	48	39	46
العدد الاجمالي	91		87		85	
معدل التأطير	**77%**		**77%**		**78%**	

بلغ معدل التأطير أكثر من 78% برسم سنة 2024. وبحسب الجنس، يتناسب هذا المعدل مع العدد الإجمالي للمستخدمين ويأخذ اتجاها مستقرا خلال الفترة 2022-2024.

التوزيع الإجمالي حسب الجنس وحسب الصنف

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الجنس والصنف :

الصنف	2022		2023		2024	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
الإدارة العامة	-	1	-	2	-	2
المديرون	2	8	2	6	2	6
المسؤولون	7	6	6	6	5	6
الأطر	31	29	29	30	30	28
المستخدمون	2	5	2	4	2	4
العدد حسب الجنس :	**42**	**49**	**39**	**48**	**39**	**46**
المجموع	**91**		**87**		**85**	

التوزيع حسب الأقدمية

يوضح الجدول أسفله توزيع وتطور عدد المستخدمين حسب الأقدمية :

الأقدمية	2022	2023	2024
فوق 20 سنة	35	33	31
ما بين 10 و20 سنة	45	42	41
ما بين 5 و10 سنوات	4	7	7
اقل من 5 سنوات	7	5	6
المجموع	**91**	**87**	**85**

3.2.2. مخطط تحفيز وإشراك المستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة

إلى غاية هذا اليوم، لا يوجد أي مخطط لتحفيز أو إشراك المستخدمين في رأسمال الصندوق باعتبار وضعه القانوني كمؤسسة عمومية في ملكية الدولة بنسبة 100%.

4.2.2. مؤشرات متعلقة بالموارد البشرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة

عدد ممثلي المستخدمين

يوضح الجدول أسفله عدد ممثلي للمستخدمين خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

	2022	2023	2024
ممثلي المستخدمين*	-	-	-

*جرت انتخابات المستخدمين طبقا لمرسوم وزير الاقتصاد والمالية رقم 1010.21 تاريخ 6/4/2021. في نهاية هذه الانتخابات لم يتم تقديم أي لائحة.

عدد أيام الإضراب حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يسجل الصندوق أي يوم إضراب.

عدد حوادث الشغل حسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة سجل الصندوق حادثتي عمل، تم تغطيتهما بالكامل بموجب عقود مع شركات التأمين.

عدد الفصل عن العمل حسب الصنف وحسب السنة

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، لم يتم تسجيل أي فصل عن العمل.

عدد الاستقالات حسب الصنف وحسب السنة

يوضح الجدول أسفله عدد استقالات مستخدمي الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

عدد الاستقالات	2022	2023	2024
المديرية العامة	-	-	-
المديرون	-	-	-
المسؤولون	-	1	-
الأطر	1	1	-
المستخدمين	-	-	-
مجموع الاستقالات	1	2	-

من جهة أخرى، يوضح الجدول أسفله عدد المغادرين (التقاعد، وضع تحت التصرف...) للصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة :

عدد المغادرين	2022	2023	2024
المديرية العامة	-	-	-
المديرون	1	1	-
المسؤولون	-	1	-
الأطر	-	1	1
المستخدمين	1	-	1
المجموع	2	3	2

عدد التوظيفات سنويا وحسب الصنف

يوضح الجدول أسفله، عدد التوظيفات حسب الصنف خلال الثلاث سنوات الماضية :

عدد التوظيفات	2022	2023	2024
المديرية العامة	-	-	-
المديرون	-	-	-
المسؤولون	2	1	-
الأطر	1	-	1
المستخدمين	-	-	-
المجموع	**3**	**1**	**1**

واعتبارا لمختلف العناصر المعروضة أعلاه، فقد تطور تداول المستخدمين داخل الصندوق خلال الثلاث سنوات الأخيرة على النحو التالي :

	2022	2023	2024
التوظيفات	3	1	1
المغادرات	2	3	2
الاستقالات	1	2	-
عدد المستخدمين	91	87	85
معدل تداول المستخدمين*	**3,3%**	**3,4%**	**1,8%**

* تداول= (التوظيفات+ المغادرات+ الاستقالات)/2/عدد المستخدمين

تراوح معدل تداول المستخدمين على مستوى البنك بين 1,8% إلى 3,4% خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

عدد وطبيعة النزاعات الاجتماعية حسب السنة

لم يتم تسجيل أي نزاع (جماعي أو فردي) خلال الفترة 2022-2024.

3.2. الحكامة

1.3.2. تركيبة هيئة الحكامة

مجلس إدارة الصندوق التجهيز الجماعي

طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي، الصادر عن الظهير الشريف رقم 1-92-05 بتاريخ 5 غشت 1992 كما تم تعديله وتتميمه، ومقتضيات المادة 3 من المرسوم رقم 2-90-351 بتاريخ 14 دجنبر 1992 لتطبيق القانون رقم 90-31 السالف الذكر، يدير صندوق التجهيز الجماعي مجلس إدارة يرأسه رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المفوضة لهذا الغرض، في هذه الحالة، وزير الداخلية الذي يتولى، بموجب مقتضيات المادة 2 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه، الوصاية على الصندوق، مع مراعاة السلطات والصلاحيات المخولة لوزير الاقتصاد والمالية حسب القوانين والأنظمة المطبقة على المؤسسات العمومية.

طبقا للمادة 5 من القانون رقم 20-82 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، اجتمع مجلس إدارة الصندوق يوم 31 ماي 2023، وأخذ علما بتعيين ممثل الوكالة عضوا في المجلس المذكور.

يتكون مجلس إدارة الصندوق من 9 أعضاء يمثلون الإدارة و8 أعضاء يمثلون المنتخبين المحليين. ويتكون بالإضافة إلى رئيسه، من الأعضاء غير التنفيذيين التاليين[1] :

- ممثلان عن وزارة الداخلية ؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- ممثل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية ؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء ؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أو من يمثله ؛
- ثمانية مستشارين جماعيين معينين بقرار من وزير الداخلية وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر.

يتجلى من خلال أحكام المادة 4 من القانون رقم 90-31 بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي كما تم تكملته، وأحكام المادة 3 من مرسومه التطبيقي :

- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق، الذين يمثلون الإدارة، بموجب مسار تنظيمي ؛
- يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الممثلين للمنتخبين المحليين بقرار من وزير الداخلية.

1. لم يعد والي بنك المغرب عضوا في مجلس الإدارة والذي أخذ علماً، خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 30 ماي 2006، بانسحاب بنك المغرب من مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي.

وفي 31 دجنبر 2024، يتكون مجلس إدارة الصندوق على النحو التالي :

أعضاء مجلس إدارة صندوق التجهيز الجماعي في 31 دجنبر 2024 [1]

الاسم العائلي والشخصي	السن	رجل/امرأة	الجنسية	تاريخ اول تعيين	تاريخ انقضاء الفترة الانتدابية**	عدد الفترات الانتدابية في شركات أخرى		نسبة المشاركة في الاجتماعات	العضوية في بعض لجان الصندوق
						العدد الإجمالي للفترات الانتدابية	بما فيها شركات تعمل على اللجوء العلني للادخار		
الرئيس									
السيد عبد الوافي لفتيت. وزير الداخلية	57 سنة	رجل	مغربية	--	--	--	--	-/2*	--
أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين									
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
أعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين [2]									
أعضاء مجلس الادارة ممثلي الإدارة									
ممثلان عن وزارة الداخلية عضوين (غير معينين بالاسم)	--	--	--	--	--	--	--	--	--
السيد خالد الحطاب [3]	47 سنة	رجل	مغربية	14 مارس 2023	--	11	3	2/2	رئس لجنة التدقيق والمخاطر بالصندوق
السيد حميد توفيقي	60 سنة	رجل	مغربية	31 مارس 2023	--	10	4	2/2	--
السيدة السعدية لعروسي	51 سنة	إمرأة	مغربية	9 نونبر 2015	--	--	--	2/2	عضو لجنة القرض بالصندوق
السيد محمد الادريسي	50 سنة	رجل	مغربية	3 يناير 2022	--	1	1	2/2	عضو لجنة التدقيق والمخاطر بالصندوق
السيد عبد الوهاب بالمدني [5]	45 سنة	رجل	مغربية	29 أكتوبر 2018	--	--	--	2/-	--
السيد محمد اوحمد	55 سنة	رجل	مغربية	12 أبريل 2021	--	--	--	2/2	--
السيد احمد سكيم [6]	51 سنة	رجل	مغربية	4 أكتوبر 2024	--	1	1	2/-	--
أعضاء مجلس الإدارة ممثلي المنتخبين									
السيدة أمينة بوهدود	60 سنة	إمرأة	مغربية	3 ماي 2017	--	--	--	2/2	--
السيد محمد شوقي	51 سنة	رجل	مغربية	3 ماي 2017	--	--	--	2/2	--
السيد بدر الموساوي	43 سنة	رجل	مغربية	3 ماي 2017	--	--	--	2/2	--
أربعة (5) أعضاء يمثلون المنتخبين في طور التعيين بعد انتخابات سبتمبر 2021 (إنهاء المهام)	--	--	--	--	--	--	--	--	--
أعضاء مجلس لإدارة المستقلين [4]	--	--	--	--	--	--	--	--	--

*عين أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين أو الممثلين بالإجماع السيد الكاتب العام لوزارة الداخلية رئيسا لدورة 29 ماي 2024 ودورة 7 نونبر 2024

** لا تتضمن النصوص المنظمة للصندوق احكاما خاصة تتعلق بمدة ولاية أعضاء مجلس الادارة

1. تحديد تشكيل مجلس إدارة الصندوق بموجب أحكام المادة 3 من المرسوم رقم 351-90-2 بتاريخ 14 دجنبر 1992. والمتخذ لتطبيق القانون رقم 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي.
2. يتم تعيين أعضاء مجلس ادارة الصندوق. حسب الحال. بموجب مسار تنظيمي (ثمانية ممثلين للإدارة) وبقرار من وزير الداخلية لأعضاء المجالس الجماعية (المادة 4 من القانون رقم المادة 90-31 المشار إليها أعلاه والمادة 3 من مرسومها التطبيقي).
3. طبقا للمادة 5 من القانون رقم 20-82 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع لجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. اجتمع مجلس إدارة الصندوق يوم 31 ماي 2023. أخذ علما بتعيين ممثل الوكالة عضوا في المجلس المذكور.
4. أحكام دورية رقم *5/W/16* الصادر عن والي بنك المغرب بتاريخ 10 يونيو 2016 التي تحدد شروط وطرق تعيين المديرين المستقلين داخل الهيئة الإدارية للمؤسسات الائتمانية لا يمكن إلا أن تؤخذ بعين الاعتبار الا في إطار الإصلاح المؤسساتي المرتقب للصندوق.
5. خلال اجتماع مجلس ادارة الصندوق في 29 ماي 2024. و 7 نونبر 2024 مثل السيد عبد الله المرنيسي السيد عبد الوهاب بلمدني ممثل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.
6. حضر السيد فزوان اجتماع مجلس ادارة الصندوق المنعقد في 29 ماي 2024. بوصفه عضو مجلس الإدارة. (نهاية الولاية في 4 أكتوبر 2024). خلال اجتماع مجلس ادارة الصندوق في 7 نونبر 2024 مثلت السيدة حليمة لصيق السيد أحمد سكيم.

عناصر موجزة لمعلومات عن المؤهلات والخبرة المهنية لأعضاء مجلس إدارة الصندوق

I. رئيس مجلس إدارة الصندوق[2]

أعاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 7 أكتوبر 2021، تعيين السيد عبد الوافي لفتيت وزيرا للداخلية.

ولد السيد لفتيت في 29 شتنبر 1967 بتفريست. تخرج من مدرسة البوليتكنيك بباريس سنة 1989 والمدرسة الوطنية للقناطر والطرقات في سنة 1991، وبدأ حياته المهنية في المجال المالي في فرنسا قبل الانضمام إلى مكتب استغلال الموانئ حيث تقلد تباعا، بين سنتي 1992 و2002، منصب مدير موانئ بكل من أكادير وآسفي وطنجة، قبل أن يتم تعيينه في ماي 2002 مديرا للمركز الجهوي للاستثمار طنجة-تطوان.

وفي 13 شتنبر 2003، تم تعيين السيد لفتيت من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عاملا على إقليم الفحص-أنجرة، قبل أن يعين في أكتوبر 2006 عاملا على إقليم الناظور، وهو المنصب الذي ظل يشغله إلى غاية تعيينه في مارس 2010 رئيسا ومديرا تنفيذيا لشركة تنمية إعادة تحويل المنطقة المينائية لطنجة المدينة.

وفي 24 يناير 2014، جدد جلالة الملك ثقته به بتعيينه واليا على جهة الرباط-سلا-زمور-زعير، عاملا على عمالة الرباط.

وفي 5 أبريل 2017، عين صاحب الجلالة الملك محمد السادس السيد لفتيت وزيرا للداخلية، وهو المنصب الذي لا يزال يشغله إلى يومنا هذا.

II. أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الادارة

السيد خالد الحطاب : عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في المالية من جامعة أوكلاهوما سيتي (الولايات المتحدة الأمريكية)، يتمتع السيد خالد الحطاب بخبرة ثلاثة وعشرين سنة في الإدارة والاستراتيجية والتنمية ومالية السوق والشركات وتدبير المخاطر والبنوك والاستشارات في منظمات ذات مرجعية (بنك المغرب، صندوق الإيداع والتدبير، Mazars...).

يشغل السيد خالد الحطاب حاليًا منصب مدير القطب المالي وقيادة الأداء بالوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وهو أيضًا مدير وعضو/رئيس لجن التدقيق والمخاطر/الاستثمار لدى العديد من المؤسسات والشركات الواقعة في نطاق الوكالة والتي تعمل في القطاعات الرئيسية للاقتصاد والتنمية الترابية والاستثمار والسياحة والبنية التحتية والأبناك...

السيد حميد توفيقي : عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا لصندوق الإيداع والتدبير

السيد توفيقي هو خريج مدرسة البوليتكنيك في باريس والمدرسة الوطنية العليا للمناجم في باريس. وهو حاصل أيضًا على شهادة الدراسات المعمقة في الرياضيات من جامعة باريس Dauphine. يشغل السيد توفيقي منصب نائب المدير العام لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير منذ ماي 2023. وكان يشغل سابقًا منصب مدير عام لصندوق الإيداع والتدبير Capital منذ شتنبر 2010. وكان رئيسًا لبورصة الدار البيضاء (2016-2020)، ورئيس 2010-2021 (Maghreb Titration).

يشغل السيد توفيقي حاليًا منصب عضو مجلس إدارة CDG Capital، وصندوق التجهيز الجماعي، والشركة المركزية لإعادة التأمين، والقرض العقاري والسياحي، وبورصة الدار البيضاء، وشركت التأمين Atlanta-Sanad.

قبل انضمامه إلى مجموعة صندوق الإيداع والتدبير، كان السيد توفيقي الرئيس المدير العام وأحد مؤسسي شركة Avenir Global Investment Advisors، وهي شركة استشارات استثمارية وتدبير أصول متخصصة في التنمية المستدامة ومقرها في سويسرا.

يتمتع السيد توفيقي بخبرة تناهز 34 سنة في المالية الدولية حيث شغل العديد من المناصب العليا في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. وفي مجموعة السويس ومجموعة القرض الفلاحي، تولى السيد توفيقي على التوالي: المدير العام، المسؤول العالمي لمشتقات المواد الأولية، العضو المدير المسؤول عن أنشطة سوق الرأس المال في الدول الناشئة، المدير الجهوي لبنك الأعمال في آسيا، مدير التسويق والاستثمارات، المسؤول عن الدراسات الاستراتيجية والمنظمة الدولية.

السيد توفيقي هو عضو في Bretton Woods Committee، والرئيس المشارك للنادي الدولي لتمويل التنمية النادي الدولي للتنمية المالية (IDFC). السيد توفيقي شغوف بالتمويل المستدام وتمويل التنمية.

2. المصدر: سيرة ذاتية سريعة للسيد وزير الداخلية، نشرت في صحيفة Le Matin بتاريخ 8 أكتوبر 2021 (النسخة الإلكترونية).

السيدة السعدية العروسي : عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلة لوزارة الاقتصاد والمالية

حصلت السيدة العروسي سعدية على شهادة الهندسة في الإحصاء من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط، وانضمت إلى وزارة الاقتصاد والمالية في سنة 1997 كإطار في قسم المالية المحلية التابعة لمديرية الميزانية. وفي سنة 2015، تم تعيين السيدة العروسي رئيسة مصلحة المالية المحلية بهذه المديرية. وتشغل منذ سنة 2019 منصب رئيسة مصلحة مراقبة الموارد المخصصة للجماعات الترابية التابع لقسم المالية المحلية المذكورة أعلاه.

السيد محمد الإدريسي: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا عن وزارة الاقتصاد والمالية

السيد محمد الإدريسي خريج المدرسة الوطنية للإدارة بالرباط. بدأ مسيرته المهنية سنة 1997 بإدارة الجمارك حيث تقلد عدة مناصب أبرزها منصب مفتش بميناء الدار البيضاء ورئيس مكتب مراقبة التحصيل ودعم المحصلين. وفي سنة 2009، انضم السيد محمد الإدريسي إلى المفتشية العامة للمالية. بعد ذلك، التحق السيد محمد الإدريسي بإدارة الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية حيث شغل منصب رئيس مصلحة في القطب المكلف بالقطاع المالي ثم في القطب المكلف بالعلاقات مع أفريقيا وأوروبا. يشغل السيد محمد الإدريسي حاليًا منصب رئيس قسم التمويل القطاعي والادماج المالي بمديرية الخزينة والمالية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية.

السيد أحمد سكيم: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا عن وزارة التجهيز والماء

تخرج السيد أحمد سكيم من مدرسة البوليتكنيك غرونوبل 1993 وحصل على ماجستير إدارة الأعمال (MBA) من المدرسة الوطنية للقناطر والطرق باريس 2007، وشغل عدة مناصب ذات مسؤولية في الإدارة العمومية وفي مجال تدبير الماء والبيئة، كرئيس لقسم التنظيم والأساليب في المديرية العامة لهندسة المياه، كتابة الدولة المكلفة بالماء (مارس 2005-دجنبر 2008)، ورئيس قسم المشاريع الرائدة ودراسات التأثير البيئي في الكتابة العامة لكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة (دجنبر 2008-مارس 2011). في سنة 2011، تم تعيين السيد أحمد سكيم مديراً للمحافظة على التراث والابتكار والانعاش بوزارة الصناعة التقليدية (مارس 2011-فبراير 2014)، ثم مكلفا بمهمة لدى رئيس الحكومة (فبراير 2014-يناير 2015). وكلف سنة 2015، بمديرية شؤون الهجرة بوزارة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة (يناير 2015-يناير 2024).

ويشغل السيد أحمد سكيم منذ سنة 2024 منصب مدير الاستراتيجية والتمويل بوزارة التجهيز والماء. ويتولى قيادة إعداد مخططات الاستراتيجية للوزارة وتنسيق تفعيلها من خلال وضع الميزانيات والتمويلات الضرورية. ويقوم بمراقبة هيئات الحكامة للشركات والمؤسسات العمومية تحت إشراف الوزارة.

السيد محمد أوحميد: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا عن وزارة التحول الطاقي والتنمية المستدامة

يشغل السيد أوحميد حاليا منصب مدير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في وزارة الطاقة والمعادن والبيئة في المملكة المغربية. وهو حاصل على شهادة مهندس دولة من المدرسة الوطنية العليا للمناجم بالرباط وماجستير في إدارة الأعمال الدولية بباريس من جامعة Dauphine باريس. شغل السيد أوحميد عدة مناصب مسؤولية داخل وزارة الطاقة والمعادن والبيئة، أهمها «رئيس قسم التنسيق والشؤون القانونية» كمكلف بالدراسات في الكتابة العامة و»رئيس مديرية التوزيع وسوق النفط.

السيد عبد الوهاب بلمدني: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلا عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

يشغل السيد عبد الوهاب بلمدني منصب مدير التخطيط والموارد المالية بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بالمغرب منذ سنة 2018. كما يشغل أيضا منصب مدير مديرية التجهيزات والصيانة بالنيابة.

قبل توليه مهامه في وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، شغل السيد بلمدني مناصب مسؤولية في مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية (2010-2018) حيث شارك في عملية إعداد وتفعيل القانون المالي بالإضافة إلى العديد من مشاريع مهيكلة فيما مرتبطة بالتمويل العمومي والتعاون مع الشركاء التقنيين والماليين الدوليين.

شارك السيد بلمدني بشكل فعال في تدبير أزمة كوفيد-19 بالمغرب، سواء من خلال مسؤولياته كمدير بالنيابة مكلف بالاستثمارات وتجهيز الهياكل الصحية، وكذلك اختصاصاته المتعلقة بالتمويل والتعاون الدولي على مستوى مديرية التخطيط والموارد المالية. وفي إطار اختصاصاته كمنسق للتعاون الدولي في مجال الصحة، يرأس السيد بلمدني مع منظمة الصحة العالمية المجموعة الصحية لإعداد ورصد UNDAF وكذلك الإطار الجديد للتعاون للتنمية المستدامة. وهو عضو بالنيابة في المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية ومركز تنسيق للتعاون الصحي مع الاتحاد الأفريقي.

السيد بلمدني حاصل على شهادة مهندس الدولة في الاقتصاد الزراعي من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والماجستير في الأبناك والأسواق المالية من جامعة François Rabelais de Tours (فرنسا) والعديد من الدورات التكوينية المعتمدة في مجال التمويل والقيادة حول أهداف التنمية المستدامة.

III. أعضاء مجلس الإدارة ممثلي المنتخبين

السيدة مينة بوهدود: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثلة للمنتخبين المحليين

انتخبت السيدة بوهدود رئيسة للمجلس الجماعي للكفيفات بإقليم تارودانت.

السيد محمد شوقي: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثل للمنتخبين المحليين

انتخب السيد شوقي رئيسا للمجلس الجماعي لفم الجمعة بإقليم أزيلال

السيد بدر الموسوي: عضو مجلس إدارة الصندوق ممثل للمنتخبين المحليين

انتخب السيد الموساوي رئيسا للمجلس الجماعي للمرسى بعمالة العيون.

أيضا، وطبقا لمقتضيات المادة 10 من القانون 90-31 السالف الذكر، تتم المراقبة المالية للمؤسسة من طرف مندوب الحكومة الذي أوكلت إليه مهمة الحرص على مدى مطابقة قرارات الصندوق مع مقتضيات القانون 90-31 المتعلق بإعادة تنظيم صندوق التجهيز الجماعي المشار إليه أعلاه، وكذا مع السياسة العامة التي تنهجها الدولة في الميدان المالي. ويجب على مجلس الإدارة أن يحصل على موافقته فيما يخص :

- تحديد البرنامج العام للقروض ؛
- حصر ميزانية تسيير وتجهيز الصند ؛
- تخصيص الأرباح ؛
- وضع النظام الأساسي للمستخدمين وتحديد أجورهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مهمة وأساليب عمل مجلس إدارة الصندوق (التركيبة، دعوة الأعضاء، النصاب القانوني، المداولات ...) تنظمها أحكام القانون رقم 90-31 السالف الذكر ومرسوم تطبيقه، مع مراعاة الوضع القانوني للصندوق بوصفه مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والتي تنظمها مقتضيات القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والمؤسسات التي تدخل في حكمها كما تم تعديله وتتميمه.

وفي الأخير، وتطبيقا لمقتضيات المادة 5 من المرسوم رقم 2-90-351 السالف الذكر، يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرتين على الأقل في السنة :

- قبل 31 ماي لحصر حسابات السنة المنتهية ؛
- قبل 31 أكتوبر لدراسة وحصر ميزانية الصندوق والبرنامج التوقعي للسنة المقبلة.

وقبل انعقاد اجتماع مجلس الإدارة، توجه الإدارة العامة للصندوق إلى رئيس المجلس، ملفا يضم العناصر التالية :

- جدول الأعمال ؛
- محضر اجتماع المجلس الأخير ؛
- مشاريع القرارات المزمع المصادقة عليها في الاجتماع المقبل ؛
- التقرير التدبيري المزمع عرضه خلال المجلس، وعند الاقتضاء، الوثائق والتقارير التي سيتمكن أعضاء المجلس، على أساسها، من المساهمة في المناقشة واتخاذ القرارات الضرورية ؛
- مصفوفة تبين تفعيل توصيات أعضاء المجلس المتخذة خلال الاجتماعات السابقة، عند الضرورة.

كما يتم إرسال هذا الملف إلى كافة أعضاء المجلس، ومندوب الحكومة، ومندوبي الحسابات قبل انعقاد مجلس الإدارة.

ووعيا منه بأهمية تثمين المساواة بين الرجل والمرأة داخل البنك وتشجيع تمثيل كلا الجنسين في تنظيمه[3]، صادق مجلس إدارة الصندوق، في اجتماعه بتاريخ 31 ماي 2023، على سياسة البنك في مجال تثمين المساواة المهنية بين الجنسين، طبقا لتوصية بنك المغرب رقم 1/W/2022 بتاريخ 19 ماي 2022 والمتعلقة بمراعاة بعد المساواة بين الجنسين في مؤسسات الائتمان الجاري بها العمل. ومن ثم، فإن هذه السياسة ستمكن من تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (سياسة التوظيف، وتدبير المسار المهني، والأجور، والتكوين...) وضمان التوازن بين الرجال والنساء داخل مختلف هيئات الحكامة.

3. توجد تفاصيل التزامات البنك لضمان المساواة بين الجنسين في الفقرة 2.2 المتعلقة بالمعلومات الاجتماعية التي يتضمنها التقرير حول البيئة والوضع الاجتماعي والحكامة هذا.

تعمل هذه السياسة على توطيد بيانات السياسة البيئية والاجتماعية للصندوق، خاصة فيما يتعلق باحترام المساواة بين الجنسين، وترتكز على محاور استراتيجية المسؤولية الاجتماعية والبيئة للصندوق، وخاصة المحور 2 «الاجتماعي». (انظر النقطة 1.1. المتعلقة بنوع واستراتيجية المسؤولية المجتمعية والبيئية للصندوق).

اللجان المختصة

- **لجان منبثقة عن مجلس الإدارة**

» **لجنة التدقيق والمخاطر**

بوصفه بنكا، تمكن صندوق التجهيز الجماعي من الامتثال لممارسات الحكامة الأكثر صرامة. وهكذا وطبقا للقوانين البنكية، أصبح الصندوق يتوفر منذ سنة 2003 على لجنة التدقيق والمخاطر والتي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة على تقييم مدى تناسق وملاءمة نظام المراقبة الداخلية.

وطبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014 المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات القرض بتاريخ 30 أكتوبر 2014، صادق مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 26 ماي 2015، على مقترح إنشاء لجنة التدقيق والمخاطر نظرا لحجم المؤسسة، وعمل على تحديد تركيبتها. وعليه، وبموجب قراره رقم 7 الصادر بتاريخ 31 ماي 2023، حدد مجلس إدارة الصندوق تركيبة لجنة التدقيق والمخاطر على النحو التالي :

تركيبة لجنة التدقيق والمخاطر	
المدير العام للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، أو من ينوب عنه.	رئيسا
الوالي، المفتش العام للإدارة الترابية (وزارة الداخلية) أو من ينوب.	عضو دائم
مدير الخزينة والمالية الخارجية (وزارة الاقتصاد والمالية) أو من ينوب.	عضو دائم

تخضع لجنة التدقيق والمخاطر لميثاق يحدد مهامها ومكوناتها ومجال تدخلها وآليات عملها. وقد صادق مجلس الإدارة المنعقد في 27 ماي 2016 على هذا الميثاق.

ترمي أشغال لجنة التدقيق والمخاطر إلى تحقيق هدف مزدوج يتجلى في مساعدة مجلس الإدارة في تقييم جودة وتناسق نظام المراقبة الداخلي للصندوق، ومواكبتها بخصوص استراتيجية تدبير المخاطر.

وتكمن مهام لجنة التدقيق والمخاطر أساسا في :

1. فيما يتعلق بالمعلومة المالية والمحاسبية:

- التحقق من مصداقية ودقة المعلومات المالية الموجهة لمجلس الإدارة والأطراف الاخرى، وتقييم ملاءمة الأساليب المحاسبية المتبعة لإعداد الحسابات.

2. فيما يتعلق بالمراقبة الداخلية :

- تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية ؛
- تقييم مدى ملاءمة الإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقترحة لسد الثغرات أو أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية ؛
- التوصية بتعيين مندوبي الحسابات؛
- تحديد مجالات المخاطر الأدنى التي يجب على المدققين الداخليين ومندوبي الحسابات تغطيتها ؛
- الموافقة على ميثاق التدقيق ومخطط التدقيق وتقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي ؛
- الإحاطة علما بتقارير النشاط والتوصيات الصادرة عن وظيفة التدقيق الداخلي والمراقبة المستمرة والمطابقة، ومندوبي الحسابات والسلطات الإشرافية وكذلك الإجراءات التصحيحية المتخذة.

3. فيما يتعلق باستراتيجية تدبير المخاطر :

- تقديم الاستشارة لمجلس الإدارة حول استراتيجية المخاطر ودرجة تجنب المخاطر ؛
- التأكد من احتواء مستوى المخاطر في الحدود الموضوعة من طرف هيئة الإدارة طبقاً لدرجة تجنب المخاطر التي حددها مجلس الإدارة ؛
- تقييم جودة منظومة قياس والتحكم ورصد مخاطر الصندوق ؛
- التأكد من ملاءمة نظم المعلومات مع المخاطر المحدقة ؛
- تقييم الموارد البشرية والمادية المخصصة لوظيفة تدبير المخاطر والمراقبة المستمرة للصندوق والحرص على استقلاليتها.

ويمتد نطاق تدخل لجنة التدقيق والمخاطر ليشمل جميع وحدات الصندوق. كما يتدخل في كافة الميادين أو العمليات الإدارية والمحاسبية والمالية والوظيفية او العملاتية.

تجتمع لجنة التدقيق والمخاطر بدعوة من رئيسها، مرة على الأقل خلال كل نصف سنة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتقدم لمجلس الإدارة تقريرا حول أشغالها.

» **لجنة التعيين والأجور**

طبقا لمقتضيات دورية والي بنك المغرب رقم 4/W/2014 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات القرض بتاريخ 30 أكتوبر 2014، وتلك المتعلقة بتوجيهات والي بنك المغرب رقم 1/W/2014 المتعلقة بالحكامة لدى مؤسسات القرض بتاريخ 30 أكتوبر 2014، أنشأ مجلس إدارة الصندوق، خلال اجتماعه المنعقد في 29 ماي 2019، لجنة التعيين والأجور وصادق على ميثاقها الذي يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتتكون هذه اللجنة، من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، في طور التعيين. ويمكنها اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

وتكمن مهام هذه اللجنة على الخصوص في :

- إبداء الرأي في عملية توظيف وتعيين مسيري الصندوق ؛
- إبداء الرأي في سياسة أجور الصندوق.

تجتمع لجنة التعيين والأجور بدعوة من رئيسها على الأقل مرة في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك.

■ لجنة أحدثت بموجب قانون الصندوق

» لجنة القرض

طبقا لمقتضيات المادة 7 من القانون رقم 90-31 السالف الذكر، أُحدثت لدى الصندوق، لجنة القرض التي تتكلف بدراسة ومنح القروض والسلفات، طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تركيبة لجنة القرض (أنظر المادة 6 من المرسوم رقم 2.90.351 السالف الذكر)	
العامل، المدير العام للصندوق	رئيسا
ممثلان معينان من طرف وزير الداخلية	أعضاء دائمين
ممثلان معينان من طرف وزير الاقتصاد والمالية	أعضاء دائمين
ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير	عضو دائم

يمكن أن يَنظم للجنة القرض، بصفة استشارية، ممثلين عن أي وزارة أو هيئة يُعتبر رأيها ضروريا.

طبقا لمقتضيات المادة 7 من المرسوم رقم 2.90.351 السالف الذكر، تجتمع هذه اللجنة بدعوة من رئيسها كلما دعت الضرورة لذلك ومرة في الشهر على الأقل. كما يمكن للجنة القرض أن تجتمع بطلب مكتوب من أحد أعضاءها إذا دعت الظروف إلى ذلك.

■ لجن منبثقة عن المديرية العامة

» لجنة المخاطر الداخلية

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر منذ سنة 2009، على لجنة المخاطر الداخلية والتي تمت مراجعة مهامها وأساليب عملها في سنة 2019. وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 32 بتاريخ 3 أبريل 2019، حُددت مهام لجنة المخاطر الداخلية على الخصوص فيما يلي :

1. فيما يتعلق بتدبير مخاطر القرض :

- التأكد من تناسق أنشطة الصندوق مع توجهاته الاستراتيجية ومع درجة تجنب المخاطر ؛
- دراسة تنزيل المستويات العامة لتجنب المخاطر في إطار الحدود الداخلية والحرص على احترام هذه الحدود ؛
- التأكد من فعالية نظام القياس والتحكم والرصد لمخاطر تمركز القرض ؛
- دراسة وتتبع تطور الحقوق المعلقة الأداء والحقوق الضعيفة وإقرار التدابير المزمع اتخاذها ؛
- دراسة بشكل منتظم، مدى أهمية اختبار الضغط وتقييم النتائج، واتخاذ التدابير الرامية لتقليص المخاطر حينما تفرز اختبارات الضغط نقط الضعف.

2. فيما يتعلق بتدبير المخاطر العملياتية :

- الحرص على نشر نظام تدبير المخاطر العملياتية لدى مختلف وحدات البنك ؛
- إجراء مراجعة دورية لتطور التعرض للمخاطر العملياتية والخسائر والحوادث العملياتية؛
- دراسة تطورات خارطة المخاطر العملياتية والمصادقة عليها ؛
- مراقبة تطور كلفة المخاطر العملياتية عند الإبلاغ عن خسائر عملياتية ؛
- التأكد من فعالية نظام التجميع والإبلاغ عن الحوادث ؛
- التأكد من تتبع وإضفاء الطابع الرسمي للمراقبة وتدبير المخاطر على مستوى مختلف وحدات الصندوق ؛
- دراسة وتقييم نظام استمرارية نشاط البنك ؛
- المصادقة على الإرجاءات المتعلقة بتدبير المخاطر العملياتية الموجهة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ومجلس الإدارة.

3. فيما يتعلق بتدبير المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية :

- التأكد من تتبع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الخارجية.

4. فيما يتعلق بتعزيز نظام المراقبة الداخلي :

- التأكد من ملاءمة وفعالية نظام المراقبة الداخلي ؛
- إجراء مراقبة فعالة ومنتظمة لتدابير تحسين نظام المراقبة الداخلي وتعزيز ثقافة المراقبة الداخلية على مستوى مختلف وحدات البنك ؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها ومع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية ؛
- معالجة جميع الأسئلة المتعلقة بتحسين نظام المراقبة الداخلي ؛
- دراسة دليل المراقبة الداخلية والمصادقة عليه ؛
- دراسة التقرير السنوي حول المراقبة الداخلية الموجه لبنك المغرب ؛
- تتبع تفعيل جميع مخططات العمل لتفادي الأعطال التي كشفت عنها هيئات المراقبة الداخلية والخارجية.

5. فيما يتعلق بالمطابقة مع المتطلبات القانونية والاحترازية :

بخصوص المطابقة مع المتطلبات القانونية والاحترازية، تقوم لجنة المخاطر الداخلية بالتأكد من مدى مطابقة نظام ونماذج تدبير المخاطر التي تم وضعها مع متطلبات القوانين الاحترازية. كما تحرص أيضا على احترام المعايير الاحترازية المطبقة على الصندوق.

وفي هذا الإطار، تحرص لجنة المخاطر الداخلية بالخصوص على احترام :

- قواعد الملاءة ؛
- نظام الحد من تمركز مخاطر القرض تجاه نفس المقترض.

6. الحكامة والإشراف والمراقبة الخارجية للصندوق :

تحرص لجنة المخاطر الداخلية على تفعيل التوصيات المتعلقة بمجال تدخلها والمنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر وكذا عن المتدخلين في الإشراف والمراقبة الخارجية.

وينظم لجنة المخاطر الداخلية، ميثاق يحدد مهامها، وتركيبتها وأساليب تسييرها.

تركيبة مجلس المخاطر الداخلية	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
الكاتب العام	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
مدير القطب المالي	عضو دائم
المدير المكلف بالشؤون القانونية، والمطابقة والحكامة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والإرجاء	عضو دائم

تجتمع لجنة المخاطر الداخلية بدعوة من رئيسها مرة كل 3 أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

» لجنة مطابقة الأصول والخصوم (ALCO)

منذ سنة 2017، أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر على لجنة مطابقة الأصول والخصوم والخزينة والتي تمت مراجعة تسميتها وتركيبتها وأساليب تسييرها خلال سنة 2019. في إطار تفعيل خطة العمل لمطابقة الصندوق مع أحكام توجيه والي بنك المغرب رقم 2/W/2021 المتعلق بتدبير مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بالحقيبة البنكية بتاريخ 4 مارس 2021، تمت مراجعة تشكيل هذه اللجنة سنة 2021، وذلك بموجب قرار السيد العامل، المدير العام رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر 2021.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 25 بتاريخ 22 فبراير 2019، كما تم تعديله بقرار رقم 2367 بتاريخ 15 شتنبر، حددت اختصاصات هذه اللجنة على الخصوص فيما يلي :

- إعداد وتفعيل سياسة تدبير أصول وخصوم البنك بمختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية...) طبقا للتوجيهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية ؛
- تقييم سياسة التسعيرة المطبقة على الزبناء ؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة ؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك ؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة أو أنشطة جديدة تضم مخاطر على معدلات الفائدة أو السيولة، أو على الوضعية المالية للبنك ؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، مخاطر معدلات الفائدة والصرف) على ضوء الحدود الداخلية والتنظيمية المحددة من طرف البنك ؛
- المصادقة على الاتفاقيات وطرق تحديد معدلات الفائدة.

تركيبة لجنة مطابقة الأصول والخصوم	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
الكاتب العام	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
مدير القطب المالي	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المدير المكلف بالشؤون القانونية، والمطابقة والحكامة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بالمحاسبة والإرجاء	عضو دائم
المسؤول عن قسم مراقبة التدبير ومطابقة الأصول والخصوم	عضو دائم

تخضع لجنة مطابقة الأصول والخصوم إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

وتجتمع بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

» لجنة التنظيم ونظام المعلومات

أصبح صندوق التجهيز الجماعي يتوفر، منذ أبريل 2019، على لجنة التنظيم ونظام المعلومات تتكلف بقيادة استراتيجية الصندوق في مجال التنظيم، والتطوير وحكامة النظام المعلوماتي للبنك.

وطبقا لقرار السيد العامل، المدير العام، رقم 4300 بتاريخ 15 أبريل 2023، تكمن المهام الأساسية للجنة فيما يلي :

- الحرص على مواكبة الاستراتيجية المعلوماتية لاستراتيجية البنك ؛
- ضمان تتبع تفعيل حقيبة مشاريع نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي بخصوص مختلف مكونات حكامة نظام المعلومات ؛
- إبداء الرأي فيما يخص الميزانية المخصصة لمشاريع التنظيم ونظام المعلومات ؛
- التأكد من تفعيل مخططات العمل للتصدي للإشكاليات المتعلقة بنظام المعلومات.

تركيبة لجنة التنظيم ونظام المعلومات	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	الرئيس
الكاتب العام	عضو دائم
مدير قطب العمليات	عضو دائم
مدير القطب المالي	عضو دائم
المدير المكلف بالشؤون القانونية، والمطابقة والحكامة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية أنظمة المعلومات	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية التنظيم والجودة	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية الدعم	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المسؤول عن مكتب إدارة المشاريع	عضو دائم
المسؤول عن أمن الأنظمة المعلوماتية	عضو دائم

يمكن لهذه اللجنة اللجوء إلى أي خبير أو شخص تعتبر مساهمته مفيدة بالنظر للنقط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

تخضع اللجنة إلى ميثاق يحدد مهامها وتركيبتها وآليات عملها.

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، حضوريا أو عن بعد، كل ستة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

» لجنة أمن نظام المعلومات

يتوفر الصندوق منذ دجنبر 2023، على لجنة أمن نظام المعلومات (CSSI) المسؤولة عن قيادة استراتيجية الصندوق فيما يتعلق بأمن نظام معلومات البنك.

وطبقا لقرار العامل المدير العام رقم 4301 بتاريخ 15 دجنبر 2023، تتشمل مهام اللجنة على ما يلي :

- الحرص على تتبع تفعيل سياسة أمن نظم المعلومات واحترامها من طرف مستخدمي الصندوق والأطراف الأخرى ؛
- قيادة خطط العمل بشكل عام في مجال أمن نظام المعلومات، من خلال المصادقة والالتزام بالإمكانيات المرتبطة بها والتحقق من التنفيذ السليم لخطط العمل هذه ؛
- تتبع تطور خطة معالجة المخاطر المرتبطة بأمن نظام المعلومات وضمان المراجعة المنتظمة لخارطة مخاطر الأمن ؛
- تتبع المشاريع المهيكلة في مجال أمن نظام المعلومات ؛

- مراجعة المؤشرات المتعلقة بأمن نظام المعلومات وتتبع الإجراءات التي تمكن من تحسينها ؛
- معالجة القضايا المتعلقة بالحوادث الكبرى المتعلقة بأمن نظام المعلومات ؛
- الموافقة على تخصيص الموارد الضرورية لتفعيل إجراءات أمن نظام المعلومات ؛
- التحكيم بشأن أولويات البنك فيما يتعلق بأمن نظام المعلومات.

تركيبة لجنة أمن نظام المعلومات	
الكاتب العام، أو من ينوب عنه	رئيسا
المدير المفوض المكلف بمديرية أنظمة المعلومات	عضو دائم
المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة	عضو دائم
المسؤول عن مكتب إدارة المشاريع	عضو دائم
المسؤول عن أمن الأنظمة المعلوماتية	عضو دائم
المكلف بالبنيات التحتية التكنولوجية (الأمن العملياتي)	عضو دائم

ويمكن للجنة أن تستعين بأي خبير أو شخص ترى مساهمته مفيدة، فيما يتعلق بالنقاط المدرجة في جدول أعمال اجتماعاتها.

ينظم لجنة أمن نظام المعلومات ميثاق يحدد مهامها وتكوينها وأساليب عملها.

تجتمع لجنة أمن نظام المعلومات حضوريا أو عن بعد، بناءً على دعوة من رئيسها، مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

» لجنة الأخلاقيات

أحدث الصندوق بتاريخ 17 يوليوز 2023، لجنة الأخلاقيات والتي بدأت عملها في 1 مارس 2024. وتتكلف هذه اللجنة، بالمهام التالية :

- إبداء الرأي في أي مسألة أخلاقية مدرجة في جدول أعمالها وتقديم أي توصية في هذا الشأن ؛
- تفعيل جميع الإجراءات التي من شأنها تعزيز تنمية الثقافة الأخلاقية داخل البنك ؛
- الحرص على تحديث مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني ؛
- القيام أو تفويض وظيفة التدقيق الداخلي و/أو شخص آخر داخلي أو خارجي لإجراء التحقيقات اللازمة لتقييم صحة الوقائع، موضوع التنبيه الأخلاقي، وفقًا للشروط المنصوص عليها في مسطرة «التنبيه الأخلاقي» ؛
- تقييم دوري لنظام تنبيه الأخلاقيات للتأكد من فاعليته وفعاليته.

وتتكون لجنة الأخلاقيات، والتي وضعت تحت رئاسة العامل، المدير العام للصندوق، أو من يمثله، والمعين من بين الموظفين الذين لا يمارسون وظائف عملياتية، من الأعضاء التاليين :

تركيبة لجنة الأخلاقيات	
العامل، المدير العام، أو من ينوب عنه	رئيسا
الكاتب العام	عضو دائم
المدير المكلف بالشؤون القانونية، والمطابقة والحكامة	عضو دائم
المسؤول عن وظيفة التدقيق الداخلي	عضو دائم

وينظم لجنة الأخلاقيات، ميثاق يحدد مهامها، وتركيبتها وأساليب تسييرها.

تجتمع لجنة الأخلاقيات حضوريا أو عن بعد، بناءً على دعوة من رئيسها، مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر، وكلما دعت الحاجة الى ذلك.

تعويضات أعضاء المجلس

لا يستفيد أعضاء المجلس الممثلين للإدارة وللمنتخبين المحليين من أي تعويضات أو مكافآت الحضور وذلك طبقا للدورية رقم 12.99 بتاريخ 10 ماي 1999 المتعلقة بالتعويضات الممنوحة لأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العمومية.

أجور المسيرين

تحدد أجرة المديرية العامة بقرار من وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

العلاقة مع المساهمين

بحكم أن المؤسسة في ملكية الدولة بنسبة 100% فليس للصندوق مساهمين آخرين.

2.3.2. الأخلاقيات والسلوك المهني والوقاية من الرشوة

الوقاية من الرشوة

يتوفر الصندوق، منذ سنة 2008، على مدونة للأخلاقيات ترتكز على مبادئ عامة وقواعد حسن السلوك التي يجب أن تحكم السلوك اليومي لمستخدمي الصندوق أثناء مزاولة مهامهم.

وتهدف هذه المبادئ والقواعد، بشكل خاص، إلى تأكيد التزام البنك بالوقاية من المخاطر المتعلقة بالرشوة. وبالتالي، تملي مدونة أخلاقيات الصندوق قواعد خاصة بحسن السلوك الواجب احترامها فيما يتعلق بقبول الهدايا والدعوات والمزايا المالية أو غيرها.

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز مدونة الأخلاقيات سنة 2015 من خلال إدخال مقتضيات جديدة تهدف إلى زيادة تعزيز التزام البنك بالوقاية من جميع المخاطر المرتبطة بالرشوة. وبالتالي، فقد جعل الصندوق من مكافحة الفساد أحد المبادئ العامة لمدونة الأخلاقيات الخاصة بالبنك. كما تم إدخال أحكام جديدة خاصة بالمستخدمين المشاركين في منح وتنفيذ الصفقات العمومية. كما أضيف إلى مدونة الأخلاقيات، نموذج الإعلان المتعلق بوضعيات تضارب المصالح من أجل توقعها وتجنبها.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ اعتماد مدونة الأخلاقيات من طرف جميع مستخدمي الصندوق، ووفقًا الملاحظات والإبلاغات التي تم توجيهها للمسؤول عن المطابقة والحكامة، بصفته مسؤولا عن مدونة الأخلاقيات، لم تتم ملاحظة أي صعوبة خاصة في تطبيق المدونة المذكورة.

وأيضًا، وفي إطار تعزيز مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني، قام الصندوق بإجراء تحديث جديد لـ «مدونة الأخلاقيات» التي أصبحت «مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني». ويمثل هذا القانون الجديد التزام الصندوق القوي بالحفاظ على القواعد الأكثر صرامة وتعزيزها فيما يتعلق بالنزاهة والأخلاقيات والشفافية في ممارسة أنشطته وكذلك في إطار علاقاته الداخلية والخارجية.

وهكذا، تم تعزيز هذه المدونة أخذا بعين الاعتبار المتطلبات التشريعية والتنظيمية الجديدة، ولا سيما أحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022، المتعلق بالوقاية وتدبير مخاطر الرشوة من طرف مؤسسات الائتمان، مع مراعاة البعد المتعلق بنوع الجنس، وإنشاء لجنة للأخلاقيات ونظام تنبيه للأخلاقيات.

وتعد هذه المدونة جزءًا لا يتجزأ من نظام مكافحة الرشوة الذي اعتمده الصندوق وصادق عليه مجلس الإدارة في 31 أكتوبر 2023 ودخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

كما أن الصندوق يتوفر على قانون المشتريات الذي يشكل الإطار المرجعي لتنفيذ عمليات الشراء التي يقوم بها البنك. وتمكن هذه المبادئ من ضمان فعالية الشراء والاستعمال السليم للموارد المخصصة.

وطبقا لأحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022 المؤرخ في 19 ماي 2022 المتعلق بالوقاية وتدبير مخاطر الرشوة من طرف مؤسسات الائتمان، قام الصندوق بإضفاء الطابع الرسمي على نظامه لمكافحة الرشوة. والذي يحدد استراتيجيته الشاملة لتدبير مخاطر الرشوة.

ويهدف هذا النظام إلى تحديد المكونات الرئيسية التي ترتكز عليها سياسة الصندوق لمكافحة الرشوة، والتي تسمح له بتحديد وتحليل وتقييم ومنع وكشف ومعاقبة أي سلوك من المحتمل أن يكون مشتبها بالرشوة أو انتهاك النزاهة.

وتهدف سياسة مكافحة الرشوة أيضًا إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تم تفعيلها من طرف الصندوق في مكافحة الرشوة، والتأكيد من جديد على التزامه بنهج «عدم التسامح مطلقًا» فيما يتعلق بأي شكل من أشكال الرشوة وتحديد أدوار ومسؤوليات مستخدمي البنك وكذا مختلف الأطراف المشاركة.

وتحقيقًا لهذه الغاية، وطبقا لأحكام توجيه بنك المغرب رقم 1/W/2022 المذكور أعلاه، ولا سيما المادة 4 منه، صادق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 31 أكتوبر 2023 على سياسة مكافحة الرشوة المذكورة أعلاه، مع دخولها حيز التنفيذ في 1 مارس 2024.

حوادث الرشوة

إلى يومنا هذا لم يسجل الصندوق أي حادث متعلق بالرشوة.

FONDS
D'EQUIPEMENT
COMMUNAL
صندوق التجهيز
الجماعي

FEC

الإعلان المالي

إلى غاية 31 دجنبر 2024

بنك التمويل المحلي

الحسابات الإجتماعية
إلى غاية 31 دجنبر 2024

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

الحصيلة

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
القيم بالصندوق، الابناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	55 500	8 522
الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها	901	1 251 600
تحت الطلب	901	907
لأجل	-	1 250 692
ديون على الزبناء	27 459 159	28 061 641
قروض وتسهيلات تشاركية للخزينة والإستهلاك	2 135	2 403
قروض وتسهيلات تشاركية للتجهيز	27 440 551	28 017 114
قروض وتسهيلات تشاركية عقارية	15 877	14 559
قروض وتسهيلات تشاركية أخرى	596	27 565
الديون المكتسبة عن طريق شراء الفواتير	-	-
سندات المعاملة والتوظيف	-	-
أدنيات الخزينة والقيم المماثلة	-	-
سندات أخرى للدين	-	-
سندات الملكية	-	-
شهادات الصكوك	-	-
أصول أخرى	559 449	539 438
سندات الإستثمار	-	-
أدنيات الخزينة والقيم المماثلة	-	-
سندات أخرى للدين	-	-
شهادات الصكوك	-	-
سندات تشاركية والإستعمالات المماثلة	25	25
مشاركة في الشركات المرتبطة	-	-
سندات تشاركية أخرى والإستعمالات المماثلة	25	25
سندات المضاربة والمشاركة	-	-
الديون التابعة	-	-
إيداعات الإستثمار الموظف	-	-
مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء	2 947	-
مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
المستعقرات غير المجسدة	63	95
المستعقرات المجسدة	38 322	40 931
مجموع الأصول	**28 116 365**	**29 902 251**

الخصوم	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
الابناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	-	-
الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها	14 099 445	14 428 012
تحت الطلب	-	-
لأجل	14 099 445	14 428 012
إيداعات الزبناء	-	-
حسابات تحت الطلب دائنة	-	-
حسابات التوفير	-	-
إيداعات لأجل	-	-
حسابات أخرى دائنة	-	-
الديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية	-	-
سندات الدين التي تم إصدارها	7 337 692	9 226 263
سندات الدين القابلة للتداول	-	1 000 154
الإقتراضات السندية	7 337 692	8 226 109
سندات أخرى للدين تم إصدارها	-	-
الخصوم الأخرى	345 398	283 028
مؤن المخاطر والتكاليف	88 893	88 469
المؤن المقننة	-	-
الإعانات والصناديق العمومية المرصودة وصناديق الضمان الخاصة	-	-
الديون التابعة	1 017 614	1 016 831
إيداعات الإستثمار محصل عليها	-	-
فوارق إعادة التقييم	-	-
الاحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال	3 859 648	3 660 561
رأس المال	1 000 000	1 000 000
المساهمون. رأس المال الغير المدفوع (-)	-	-
المرحل من جديد (+/-)	-	-
النتائج الصافية التي لم يتم رصدها بعد (+/-)	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)	367 675	199 087
مجموع الخصوم	**28 116 365**	**29 902 251**

خارج الحصيلة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
إلتزامات معطاة	5 559 617	4 990 773
إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة مؤسسات القرض وما يماثلها	-	-
إلتزامات التمويل المعطاة لفائدة الزبناء	5 559 617	4 990 773
إلتزامات الضمان لأمر مؤسسات القرض وما يماثلها	-	-
إلتزامات الضمان لأمر الزبناء	-	-
السندات المشتراة إسترداديا	-	-
سندات أخرى يجب تسليمها	-	-
الإلتزامات المستلمة	8 320 281	2 132 329
إلتزامات التمويل المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها	8 320 281	2 132 329
إلتزامات الضمان المستلمة من مؤسسات القرض وما يماثلها	-	-
إلتزامات الضمان المستلمة من الدولة وهيئات أخرى للضمان	-	-
السندات التي تم بيعها إستردايا	-	-
سندات أخرى للإستلام	-	-
سندات المشاركة والمضاربة للإستلام	-	-

حساب العائدات والتكاليف

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
عائدات الاستغلال البنكي	1 544 443	1 402 869
الفوائد والأجور و العائدات المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض	68 636	11 801
الفوائد والأجور والعائدات المماثلة على العمليات مع الزبناء	1 473 962	1 360 901
الفوائد والعائدات المماثلة على سندات الدين	-	27 744
العائدات على سندات الملكية وشهادات الصكوك	-	-
العائدات على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
العائدات على مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
العائدات على مستعقرات معطاة لإجارة	-	-
العمولات على تقديم الخدمة	1 845	1 394
العائدات البنكية الأخرى	-	1 029
تحويل أعباء إيداعات إستثمار محصل عليها	-	-
أعباء الاستغلال البنكي	872 663	733 618
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع مؤسسات القرض	515 301	396 295
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبناء	-	-
الفوائد والتكاليف المماثلة على سندات الدين التي تم إصدارها	357 209	337 175
تكاليف على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
التكاليف على المستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
التكاليف على المستعقرات المعطاة لإجارة	-	-
التكاليف البنكية الأخرى	153	149
تحويل عائدات إيداعات إستثمار محصل عليها	-	-
الناتج الصافي البنكي	671 780	669 251
عائدات الإستغلال غير البنكي	1 388	459
أعباء الإستغلال غير البنكي	173	216
التكاليف العامة للإستغلال	62 262	62 079
تكاليف المستخدمين	48 347	48 256
الضرائب والرسوم	844	847
التكاليف الخارجية	7 177	6 698
التكاليف العامة الأخرى للإستغلال	3 361	3 835
مخصصات الإستخمادات ومؤن المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	2 533	2 442
مخصصات المؤن والخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحصيل	9 548	23 563
مخصصات المؤن عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء	-	2 200
الخسائر المتعلقة بالديون الغير قابلة للتحصيل	-	-
مخصصات أخرى المؤن	9 548	21 363
إسترجاع المؤن والإستردادات المتعلقة بالديون المستخمدة	11 599	6 268
إسترجاع المؤن عن الديون أو الإلتزامات بالتوقيع معلقة الأداء	2 476	665
الإستردادات المتعلقة بالديون المستخمدة	-	-
إسترجاعات المؤن الأخرى	9 124	5 603
الناتج الجاري	612 785	590 120
العائدات غير الجارية	120	81
التكاليف غير الجارية	28 499	180 294
الناتج قبل أداء الضرائب	584 406	409 906
الضرائب عن النتائج	216 731	210 819
الناتج الصافي*	**367 675**	**199 087**

بيان أرصدة التدبير

(بآلاف الدراهم)

I- جدول تكوين النتائج	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
(+) الفوائد والعائدات المماثلة	1 542 598	1 400 446
(-) الفوائد والتكاليف المماثلة	872 510	733 469
هامش الفائدة	670 088	666 977
(+) عائدات التمويلات التشاركية	-	-
(-) تكاليف التمويلات التشاركية	-	-
هامش على التمويلات التشاركية	-	-
(+) العائدات من مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
(-) التكاليف عن مستعقرات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
نتيجة عمليات للقرض-إيجار وللكراء	-	-
(+) عائدات من مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
(-) تكاليف من مستعقرات معطاة للإجارة	-	-
نتيجة عمليات الإجارة	-	-
(+) العمولات المتحصلة	1 845	1 394
(-) العمولات المدفوعة	153	149
الهامش المتعلق بالعمولات	1 692	1 245
(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات المعاملة	-	1 029
(+) نتيجة العمليات بخصوص سندات التوظيف	-	-
(+) نتيجة عمليات الصرف	-	-
(+) نتيجة العمليات بخصوص العائدات المتفرعة	-	-
نتيجة عمليات السوق	-	1 029
(+) نتيجة العمليات على سندات المضاربة والمشاركة	-	-
(+) مختلف العائدات البنكية الاخرى	-	-
(-) مختلف التكاليف البنكية الأخرى	-	-
حصة حاملي حسابات إيداعات الإستثمار	-	-
الناتج البنكي الصافي	671 780	669 251
(+) نتيجة العمليات بخصوص المستعقرات المالية	-	-
(+) عائدات الإستغلال الأخرى غير البنكية	1 388	459
(-) تكاليف الإستغلال الأخرى غير البنكية	173	216
(-) التكاليف العامة للإستغلال	62 262	62 079
الناتج الخام للإستغلال	610 733	607 414
(+/-) المخصصات الصافية لإسترجاع المؤن على الديون والإلتزامات بالتوقيع المعلقة الأداء	- 2 476	1 535
(+/-) المخصصات الصافية الأخرى لإسترجاع المؤن	424	15 760
الناتج الجاري	612 785	590 120
الناتج الغير الجاري	- 28 379	- 180 214
(-) الضرائب على النتائج	216 731	210 819
الناتج الصافي للسنة المالية*	**367 675**	**199 087**

* سجل الناتج الصافي برسم سنة 2024 ارتفاعا قويا مقارنة مع سنة 2023. مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة الصندوق بمبلغ 150 مليون درهم لفائدة الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

II- القدرة على التمويل الذاتي	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
(+) الناتج الصافي للسنة المالية	367 675	199 087
(+) المخصصات للإستخمادات ولمؤن المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	2 533	2 442
(+) المخصصات للمؤن من أجل نقصان قيمة المستعقرات المالية	-	-
(+) المخصصات للمؤن من أجل المخاطر العامة	9 548	21 363
(+) المخصصات للمؤن المقننة	-	-
(+) المخصصات غير الجارية	-	-
(-) إسترجاع المؤن	9 124	5 603
(-) القيم المضافة للتنفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	113	-
(+) القيم الناقصة للتنفويت على المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	-	-
(-) القيمة المضافة للتنفويت على المستعقرات المالية	-	-
(+) القيمة الناقصة للتنفويت على المستعقرات المالية	-	-
(-) إسترجاع معونات الإستثمار المتوصل بها	-	-
(+) القدرة على التمويل الذاتي	370 519	217 289
(-) الأرباح الموزعة	-	-
(+) التمويل الذاتي	370 519	217 289

جدول تدفقات الخزينة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
عائدات الإستغلال البنكي المتحصلة	1 544 443	1 402 869
الإستردادات المتعلقة بالديون المستخمدة	-	-
عائدات الإستغلال غير البنكي المتحصلة	1 508	540
تكاليف الإستغلال البنكي المدفوعة	872 663	733 618
تكاليف الإستغلال غير البنكي المدفوعة	28 672	180 511
التكاليف العامة للإستغلال المدفوعة	59 729	59 638
الضرائب المدفوعة على النتائج	216 731	210 819
I. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من حساب العائدات والتكاليف	368 156	218 823
تغير :		
الديون على مؤسسات القرض وما يماثلها	1 250 699	- 1 251 379
الديون على الزبناء	604 957	- 1 214 874
سندات المعاملات والتوظيف	-	-
أصول أخرى	- 20 011	23 641
سندات المضاربة والمشاركة	-	-
المستعقرات المعطاة للقرض-الإيجار وللكراء	-	-
المستعقرات المعطاة للإجارة	-	-
إيداعات الإستثمار الموظفة لدى مؤسسات القرض وماياثلها	-	-
الديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها	- 328 567	1 762 205
إيداعات الزبناء	-	-
ديون إزاء الزبناء على العائدات التشاركية	-	-
سندات الدين التي تم إصدارها	- 1 887 787	- 725 869
أصول أخرى	62 369	11 632
II. رصيد تغيرات الأصول والخصوم للإستغلال	- 318 340	- 1 394 644
III. التدفقات الصافية بالخزينة المتأتية من أنشطة الإستغلال (I + II)	49 816	- 1 175 821
ناتج تفويتات المستعقرات المالية	-	-
ناتج تفويتات المستعقرات المجسدة وغير المجسدة	-	-
إقتناء المستعقرات المالية	-	- 1 131 044
إقتناء المستعقرات غير المجسدة والمجسدة	2 839	1 176
الفوائد المتحصلة	-	-
الأرباح المتحصلة	-	-
IV. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار	- 2 839	1 129 869
الإعانات، الأموال العمومية والأموال الخاصة للضمان المتحصلة	-	-
إصدار الديون التابعة	-	-
إيداعات الإستثمار المحصل عليه	-	-
إصدار الأسهم	-	-
دفع رؤوس الأموال الذاتية	-	-
إيداعات الإستثمار المستردة	-	-
الفوائد المدفوعة	-	-
أجور مدفوعة لايداعات الإستثمار	-	-
الأرباح المدفوعة	-	-
V. التدفقات الصافية للخزينة المتأتية من أنشطة التمويل	-	-
VI. التغيير الصافي للخزينة (III+IV+V)	46 978	- 45 952
VII. الخزينة عند إفتتاح السنة المالية	8 522	54 474
VIII. الخزينة عند إختتام السنة المالية	55 500	8 522

أهم أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

31 دجنبر 2024

بيان أساليب التقييم الأساسية المطبقة من طرف المؤسسة

* تطبيق أساليب التقييم المنصوص عليها في مخطط المحاسبة لمؤسسات القرض الجاري بها العمل منذ 2000/01/01.
* يتم إحتساب وتقييم الحقوق المعلقة الأداء طبقا للقوانين البنكية المعمول بها.

ويمكن تلخيص المقتضيات المطبقة على النحو التالي:

يتم تصنيف الحقوق المعلقة الأداء حسب درجة المخاطر إلى ديون مشكوك فيها مسبقا وديون مشكوك فيها وديون معرضة للخطر.

- وبعد خصم حصص الضمان المنصوص عليها في القانون الجاري به العمل (الدورية رقم 25/G/97 والدورية رقم 19/G/2002 والدورية رقم 38/G/2004)، يتم إحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء على النحو التالي:
- 20% بالنسبة للديون المشكوك فيها مسبقا ؛
- 50% بالنسبة للديون المشكوك فيها ؛
- 100% بالنسبة لديون معرضة للخطر.

* تظهر المستعقرات الغير مجسدة والمجسدة في الحصيلة بقيمة إقتنائها مع خصم الإستخمادات المتراكمة حسب الطريقة الخطية وعدد سنواتها المقدرة.

يتم إستخماد المستعقرات الغير مجسدة والمجسدة حسب القوانين المعمول بها.

* يتم عرض البيانات المالية طبقا لمقتضيات المخطط المحاسباتي لمؤسسات القرض.

وضعية الإستثناءات

31 دجنبر 2024

بيان الإستثناءات	تبريرات الإستثناءات	أثر الإستثناءات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج
I. إستثناءات للمبادئ المحاسباتية الأساسية		
II. إستثناءات لأساليب التقييم		
III. إستثناءات لقواعد الإعداد وتقديم البيانات المالية		

لاشيء

وضعية تغييرات الأساليب

31 دجنبر 2024

بيان التغييرات	تبريرات التغييرات	تأثير التغييرات على الذمة المالية والوضعية المالية والنتائج
I. تغييرات تخص أساليب التقييم		
II. تغييرات تخص قواعد التقييم		

لاشيء

الحقوق على مؤسسات القرض والمماثلة لها

(بآلاف الدراهم)

الحقوق	بنك المغرب الخزينة العامة ومصالح الشبكات البريدية	أبناك بالمغرب	مؤسسات قرض أخرى ومماثلة لها بالمغرب	مؤسسات القرض بالخارج	المجموع 31 دجنبر 2024	المجموع 31 دجنبر 2023
الحسابات العادية المدينة	54 300	896	4	-	55 200	7 224
قيم محصل عليها للمعاشات	-	-	-	-	-	-
يوم بيوم	-	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-	-
قروض الخزينة	-	-	-	-	-	1 250 000
يوم بيوم	-	-	-	-	-	-
لأجل	-	-	-	-	-	1 250 000
قروض مالية	-	-	-	-	-	-
حقوف أخرى	-	-	-	-	-	-
فوائد جارية سيتم الحصول عليها	1 165	-	-	-	1 165	2 851
حقوق معلقة الأداء	-	-	-	-	-	-
المجموع	55 465	896	4	-	56 365	1 260 076

الحقوق على الزبناء

(بآلاف الدراهم)

الحقوق	القطاع العمومي	القطاع الخاص: مؤسسات مالية	القطاع الخاص: مقاولات غير مالية	القطاع الخاص: زبناء آخرين	المجموع 31 دجنبر 2024	المجموع 31 دجنبر 2023
قروض الخزينة	-	-	-	-	-	-
حسابات لأجل مدينة	-	-	-	-	-	-
حقوق تجارية في المغرب	-	-	-	-	-	-
قروض التصدير	-	-	-	-	-	-
قروض أخرى للخزينة	-	-	-	-	-	-
قروض الإستهلاك	-	-	-	2 135	2 135	2 403
قروض التجهيز	26 577 198	-	2 135	26 577 198	26 577 198	27 193 075
قروض عقارية	-	-	-	15 877	15 877	14 559
قروض أخرى للخزينة	-	-	15 877	-	-	-
حقوق مكتسبة عن طريق شراء الفواتير	-	-	-	-	-	-
فوائد جارية مستحقة	863 354	-	-	863 354	863 354	824 039
حقوق معلقة الأداء	596	-	-	596	596	27 565
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	-	-	-	7 488
ديون مشكوك فيها	-	-	-	-	-	19 481
ديون معرضة للخطر	596	-	-	596	596	596
المجموع	27 441 148	-	18 012	27 459 159	28 061 641	

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار حسب صنف المصدر

(بآلاف الدراهم)

السندات	مؤسسات القرض وما يماثلها	مصدرون عموميون	مصدرون خواص: ماليين	مصدرون خواص: غير ماليين	المجموع 31 دجنبر 2024	المجموع 31 دجنبر 2023
سندات مدرجة	-	-	-	-	-	-
أذينات الخزينة والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
سندات غير مدرجة	-	-	-	-	-	-
أذينات الخزينة والقيم المماثلة	-	-	-	-	-	-
سندات	-	-	-	-	-	-
سندات أخرى للديون	-	-	-	-	-	-
سندات الملكية	-	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	-	-

توزيع سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار

31 دجنبر 2024 (بآلاف الدراهم)

السندات	القيمة المحاسباتية الخام	القيمة الحالية	قيمة التسديد	قيم مضافة غير معلنة	قيم ناقصة غير معلنة	المؤن
سندات المعاملة						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
سندات الملكية						
سندات التوظيف						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
سندات الملكية						
سندات الإستثمار						
أذينات الخزينة والقيم المماثلة						
سندات						
سندات أخرى للديون						
المجموع						

لاشيء

تفاصيل حول الأصول الأخرى

(بآلاف الدراهم)

الأصول	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
إقتناء أدوات إختيارية	-	-
عمليات مختلفة على السندات	-	-
مدينين مختلفين	278 889	263 826
المبالغ المستحقة للدولة	278 141	263 483
المبالغ المستحقة لهيئات الإحتياط	-	-
المبالغ المستحقة للمستخدمين	-	-
حسابات الزبناء خدمات غير بنكية	-	-
مدينين مختلفين آخرين	748	343
قيم وتوظيفات مختلفة	-	-
حسابات التسوية	280 560	275 612
حسابات تسوية عمليات خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج الصرف خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج عائدات مستحقة من خارج الحصيلة	-	-
مقابل نتائج على سندات خارج الحصيلة	-	-
حسابات الفرق للعمولات والسندات	4 014	5 553
نتائج عائدات مستحقة من التغطية	209 282	215 359
أعباء موزعة على عدة سنوات	7 027	4 060
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب	-	-
عائدات سيتم الحصول عليها وأعباء متوقعة	59 896	50 301
حسابات تسوية أخرى	341	339
حقوق معلقة الأداء تهم عمليات مختلفة	-	-
المجموع	559 449	539 438

سندات المساهمات والتوظيفات المماثلة

31 دجنبر 2024 (بآلاف الدراهم)

اسم الشركة المصدرة	القطاع	الرأسمال	المساهمة في الرأسمال (%)	نصل الإقتناء الإجمالي	القيمة المحاسباتية الصافية	مقتطف من البيانات المالية للشركة المصدرة: تاريخ نهاية السنة المالية	مقتطف من البيانات المالية للشركة المصدرة: الوضعية الصافية	مقتطف من البيانات المالية للشركة المصدرة: الناتج الصافي	العائدات المسجلة في حساب العائدات والتكاليف
المساهمة في الشركات المرتبطة									
سندات مساهمات أخرى									
ماروك ليز ش.م	الوديع المركزي	100 000	%0,025	25	25	2023/12/31	350 268	16 199	
مجموع المساهمات				25	25	-	350 268	16 199	-
التوظيفات المماثلة				-	-	-	-	-	-
المجموع العام				25	25	-	350 268	16 199	-

الحقوق التابعة

(بآلاف الدراهم)

الحقوق التابعة	المبلغ: 31 دجنبر 2024: خام	المبلغ: 31 دجنبر 2024: المؤن	المبلغ: 31 دجنبر 2024: الصافي	المبلغ: 31 دجنبر 2023: الصافي	منها الشركات ذات الصلة: 31 دجنبر 2024: الصافي	منها الشركات ذات الصلة: 31 دجنبر 2023: الصافي
حقوق تابعة لمؤسسات القرض والمماثلة						
حقوق تابعة على الزبناء						
المجموع						

لاشيء

لاشيء

مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء والكراء البسيط

31 دجنبر 2024 (بآلاف الدراهم)

النوع	مبلغ الحام بداية السنة	مبلغ الإقتناء خلال السنة	مبلغ المبيعات أو السحوبات خلل السنة	مبلغ الحام نهاية السنة	الإستخمادات: مخصصات السنة	الإستخمادات: مجموع الإستخمادات	المؤن: إسترداد المؤن	المؤن: مخصصات السنة	المبلغ الصافي نهاية السنة
مستعقرات معطاة لقرض-الإيجار وللكراء بنية الشراء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار لمستعقرات غير مجسدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث متكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار أثاث غير متكري بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار مستعقرات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار في طور الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار متكري	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قرض-إيجار مستعقرات غير متكري بعد الفسخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار مستخ	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركيبته	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مؤدى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معلقة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات معطاة للكراء البسيط	22 361	-	-	22 361	329	19 414	-	-	2 947
أثاث للكراء البسيط	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات للكراء البسيط	22 361	-	-	22 361	329	19 414	-	-	2 947
إيجار مستخ سيتم خصيله	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار أعيدت تركيبته	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيجار غير مؤدى	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق معلقة الأداء	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	22 361	-	-	22 361	329	19 414	-	-	2 947

مستعقرات غير مجسدة و مجسدة

31 دجنبر 2024 (بآلاف الدراهم)

	مبلغ الحام بداية السنة	مبلغ الإقتناء خلال السنة	مبلغ المبيعات أو السحوبات خلل السنة	مبلغ الحام نهاية السنة	الإستخمادات و / أو المؤن: مبلغ الإستخمادات و / أو المؤن عند بداية السنة	الإستخمادات و / أو المؤن: مخصصات السنة	الإستخمادات و / أو المؤن: مبلغ الإستخمادات للمستعقرات	الإستخمادات و / أو المؤن: المجموع	المبلغ الصافي نهاية السنة
مستعقرات غير مجسدة	21 131	-	-	21 131	21 037	32	-	21 068	63
حقوق الإيجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات للبحث والتنمية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات أخرى غير مجسدة للإستغلال	21 131	-	-	21 131	21 037	32	-	21 068	63
مستعقرات غير مجسدة خارج الإستغلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات مجسدة	125 098	2 839	677	127 260	84 168	2 501	677	85 992	41 268
مباني للإستغلال	69 323	-	-	69 323	31 516	1 552	-	33 068	36 255
أرض للإستغلال	7 229	-	-	7 229	-	-	-	-	7 229
مباني للإستغلال - مكاتب	61 194	-	-	61 194	30 890	1 530	-	32 420	28 775
مباني للإستغلال - مساكن وظيفية	900	-	-	900	626	23	-	649	251
معدات وآليات للإستغلال	27 759	1 669	677	28 751	27 092	419	677	26 834	1 917
أثاث مكاتب الإستغلال	7 921	-	-	7 921	7 705	54	-	7 759	162
معدات مكاتب الإستغلال	950	-	-	950	949	0	-	949	1
معدات معلوماتية	18 211	1 669	-	19 880	17 761	365	-	18 125	1 754
معدات متحركة مرتبطة بالإستغلال	677	-	677	-	677	-	677	-	-
معدات أخرى للإستغلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال	18 180	1 165	-	19 345	17 353	341	-	17 695	1 650
مستعقرات مجسدة أخرى خارج الإستغلال	9 837	5	-	9 842	8 206	189	-	8 395	1 447
أرض خارج الإستغلال	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مباني خارج للإستغلال	5 545	-	-	5 545	4 061	139	-	4 200	1 345
معدات وآليات خارج الإستغلال	2 344	-	-	2 344	2 234	27	-	2 261	83
مستعقرات مجسدة أخرى للإستغلال	1 948	5	-	1 953	1 911	23	-	1 934	18
المجموع	146 230	2 839	677	148 391	105 204	2 533	677	107 060	41 331

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

زائد أو ناقص القيمة على بيع وسحب المستعقرات

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

تاريخ البيع أو السحب	النوع	المبلغ الخام	الإستحمادات المتراكمة	القيمة المحاسباتية الصافية	عائد البيع	زائد قيمة البيع	ناقص قيمة البيع
2024/01/19	معدات متحركة مرتبطة بالإستغلال		677	677	113	113	-
المجموع			677	677	113	113	-

ديون إزاء مؤسسات القرض وما يماثلها

(بآلاف الدراهم)

الديون	بنك المغرب، الخزينة العامة، مصالح الشبكات البريدية	الأبناك بالمغرب	مؤسسات القرض الأخرى وما يماثلها بالمغرب	مؤسسات القرض بالخارج	المجموع 31 دجنبر 2024	المجموع 31 دجنبر 2023
الحسابات العادية الدائنة	-	-	-	-	-	-
القيم المقدمة للإستحفاظ	-	-	-	-	-	-
يوما بيوم	-	-	-	-	-	
لأجل	-	-	-	-	-	
إقراضات الخزينة	-	150 000	-	-	150 000	-
يوما بيوم	-	-	-	-	-	
لأجل	-	150 000	-	-	150 000	-
الإقتراضات المالية	-	7 859 365	1 850 000	3 776 958	13 486 323	13 977 995
الديون الأخرى	-	-	-	216 424	216 424	211 956
الفوائد الجارية الواجب أداؤها	-	199 761	4 837	42 100	246 698	238 061
المجموع	-	8 209 126	1 854 837	4 035 482	14 099 445	14 428 012

إيداعات الزبناء

(بآلاف الدراهم)

إيداعات	القطاع العمومي	القطاع الخاص			المجموع 31 دجنبر 2024	المجموع 31 دجنبر 2023
		المؤسسات المالية	المؤسسات الغير المالية	زبائن آخرين		
حسابات دائنة لأجل						
حسابات الإدخار						
إيداعات لأجل						
حسابات دائنة أخرى						
فوائد جارية للأداء						
المجموع						

لاشيء

سندات الدين الصادرة

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

طبيعة السند (1)	تاريخ الإنتفاع	تاريخ الإستحقاق	مميزات: القيمة الإسمية للوحدة	مميزات: النسبة الإسمية	مميزات: طريقة التسديد (2)	المبلغ	منها: مؤسسات مرتبطة	منها: أخرى ذات الصلة	المبلغ الغير مستحقة لأقساط الإصدار أو التسديد
إقتراضات سندية						7 197 667			
إقتراضات سندية	2012/01/20	2027/01/20	100	%5,30	مستخدمة	200 000			
إقتراضات سندية	2014/12/08	2029/12/08	100	%3,87	مستخدمة	283 000			
إقتراضات سندية	2015/07/13	2030/07/13	100	%4,60	مستخدمة	288 000			
إقتراضات سندية	2015/07/13	2025/07/13	100	%3,41	في النهاية	60 000			
إقتراضات سندية	2015/07/13	2025/07/13	100	%3,51	في النهاية	220 000			
إقتراضات سندية	2016/10/13	2031/10/13	100	%3,92	مستخدمة	149 333			
إقتراضات سندية	2016/10/13	2026/10/13	100	%3,25	في النهاية	225 000			
إقتراضات سندية	2016/10/13	2031/10/13	100	%3,65	مستخدمة	212 333			
إقتراضات سندية	2017/12/06	2032/12/06	100	%3,93	مستخدمة	426 667			
إقتراضات سندية	2017/12/06	2027/12/06	100	%3,23	في النهاية	200 000			
إقتراضات سندية	2017/12/06	2032/12/06	100	%3,43	مستخدمة	533 333			
إقتراضات سندية	2018/07/19	2033/07/19	100	%3,84	مستخدمة	600 000			
إقتراضات سندية	2019/07/12	2034/07/12	100	%3,49	مستخدمة	333 333			
إقتراضات سندية	2019/07/12	2034/07/12	100	%3,69	مستخدمة	1 000 000			
إقتراضات سندية	2020/12/18	2036/03/31	100	%3,70	مستخدمة	1 600 000			
إقتراضات سندية	2022/01/12	2037/01/12	100	%3,70	مستخدمة	866 667			
المجموع						7 197 667			

(1) يتعلق الأمر بشهادات الإيداع - إقتراضات سندية - أذينات شركات التمويل - سندات دين أخرى
(2) الإستخمادات: سنوية - في النهاية

تفاصيل الخصوم الأخرى

(بآلاف الدراهم)

الخصوم	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
أدوات اختيارية تم بيعها	-	-
عمليات مختلفة على السندات	-	-
دائنون مختلفون	234 487	227 318
مبالغ مستحقة للدولة	230 987	225 074
مبالغ مستحقة لهيئات الإحتياط	691	685
مبالغ مستحقة للمستخدمين	14	-
مبالغ مستحقة للمساهمين والشركاء	-	-
موردي السلع والخدمات	2 771	1 484
دائنون آخرون	25	74
حسابات التسوية	110 910	55 710
حسابات ضبط العمليات خارج الحصيلة	-	-
حسابات فوارق العملة والسندات	1 593	131
نتائج عائدات منبثقة عن التغطية	91 470	43 583
حسابات الربط ما بين المركز والفروع والوكالات بالمغرب	-	-
تكاليف وجب أداؤها وعائدات محددة مسبقا	12 113	11 654
حسابات تسوية أخرى	5 734	342
المجموع	345 398	283 028

المؤن

(بآلاف الدراهم)

	الجاري 31 دجنبر 2023	مخصصات	إسترجادات	تغيرات أخرى	الجاري 31 دجنبر 2024
مؤن مخصومة من الأصول	18 348	-	2 476	-	15 872
ديون على مؤسسات القروض وما يماثلها	-	-	-	-	-
ديون على الزبناء	7 966	-	2 476	-	5 490
سندات التوظيف	-	-	-	-	-
سندات المساهمة والتوظيفات المماثلة	-	-	-	-	-
مستعقرات فرض-الإيجار والكراء	-	-	-	-	-
أصول أخرى	10 382	-	-	-	10 382
مؤن مسجلة في الخصوم	88 469	9 548	9 124	-	88 893
مؤن لتغطية التزامات بالتوقيع	-	-	-	-	-
مؤن على الزبناء	-	-	-	-	-
مؤن مخاطر الصرف	-	-	-	-	-
مؤن مخاطر عامة	88 469	9 548	9 124	-	88 893
مؤن لمعاشات التقاعد وواجبات مماثلة	-	-	-	-	-
مؤن مخاطر وتكاليف أخرى	-	-	-	-	-
مؤن مهنية	-	-	-	-	-
المجموع العام	106 817	9 548	11 599	-	104 765

إمدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان

(بآلاف الدراهم)

	الموضوع الإقتصادي	المبلغ الإجمالي	المبلغ 31 دجنبر 2023	الإستعمال 31 دجنبر 2024	المبلغ 31 دجنبر 2024
الإمدادات					
صناديق عمومية مخصصة					
صناديق خاصة للضمان					
المجموع					

لاشيء

الأموال الذاتية

(بآلاف الدراهم)

الأموال الذاتية	الجاري 31 دجنبر 2023	تخصيص النتيجة		تغيرات أخرى	الجاري 31 دجنبر 2024
فوارق إعادة التقييم	-	-		-	-
الإحتياطات والأقساط المرتبطة برأس المال	3 660 561	199 087		-	3 859 648
الإحتياطات القانونية	-	-		-	-
إحتياطات أخرى	3 660 561	199 087		-	3 859 648
أقساط الإصدار وإدماج المساهمات	-	-		-	-
الرأسمال	1 000 000	-		-	1 000 000
الرأسمال المطلوب	-	-		-	-
الرأسمال الغير المطلوب	-	-		-	-
شهادات الإستثمار	-	-		-	-
أموال التخصيص	1 000 000	-		-	1 000 000
المساهمون، رأسمال غير مدفوع	-	-		-	-
المرحل من جديد (+/-)	-	-		-	-
النتائج الصافية في إنتظار التخصيص (+/-)	-	-		-	-
النتائج الصافية (+/-)	199 087	199 087	-	367 675	367 675
المجموع	4 859 648	-		367 675	5 227 324

إلتزامات التمويل والضمان

(بآلاف الدراهم)

الإلتزامات	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
إلتزامات التمويل والضمان معطاة	5 559 617	4 990 773
إلتزامات التمويل لفائدة مؤسسات القرض والمماثلة لها	-	-
فروض وثائقية للإستيراد	-	-
قبول أو إلتزام بالأداء	-	-
فتح اعتمادات مؤكدة	-	-
إلتزامات إستبدال على إصدارات سندية	-	-
إلتزامات لا رجعة فيها لقروض إيجار	-	-
إلتزامات تمويل أخرى معطاة	-	-
إلتزامات التمويل لفائدة الزبناء	5 559 617	4 990 773
فروض وثائقية للإستيراد	-	-
قبول أو إلتزام بالأداء	-	-
فتح إعتمادات مؤكدة	5 559 617	4 990 773
إلتزامات إستبدال على إصدارات سندية	-	-
إلتزامات لا رجعة فيها لقروض إيجار	-	-
إلتزامات تمويل أخرى معطاة	-	-
إلتزامات الضمان لفائدة مؤسسات القرض والمماثلة لها	-	-
فروض وثائقية للتصدير مؤكدة	-	-
قبول أو إلتزام بالأداء	-	-
ضمان قروض معطاة	-	-
كفالات أخرى وضمانات معطاة	-	-
إلتزامات معلقة الأداء	-	-
إلتزامات الضمان لفائدة الزبائن	-	-
ضمانات قروض معطاة	-	-
كفالات وضمانات لفائدة الإدارة العمومية	-	-
ضمانات وكفالات أخرى معطاة	-	-
إلتزامات معلقة الأداء	-	-
إلتزامات تمويل وضمان محصل عليها	8 320 281	2 132 329
إلتزامات تمويل محصل عليها من طرف مؤسسات القرض والمماثلة لها	8 320 281	2 132 329
فتح إعتمادات مؤكدة	8 320 281	2 132 329
إلتزامات استبدال على إصدارات سندية	-	-
إلتزامات تمويل أخرى محصل عليها	-	-
إلتزامات ضمان محصل عليها من طرف مؤسسات القرض والمماثلة لها	-	-
ضمانات القروض	-	-
ضمانات أخرى محصل عليها	-	-
إلتزامات ضمان الدولة وهيئات الضمان المختلفة	-	-
ضمانات القروض	-	-
ضمانات أخرى محصل عليها	-	-

إلتزامات بواسطة سندات

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

إلتزامات	المبلغ
إلتزامات معطاة	
سندات مشتراة إستراديا	
سندات أخرى يجب تسليمها	
إلتزامات محصل عليها	
سندات تم بيعها إستراديا	
سندات أخرى سيتم الحصول عليها	

لاشيء

عمليات الصرف لأجل وإلتزامات على عائدات مشتقة

(بآلاف الدراهم)

	عمليات التغطية		عمليات أخرى	
	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
عمليات الصرف لأجل	117 812	171 775	-	-
عملة سيتم الحصول عليها	-	-	-	-
دراهم يتعين دفعها	209 282	215 359	-	-
عملات يتعين دفعها	-	-	-	-
دراهم سيتم الحصول عليها	91 470	43 583	-	-
من ضمنها مقايضة مالية على العملة	-	-	-	-
إلتزامات على عائدات مشتقة	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق منظمة لسعر الفائدة	-	-	-	-
إلتزامات في السوق بالإتفاق حول نسبة الفائدة	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق منظمة لسعر الصرف	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق بالاتفاق حول سعر الصرف	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق منظمة لأدوات أخرى	-	-	-	-
إلتزامات في أسواق بالإتفاق على أدوات أخرى	-	-	-	-

الديون التابعة

(بآلاف الدراهم)

عملة الإقتراض	المبلغ بعملة الإقتراض	الجاري (1)	النسبة	المدة (2)	شروط التسديد المسبق تابعة ومحولة (3)	مبلغ الإقتراض بالعملة الوطنية	شركات مرتبطة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2024	شركات مرتبطة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2023	شركات ذات الصلة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2024	شركات ذات الصلة: المبلغ بالدرهم 31 دجنبر 2023
بالدرهم	200 000		%3,78	10		200 000	-	-	-	-
بالدرهم	800 000		%3,83	10		800 000	-	-	-	-
المجموع	1 000 000					1 000 000	-	-	-	-

(1) سعر بنك المغرب في 12/31.
(2) ربما غير محدد.
(3) راجع عقد الدين التابع.

بنك التمويل المحلي
LA BANQUE DU FINANCEMENT LOCAL

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
صندوق التجهيز الجماعي

قيم وضمانات محصل عليها ومعطاة كضمانة

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

قيم وضمانات محصل عليها كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع المعطاة	مبالغ الحقوق أو الإلتزامات بالتوقيع المعطاة بالتغطية
أدينات الخزينة والقيم المماثلة	-	-	-
سندات أخرى	-	-	-
الرهون	380 000	الحساب 2313	380 000
قيم وضمانات عينية أخرى	-	-	-
المجموع	**380 000**		**380 000**

قيم وتأمينات معطاة كضمانة	القيمة المحاسبية الصافية	عناوين الأصول أو خارج الحصيلة التي تسجل الحقوق أو الإلتزامات المحصل عليها بالتوقيع	مبالغ الديون أو الالتزامات بالتوقيع المحصل عليها بالتغطية
أدينات الخزينة والقيم المماثلة			
سندات أخرى			
الرهون			
قيم وضمانات عينية أخرى	1 845		
	-		
	-		

لاشـــئ

توزيع التوظيفات والموارد حسب المدة المتبقية

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

	أقل من شهر واحد	ما بين 1 و 3 أشهر	ما بين 3 أشهر وسنة	ما بين سنة و 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الأصول						
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	55 200	-	-	-	-	55 200
حقوق على الزبناء	27 440	850 925	1 423 619	9 238 187	15 055 011	26 595 181
سندات الدين	-	-	-	-	-	-
ديون تابعة	-	-	-	-	-	-
قروض إيجار وما يماثلها	-	-	-	-	-	-
المجموع	**82 640**	**850 925**	**1 423 619**	**9 238 187**	**15 055 011**	**26 650 382**
الخصوم						
ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	344 637	314 437	543 670	4 558 619	8 091 385	13 852 747
ديون تجاه الزبناء	-	-	-	-	-	-
سندات ديون صادرة	133 333	133 333	756 267	3 263 400	2 911 334	7 197 667
اقتراضات تابعة	-	-	-	1 000 000	-	1 000 000
المجموع	**477 970**	**447 770**	**1 299 937**	**8 822 019**	**11 002 719**	**22 050 414**

تمركز المخاطر حول نفس المستفيد

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

العدد	المبلغ الإجمالي للمخاطر	مبلغ المخاطر الذي يفوق 10% من الأموال الذاتية			
		قروض عن طريق السحب	قروض بالتوقيع	مبلغ السندات المحصل عليها في رأسمال المستفيد	

لاشـــئ

توزيع مجموع الأصول والخصوم وخارج الحصيلة بالعملة الأجنبية

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

الحصيلة	المبلغ
الأصول	-
قيم بالصندوق، الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	-
حقوق على مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	-
حقوق على الزبناء	-
سندات المعاملات والتوظيف والإستثمار	-
أصول أخرى	-
سندات المساهمة وتوظيفات مماثلة	-
حقوق تابعة	-
مستعقرات معطاة للقرض-الإيجار وللكراء	-
مستعقرات غير مجسدة ومجسدة	-
الخصوم	4 035 482
الأبناك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	-
ديون تجاه مؤسسات القرض والمؤسسات المماثلة لها	4 035 482
ودائع الزبناء	-
سندات الدين الصادرة	-
خصوم أخرى	-
امدادات صناديق عمومية مخصصة وصناديق خاصة للضمان	-
ديون تابعة	-
خارج الحصيلة	Montant
إلتزامات معطاة	-
إلتزامات محصل عليها	2 720 281

هامش الفائدة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
الفوائد المحصل عليها	1 542 598	1 400 446
فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض	68 636	11 801
فوائد وعائدات مماثلة على عمليات مع الزبناء	1 473 962	1 360 901
فوائد وعائدات مماثلة على سندات الحقوق	-	27 744
الفوائد المدفوعة	872 510	733 469
فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع مؤسسات القرض	515 301	396 295
فوائد وأعباء مماثلة على عمليات مع الزبناء	-	-
فوائد وأعباء مماثلة على سندات الدين الصادرة	357 209	337 175
المجموع	670 088	666 977

عائدات سندات الملكية

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

أصناف السندات	عائدات محصل عليها
سندات التوظيف	
سندات المساهمة	
مساهمات في الشركات المرتبطة	
سندات لنشاط الحقيبة	
توظيفات مماثلة	
المجموع	

لاشـــئ

العمولات

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

العمولات	المبلغ
عمولات محصل عليها	1 845
على عمليات مع مؤسسات القرض	-
على عمليات مع الزبناء	-
على عمليات الصرف	-
متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية	-
على عائدات مشتقة	-
على عمليات تخص التدبير والإيداع	-
على وسائل الأداء	-
على أنشطة الإستشارة والمساعدة	-
على بيع منتوجات التأمين	-
على خدمات أخرى	1 845
العمولات المدفوعة	153
على عمليات مع مؤسسات القرض	55
على عمليات مع الزبناء	-
على عمليات الصرف	-
متعلقة بالتدخل في الأسواق الأولية السندية	-
على عائدات مشتقة	-
على عمليات تخص التدبير والإيداع	98
على وسائل الأداء	-
على أنشطة الإستشارة والمساعدة	-
على بيع منتوجات التأمين	-
على خدمات أخرى	-

نتائج عمليات السوق

(بآلاف الدراهم)

العائدات والأعباء	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
العائدات	-	1 029
الربح على سندات المعاملات	-	1 029
زائد القيمة على بيع سندات التوظيف	-	-
إسترداد المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف	-	-
الربح على عائدات مشتقة	-	-
الربح على عمليت الصرف	-	-
الأعباء	-	-
الخسارة على سندات المعاملات	-	-
نقص القيمة على بيع سندات التوظيف	-	-
مخصصات المؤن على إنخفاض قيمة سندات التوظيف	-	-
خسارة على عائدات مشتقة	-	-
خسارة على عمليات الصرف	-	-
النتيجة	-	1 029

الأعباء العامة للإستغلال

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

	المبلغ
نفقات المستخدمين	48 347
الضرائب والرسوم	844
أعباء خارجية	7 177
أعباء عامة أخرى للإستغلال	3 361
مخصصات الإستخمادات والمؤن للمستعقرات الغير مجسدة والمجسدة	2 533
المجموع	62 262

عائدات وأعباء أخرى

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

	المبلغ
عائدات وأعباء بنكية أخرى	-
عائدات بنكية أخرى	-
أعباء بنكية أخرى	153
عائدات وأعباء الإستغلال غير بنكية	-
عائدات إستغلال غير بنكية	1 388
أعباء إستغلال غير بنكية	173
مخصصات مؤن لخسارة على حقوق غير مسترجعة	9 548
إسترجاع مؤن على حقوق مستخمدة	11 599
عائدات وأعباء غير جارية	-
عائدات غير جارية	120
أعباء غير جارية	28 499

توزيع النتائج حسب المهنة أو قطب النشاط و حسب المنطقة الجغرافية

31 دجنبر 2024
(بآلاف الدراهم)

توزيع حسب قطب النشاط

قطب النشاط	الناتج الصافي البنكي	النتيجة الخام للاستغلال	النتيجة قبل الضريبة
نشاط بنكي	671 780	610 733	584 406
أنشطة أخرى	-	-	-
المجموع	671 780	610 733	584 406

توزيع حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	الناتج الصافي البنكي	النتيجة الخام للاستغلال	النتيجة قبل الضريبة
المغرب	671 780	610 733	584 406
مناطق اخرى	-	-	-
المجموع	671 780	610 733	584 406

المرور من النتيجة المحاسبية الصافية إلى النتيجة الجبائية الصافية

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

العناوين	المبلغ	المبلغ
I- النتيجة المحاسبية الصافية	367 675	
الربح الصافي	367 675	
الخسارة الصافية	-	-
II- إعادة الإدماجات الجبائية	256 993	
1- الجارية	11 764	
أعباء خارج الاستغلال	169	
أعباء على سنوات سابقة	453	
مخصصات المؤن لمخاطر عامة	9 548	
فارق تحويل الأصول	1 593	
2- الغير الجارية	245 230	
الضريبة على الشركات	216 731	
المساهمة الإجتماعية للتضامن	27 923	
أعباء أخرى غير جارية	575	
-	-	
-	-	
III- التخفيضات الجبائية		61 730
1- الجارية		11 730
استرجاع المؤن للمخاطر العامة		9 124
استرجاع المؤن للحقوق المعلقة الأداء		2 476
فارق تحويل الأصول		131
-		-
2- الغير الجارية		50 000
المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)		20 000
المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية في 8 شتنبر 2023		30 000
-		-
-		-
المجموع	624 668	61 730
IV- النتيجة الجبائية الصافية		562 938
الربح الجبائي الخام (A)		562 938
الخسارة الجبائية الخام (B)		-
V- تحويلات العجز المنسوبة إلى (C)*		-
السنة N-4		-
السنة N-3		-
السنة N-2		-
السنة N-1		-
VI- النتيجة الجبائية الصافية		562 938
ربح جبائي صافي (A - C)		562 938
أو		
عجز جبائي صافي (B)		-
VII- مجموع الإستخمادات المؤجلة جبائيا		-
VIII- مجموع العجز الجبائي الذي سيتم تحويله		-
السنة N-4		-
السنة N-3		-
السنة N-2		-
السنة N-1		-

(*) في حدود مبلغ الربح الجبائي الخام (A)

إحتساب النتيجة الجارية بعد الضرائب

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

I- إحتساب النتيجة	المبلغ
النتيجة الجارية لحساب العائدات والأعباء	612 785
(+) إعادة الإدماج الجبائي للعمليات الجبائية	11 764
(-) الخصم الجبائي للعمليات الجارية	11 730
(=) النتيجة الجارية الخاضعة نظريا للضريبة	612 818
(-) الضريبة النظرية على النتيجة الجارية	235 935
(=) النتيجة الجارية بعد الضريبة	376 883

II- بيانات حول النظام الجبائي والفوائد التي تمنحها قوانين الإستثمارات أو المقتضيات القانونية الخاصة

تفاصيل الضريبة على القيمة المضافة

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

النوع	الرصيد عند بداية السنة (1)	العمليات المحاسبية للسنة (2)	التصريح بالضريبة على القيمة المضافة للسنة (3)	رصيد عند آخر السنة (4)=1+2-3
أ-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم جمعها	10 053	181 875	182 406	9 522
ب-الضريبة على القيمة المضافة التي يتم إسترادها	10 342	88 724	80 375	18 691
على الأعباء	10 342	88 254	79 910	18 686
على المستعقرات	0	470	466	5
ج - الضريبة على القيمة المضافة الواجب أداؤها أو قروض الضريبة على القيمة المضافة (أ-ب)	289 -	93 151	102 030	9 169 -

توزيع الرأسمال

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

مبلغ الرأسمال : 1 000 000
الرأسمال المكتتب الغير مطلوب : -
القيمة الإسمية للسند :

أسماء المساهمين والشركاء الرئيسيين	عنوان	عدد السندات المحتفظ بها: السنة الماضية	عدد السندات المحتفظ بها: السنة الحالية	حصة الرأسمال المحتفظ به (%)	نسبة الحق في التصويت (%)
الدولة				100	100
المجموع				100	100

تخصيص النتائج خلال السنة

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

أ - مصدر النتائج المخصصة	المبلغ	ب - تخصيص النتائج	المبلغ
قرار مجلس الإدارة بتاريخ 2024/05/29			
تحويل من جديد	-	الإحتياطات القانونية	-
النتائج الصافية في إنتظار تخصيص	-	الأرباح	-
النتائج الصافية للسنة	199 087	تخصيصات أخرى	199 087
الخصم من الأرباح	-		-
خصومات أخرى	-		-
المجموع أ	199 087	المجموع ب	199 087

النتائج وعناصر أخرى متعلقة بالثلاث سنوات الأخيرة

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023	31 دجنبر 2022
الأموال الذاتية والمماثلة	5 227 324	4 859 648	4 660 561
يجب خصمها - المبلغ المتعلق بصندوق مواكبة الجماعات الترابية	-	-	-
الأموال الذاتية والمماثلة الصافية	5 227 324	4 859 648	4 660 561
عمليات ونتائج السنة	-	-	-
عائدات صافية بنكية	671 780	669 251	661 461
النتيجة قبل الضرائب	584 406	409 906	554 026
الضرائب على النتيجة	216 731	210 819	216 131
الأرباح الموزعة	-	-	-
النتائج غير الموزعة (الموضوعة في الاحتياطات أو في إنتظار التخصيص)	367 675	199 087	337 895
النتيجة حسب السند (بالدرهم)	-	-	-
النتيجة الصافية حسب السهم أو الحصة	-	-	-
الربح الموزع حسب السهم أو الحصة	-	-	-
المستخدمين	-	-	-
مبلغ الرواتب الخام للسنة	42 343	42 948	40 887
متوسط عدد المستخدمين خلال السنة	86	89	91

تواريخ وأحداث مستقبلية

(بآلاف الدراهم) 31 دجنبر 2024

I. تواريخ

تاريخ الختم (1)	2024/12/31
تاريخ وضع البيانات المالية (2)	فبراير 2025

(1) تبرير في حالة تغيير تاريخ ختم السنة المالية
(2) تبرير في حالة تجاوز التاريخ القانوني ثلاثة أشهر المنصوص عليه لإعداد البيانات المالية

II. أحداث مستقبلية لختم السنة غير مرتبطة بهذه السنة وتم التعرف عليها قبل الاعلان الخارجي الأول للبيانات المالية

تواريخ	بيان الأحداث
	إيجابية
	لاشيء
	سلبية

عدد المستخدمين

(بالأرقام)

عدد المستخدمين	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
المستخدمين الذين يتقاضون رواتبهم	85	87
المستخدمين المزاولين	85	87
المستخدمين مائل لدوام كامل	85	87
المستخدمين الإداريين والتقنيين (مائل لدوام كامل)	-	-
المستخدمين المخصصين لمهام بنكية (مائل لدوام كامل)	-	-
الأطر (مائل لدوام كامل)	79	81
المستخدمين (مائل لدوام كامل)	6	6
من بينهم المستخدمين العاملين بالخارج	-	-

سندات وأصول أخرى يتم تدبيرها او إيداعها

(بآلاف الدراهم)

سندات	عدد الحسابات		المبالغ	
	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
السندات التي تكون المؤسسة الوديع لها				
سندات يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير				
سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة تكون المؤسسة الوديع لها				
سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير				
أصول أخرى تكون المؤسسة الوديع لها				
أصول أخرى يتم تدبيرها بموجب تفويض تدبير				

لاشيء

الشبكة

(بالأرقام)

الشبكة	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
شبابيك دائمة		
شبابيك دورية		
موزع أتوماتيكي للبنك شباك أتوماتيكي للبنك		
فروع ووكالات بالخارج		
مكاتب ومكاتب بالخارج		

لاشيء

حسابات الزبناء

(بالأرقام)

حسابات الزبناء	31 دجنبر 2024	31 دجنبر 2023
الحسابات الجارية		
حسابات الشيكات للمغاربة القاطنين بالخارج		
حسابات شيكات أخرى		
حسابات شراء القواتير		
حسابات التوفير		
حسابات لأجل		
أذنيات الصندوق		
حسابات أخرى للإيداع		

لاشيء

وضعية الحقوق المعلقة الأداء والمؤن المتعلقة بها في 2024/12/31

(بآلاف الدراهم)

	31 دجنبر 2024		31 دجنبر 2023	
القروض الكلاسيكية	الحقوق	المؤن	الحقوق	المؤن
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	7 919	312
ديون مشكوك فيها	-	-	22 583	2 164
ديون معرضة للخطر	5 927	5 344	5 927	5 344
المجموع الفرعي 1	5 927	5 344	36 428	7 820
قروض وزارة التربية الوطنية	الحقوق	المؤن	الحقوق	المؤن
ديون مشكوك فيها مسبقا	-	-	-	-
ديون مشكوك فيها	-	-	-	-
ديون معرضة للخطر	851	146	851	146
المجموع الفرعي 2	851	146	851	146
المجموع العام	6 778	5 490	37 279	7 966

نظام التدبير الشامل للمخاطر

1. التدبير المندمج للمخاطر

1.1. مبادئ مراقبة وحكامة تدبير المخاطر

ترتكز حكامة تدبير المخاطر لدى صندوق التجهيز الجماعي على :
- الالتزام التام لمجلس الإدارة بإيلاء الأولوية لتدبير المخاطر؛
- الانخراط القوي لكافة أطر المؤسسة في هذا المسلسل؛
- مساطر ومسؤوليات محددة بوضوح داخل التنظيم؛
- تخصيص الموارد المناسبة لتدبير المخاطر وتطوير التحسيس بالمخاطر لدى جميع الأطراف المعنية.

2.1. بنية وحكامة تدبير المخاطر

تتولى حكامة وتدبير المخاطر الهيئات المبينة على النحو التالي :

هيئة الإدارة

يرأس مجلس الإدارة رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية التي ينتدبها لهذا الغرض.
ويضم بالإضافة إلى ذلك، الأعضاء التالي ذكرهم :
- ممثلان عن وزارة الداخلية؛
- ممثلان عن وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ممثل عن وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والماء؛
- ممثل عن وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
- ممثل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير؛
- أعضاء ممثلون المنتخبين: 8 مستشارين جماعيين معينين من ضمن المستشارين الجماعيين الموجودين في لائحة أُعدت لهذا الغرض.

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ومرتين على الأقل في السنة.
يحضر مندوب الحكومة المعين لدى صندوق التجهيز الجماعي، طبقا للنصوص الجاري بها العمل، اجتماعات مجلس الإدارة بصفة استشارية.

لجنة التدقيق والمخاطر

تعمل لجنة التدقيق والمخاطر على مساعدة مجلس الإدارة، وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر بالإضافة إلى المدير العام للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية؛ أو ممثله، بوصفه رئيسا :
- الوالي المفتش العام للإدارة الترابية، أو ممثله، (وزارة الداخلية)؛
- مدير الخزينة والمالية الخارجية، أو ممثله، (وزارة الاقتصاد والمالية).

وتكمن مهمة لجنة التدقيق والمخاطر، على الخصوص، في تقييم جودة نظام المراقبة الداخلية، ومدى تناسق آليات القياس والتتبع والتحكم في المخاطر.

هيئة التسيير

تقوم الإدارة العامة للصندوق بتقييم فعالية عمليات تدبير المخاطر وبدراسة منتظمة للسياسات والإستراتيجيات والمبادرات الأساسية المتعلقة بتدبير المخاطر.

تعرض الإدارة العامة للصندوق على لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، الجوانب الرئيسية للتطورات الكبرى لإستراتيجية تدبير المخاطر. تقدم لجنة التدقيق والمخاطر بشكل منتظم تقريرا حول أشغالها لمجلس الإدارة عقب كل اجتماع.

لجنة القرض

تعمل لجنة القرض على دراسة ومنح القروض طبقا للشروط المحددة من طرف مجلس الإدارة.

تضم لجنة القرض بالإضافة للعامل، المدير العام للصندوق بوصفه رئيسا :
- ممثلان معينان من طرف وزارة الداخلية؛
- ممثلان معينان من طرف وزارة الاقتصاد والمالية؛
- ممثل معين من طرف المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير.

وتجتمع لجنة القرض بدعوة من رئيسها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وعلى الأقل مرة في الشهر.

لجنة المخاطر الداخلية

تتكلف لجنة المخاطر الداخلية، التي يرأسها العامل، المدير العام للصندوق، بشكل خاص بما يلي :
- ضمان تتبع تفعيل الاستراتيجية الشاملة لتدبير مخاطر الصندوق؛
- التأكد من مطابقة المساطر الداخلية مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها وكذلك مع المعايير والممارسات المهنية والأخلاقية؛
- تتبع وتقييم أنظمة الوقاية من المخاطر التي وضعها الصندوق؛
- الحرص على تفعيل توصيات لجنة التدقيق والمخاطر وتوصيات المتدخلين في المراقبة الخارجية في مجال الوقاية من المخاطر؛
- دراسة المعلومات المتعلقة بتدبير المخاطر والتأكد من مصداقيتها قبل إرسالها إلى الأطراف الأخرى.

لجنة تدبير الأصول والخصوم

يرأس العامل، المدير العام للصندوق، لجنة تدبير الأصول والخصوم وتكمن اختصاصاتها فيما يلي :
- إعداد وتفعيل سياسة تدبير الأصول والخصوم للبنك، في مختلف مكوناتها (إعادة التمويل، التوظيف، التحويل، التغطية، مردودية الأموال الذاتية...)، طبقا للتوجهات الاستراتيجية لمجلس الإدارة والمقتضيات التشريعية والتنظيمية؛
- تقييم سياسة التسعير المطبقة على الزبناء؛
- تحديد الحدود الضرورية لتأطير مخاطر معدلات الفائدة والسيولة؛
- الحرص على توازنات حصيلة البنك؛
- تقييم آثار إطلاق منتوجات جديدة، أو أية أنشطة جديدة تنطوي على مخاطر معدلات فائدة أو مخاطر السيولة، على الوضعية المالية للبنك؛
- تتبع نوعية مخاطر البنك (مخاطر السيولة، معدلات الفائدة ومخاطر الصرف) بالموازاة مع الحدود الداخلية والتنظيمية التي حددها البنك؛
- المصادقة على الاتفاقيات وأنماط تصريف المعدلات.

لجنة أمن نظام المعلومات

تتكلف لجنة أمن نظام المعلومات بشكل خاص بتتبع تفعيل سياسة أمن نظام المعلومات ومدى احترامها من طرف مستخدمي الصندوق والأغيار، وكذا تطور مخطط معالجة المخاطر المتعلقة بأمن نظام المعلومات، وخاصة مخاطر الأمن السيبراني.

وتتكون لجنة أمن نظام المعلومات التي يرأسها الكاتب العام أو من ينوب عنه من الأعضاء التالين :
- المدير المفوض المكلف بمديرية نظام المعلومات؛
- المدير المفوض المكلف بمديرية المخاطر والمراقبة المستمرة؛
- المسؤول المكلف بإدارة المشاريع؛
- المسؤول عن أمن نظام المعلومات؛
- المكلف بالبنيات التحتية التكنولوجية (الأمن العملياتي).

وتكمن مهام لجنة أمن نظام المعلومات، على الخصوص، فيما يلي :
- الحرص على تتبع تنفيذ سياسة أمن نظام المعلومات واحترامها من طرف مستخدمي الصندوق والأغيار؛
- قيادة مخططات العمل بشكل عام في مجال أمن نظام المعلومات، أي الموافقة، والالتزام بالموارد المرتبطة والتحقق من التنفيذ السليم لمخططات العمل هاته؛
- تتبع تطور مخطط معالجة المخاطر المتعلقة بأمن نظام المعلومات والتأكد من المراجعة المنتظمة لخارطة المخاطر الأمنية؛
- تتبع المشاريع الهيكلية في مجال أمن نظام المعلومات؛
- افتحاص مؤشرات أمن نظم المعلومات وضمان تتبع الإجراءات التي تمكن من تحسينها؛
- معالجة الأسئلة المتعلقة بالحوادث الكبرى المتعلقة بأمن نظام المعلومات؛
- الموافقة على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ إجراءات تأمين نظام المعلومات؛
- التحكيم في أولويات البنك فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات.

مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على الخصوص، مهمة الحرص على مصداقية وسلامة العمليات المنجزة من طرف الصندوق وكذا تفعيل عمليات فعالة للقياس والتحكم ومراقبة المخاطر.

مديرية الشؤون القانونية والمطابقة والحكامة

تتكلف مديرية الشؤون القانونية والمطابقة والحكامة على الخصوص بضمان أمن إجراءات والتزامات البنك وتقييم المخاطر القانونية المحتملة والتي قد تتعرض لها المؤسسة واتخاذ الإجراءات المناسبة لتدبيرها، وضمان تتبع مدى مطابقة عمليات وإجراءات الصندوق للأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة على الصندوق والإشراف على آليات الحكامة الداخلية للبنك وتعزيزها. كما تتكلف بتفعيل وتتبع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني المطبقة على مستخدمي الصندوق.

التدقيق الداخلي

تتكلف وحدة التدقيق الداخلي بعمليات المراقبة المتعلقة بالتنظيم والمساطر وتسيير الصندوق.
وتحرص هذه الوحدة على إنجاز مهام المراقبة وكذا إعداد وتتبع اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر.
كما تتكلف هذه الوحدة بتقديم المساعدة الضرورية للمتدخلين في المراقبة الخارجية وتتبع تفعيل توصياتهم.

2. التعرض للمخاطر

بالنظر إلى طبيعة أنشطته، فإن نوعية مخاطر الصندوق، كما تم ترسيمها في الاستراتيجية الشاملة للمخاطر، تكون كما يلي :

مخاطر القرض : خطر عدم قدرة مقترضي الصندوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية.

مخاطر التركيز : يتعلق الأمر بالمخاطر المرتبطة بالتعرض الفردي الكبير، والتي من المحتمل أن تفضي إلى خسائر يمكن أن تهدد الصلابة المالية للبنك أو قدرته على متابعة أنشطته الأساسية.

المخاطر البيئية والاجتماعية : هذه المخاطر يمكن أن تتجسد من خلال الإضرار بالبيئة (تلوث الهواء، التربة، الماء، إلخ...) أو بالحياة الاقتصادية للأفراد مما يؤدي إلى انخفاض مداخيلهم، وزيادة إنفاقهم.

وتقع مسؤولية تدبير هذه المخاطر على عاتق الزبناء والسلطات المختصة. ويتمثل دور الصندوق في فهم القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية للمشاريع الممولة والتحقق من امتثال زبنائه للمتطلبات التشريعية والتنظيمية في هذا المجال.

المخاطر العملياتية : مخاطر خسائر ناجمة عن قصور أو فشل في المساطر أو الموارد البشرية أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية.

مخاطر بنيوية لمعدلات الفائدة : تكمن مخاطر معدلات الفائدة في التأثيرات التي قد تحدثها تقلبات معدلات الفائدة على هوامش الصندوق ومداخيله والقيمة الاقتصادية لأمواله الذاتية.

المخاطر البنيوية للسيولة : ترتبط بمخاطر عدم قدرة الصندوق على تلبية طلبات السيولة والوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. وقد تتزامن طلبات السيولة مع استحقاق الدين وكذا على إثر اتفاق قرض.

مخاطر بنيوية لمعدلات الصرف : مخاطر تأثير تقلبات معدلات الصرف سلباً على مداخيل البنك.

مخاطر عدم المطابقة : تكمن في تعرض الصندوق لمخاطر السمعة والخسائر المالية أو العقوبات بسبب عدم الامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية والمعايير والممارسات المطبقة على أنشطته أو قواعد السلوك.

المخاطر الاستراتيجية : المخاطر الكامنة في الاستراتيجية المختارة أو الناجمة عن عدم قدرة المؤسسة على تفعيل خطتها الاستراتيجية.

مخاطر السمعة : المخاطر الناجمة عن تصور سلبي من طرف الأطراف المقابلة أو الجهات الرقابية على وجه الخصوص، والذي قد يؤثر سلباً على قدرة المؤسسة على أداء مهمتها وحصولها على مصادر التمويل.

مخاطر الأمن السيبراني : مخاطر مواجهة الصندوق لهجوم أو خرق للأمن المعلوماتي قد يضر بسرية أو سلامة أو توفر بيانات زبنائه أو المعاملات المالية أو غيرها من المعلومات الحساسة.

1.2. مخاطر القرض

يتعرض الصندوق لمخاطر القرض بالنظر إلى نشاطه المتمثل في منح القروض.

السياسة العامة للقروض

يشترط الصندوق على زبنائه بذل مجهود للتمويل الذاتي لا يقل عن 20% من كلفة الاستثمار، ما عدا في حالات استثنائية مبررة وموافق عليها من طرف لجنة القرض.
وتكون معدلات الفائدة المطبقة إما ثابتة أو قابلة للمراجعة.
يتم تسديد قروض الصندوق بواسطة دفعات سنوية تتكون من رأس المال والفوائد.

اتخاذ القرار

تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة الموافقة على المشروع المراد تمويله، وتعمد إلى تقييم مستوى الخطر المحدق نتيجة منح قرض جديد ومدى قدرة الزبون على تنفيذ مشروعه.
تقرر لجنة القرض منح القرض. ويتم الترخيص به من خلال قرار مشترك موقع من طرف وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية.

عملية تدبير مخاطر القرض

فور توصله بطلب تمويل مشروع، وبحسب حجمه، يقوم قطب العمليات بتقييم المشروع وتحليل النوعية المالية للزبون.
يرتكز تقييم المشروع موضوع التمويل على معرفة دقيقة للزبون وطبيعة الاستثمار وتركيبته المالية.
يهم تحليل الوضعية المالية للزبون معطيات تنفيذ ميزانيات الثلاث سنوات الأخيرة، والميزانيات المصادق عليها، وكذا معطيات الميزانية التوقعية للسنة الجارية.
في المرحلة الأولى، يتم تحليل هذه المعطيات بصفة رجعية من أجل تحديد منحى تطور أهم فقرات ميزانيات الجماعة الترابية.
وبناء على هذه الاتجاهات، يتم في المرحلة الثانية، تحليل مستقبلي لقياس تطور القدرات الاقتراضية للجماعة الترابية.

ويتضمن احتساب قدرة الاقتراض المبادئ التالية :
- قدرة الجماعة على التسديد حسب مستوى الادخار الذي تم استخلاصه؛
- لا يجب أن يتجاوز الادخار الأقصى القابل للتحويل إلى أقساط سنوية 80% من الادخار الخام؛
- لا يجب أن يتجاوز المعدل الأقصى للمديونية 40% إلا في حالة استثناء صريح لمجلس الإدارة.

قبل الموافقة على أي قرض، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة تقييم مستوى المخاطر التي قد تنجم عن منح قرض جديد بناء على :
- تحليل محتوى ملف الزبون: معطيات عامة وقانونية ومعطيات مالية وتقنية؛
- تحليل الوضعية المالية بشكل رجعي ومستقبلي للزبون، مما يمكن من تحديد النوعية المالية الحقيقية، والوقوف على مختلف معايير المديونية والملاءة وكذا القدرة على توفير التمويل الذاتي؛
- تقييم نوعية الزبون بناء على تاريخ تسديد القروض الممنوحة ووضعية الحقوق المعلقة الأداء تجاه الصندوق؛
- وضع تقييم للمشروع بناء على معايير تقنية حسب نوعية المشاريع والمقبولة من طرف الجميع؛
- القرار بضرورة تقديم ضمانات للحصول على القرض، واقتراح تدابير تصحيحية للمخاطر التي سيتم اتخاذها.

الشروط العامة لمنح القروض

على غرار الديون الأخرى للجماعات الترابية، ترافق الأقساط السنوية لقروض الصندوق، الإلزامية القانونية لإدراجها في ميزانياتها.

وتنص عقود قروض الصندوق على ما يلي :
- بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تدهور الوضعية المالية للمقترض؛
- بند يتم بموجبه تعليق السحوبات في حالة تأخير في الأداء يفوق 30 يوما.

نوعية الملاءة

في متم دجنبر 2024 :

بلغت المخاطر الصافية المرجحة التي تحملها الصندوق 7.437.206 ألف درهم، وتتكون بنسبة 83% من مخاطر القرض و17% من المخاطر العملياتية.

وفي احترام للمتطلبات الاحترازية، بلغ معدل الملاءة 83,72%، فيما بلغ معدل Tier One 70,27% مما يعكس المستوى الجيد لملاءة المؤسسة.

تحليل حقيبة القروض

بلغت الحقوق على الزبناء، والتي تتكون من 99,91% من الالتزامات لفائدة الجماعات الترابية، 27.465.340,86 ألف درهم في 31 دجنبر2024.

بلغت التزامات تمويل الصندوق لفائدة الزبناء في 31 دجنبر 2024 ما قدره 5.559.617,22 ألف درهم.

يشير تحليل وضعية الالتزامات خارج الحصيلة التي تم حصرها في 31 دجنبر 2024، إلى أن 65,66% من حجمها الإجمالي، تهم قروضا جديدة تم الإلتزام بها منذ أقل من 3 سنوات.

مؤن، وسياسة المؤن، وتغطية مخاطر القرض

تتولى مديرية المحاسبة والإرجاء مهمة تصنيف وإحداث مؤن للحقوق المعلقة الأداء.
يتم ترجيح الحقوق على الجماعات الترابية بنسبة 20%.
تتطابق سياسة تصنيف وإحداث المؤن مع مقتضيات دورية بنك المغرب رقم 2002-G-19.

المعامل الأقصى لتقسيم المخاطر

يحرص الصندوق باستمرار على احترام نسبة 20% كحد أقصى لمجموع المخاطر تجاه نفس الزبون وأمواله الذاتية.
في إطار دراستها لطلبات التمويل، تحرص الوحدات العملياتية وكذا مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، على احترام المعامل الاقصى لتقسيم المخاطر والذي تتم متابعته أيضا من طرف مديرية المحاسبة والإرجاء.
بلغ المعامل الاقصى لتقسيم المخاطر حسب الكيفيات المحددة في الدورية رقم 2012-G-08 لبنك المغرب 8,89% في متم دجنبر 2024، وبالتالي، فهو أقل من العتبة القانونية التي حددها البنك المركزي.
وتطبيقا للدورية التوجيهية رقم 2010-G-2 لبنك المغرب المتعلقة بممارسة اختبارات الضغط وبغية تعزيز أدوات قياس وتقييم مخاطر القرض، أنجزت اختبارات الضغط لتقييم درجة نفور الصندوق من هذه المخاطر.
وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط الأدنى، حسب الدورية التوجيهية والتي تضمنت تغييرات هامة في تركيبة حقيبة الصندوق، عن قدرة هذا الأخير على الصمود تجاه مخاطر القرض. ويُقدِّم الصندوق في جميع الحالات معدل ملاءة يفوق العتبة القانونية لبنك المغرب ونسبة للحقوق المعلقة الأداء لا تتجاوز 1%.

2.2. تدبير الأصول والخصوم

المسؤولون عن تدبير الأصول والخصوم

يتم تدبير المخاطر المتعلقة بتدبير الأصول والخصوم على مستوى القطب المالي من طرف قسم مراقبة التدبير وتدبير الأصول والخصوم التابع للمديرية المالية.
وتتكلف لجنة تدبير الأصول والخصوم التي يرأسها العامل، المدير العام لصندوق التجهيز الجماعي، بالتتبع العرضي والجماعي للمخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة وبدراسة القرارات التي قد تؤثر على تدبير الأصول والخصوم.

تدبير الأصول والخصوم

وضع الصندوق نظام لقيادة مخاطر الحصيلة مثل مخاطر السيولة، ومعدلات الفائدة، والصرف من شأنه أن يمكّنه من تتبع، وبشكل متواصل، تطورها حسب توجهات الأسواق المالية ونشاط البنك.
ومن أجل الحفاظ على التوازنات المالية للبنك، يحرص نظام تدبير الأصول والخصوم على :

- الحفاظ على مستوى سيولة كاف، يمكن البنك من مواجهة التزاماته في كل وقت وجعله في منأى عن أي أزمة محتملة؛
- التأكد من أن المخاطر المرتبطة بأوضاع الصرف لن تقود إلى انخفاض هامش ربح البنك؛
- ضمان استقرار النتائج أمام تقلبات معدلات الفائدة، من خلال الحفاظ على هامش الفائدة والتحسين الأمثل للقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية؛
- توجيه استراتيجية البنك في مجال إعادة التمويل.

مخاطر السيولة

يتم تعريف مخاطر السيولة بأنها مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء، في ظروف عادية، بالتزاماته في تاريخ استحقاقها.
قد يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة التي قد تتخذ أحد الأشكال التالية :

- عدم قدرة المؤسسة على رفع الأموال اللازمة لمواجهة حالات غير متوقعة على المدى القصير، ولا سيما السحب الهام لالتزامات التمويل الممنوحة للجماعات الترابية؛
- عدم مطابقة الأصول والخصوم أو تمويل الأصول على المدى المتوسط والطويل بالخصوم قصيرة المدى.

المقاربة المعتمدة في احتساب فجوات السيولة :
يعتمد قياس هذه المخاطر على عناصر الحصيلة في تاريخ حصر محدد، مرتبة حسب المدة المتبقية والتي تنطبق عليها قوانين التدفق واتفاقيات مطابقة الأصول والخصوم. ويمكن نقص التدفق من تحديد الفائض أو الحاجة إلى الموارد على المدى المتوسط/الطويل بفرضية غياب إنتاج جديد للأصول والخصوم.
يوضح الرسم البياني نوعية فجوة السيولة في 31 دجنبر 2024 على النحو التالي :

النقص السنوي للسيولة

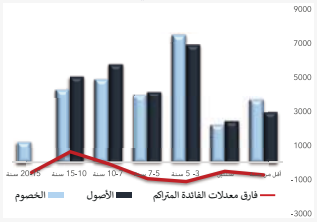

تدبير مخاطر معدلات الفائدة (IRRBB)

تتعلق مخاطر معدلات الفائدة بحساسية الحصيلة بالنسبة للحركات المستقبلية لمعدلات الفائدة. يتم تقييم هذه المخاطر من خلال مجموعة من عمليات محاكاة اختبار الضغط، لاسيما في إطار الستة سيناريوهات التالية :
سيناريو 1 : التحول التصاعدي الموازي لمنحنى معدل الفائدة (200+ نقطة أساس)؛
سيناريو 2 : التحول التنازلي الموازي لمنحنى معدل الفائدة (200- نقطة أساس)؛
سيناريو 3 : ارتفاع المعدلات القصيرة؛
سيناريو 4 : انخفاض المعدلات القصيرة؛
سيناريو 5 : تسطيح منحنى المعدلات؛
سيناريو 6 : انحدار منحنى المعدلات.
يخضع تحليل وتقييم مخاطر معدلات الفائدة لمنطق مزدوج، يرتكز على الحفاظ على هامش الفائدة والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.
وقد اختار البنك المقاربة التي تعرف بطريقة الاستحقاق في النظام الثابت. وتكمن هذه المقاربة في تمرير جميع وضعيات الحصيلة الثابتة حسب خصائصها التعاقدية أو في إطار الاتفاقيات.

التعرض في 31 دجنبر 2024

يوضح الرسم البياني نقص معدلات التدفق في 31 دجنبر 2024 على النحو التالي :

النقص السنوي لمعدلات الفائدة

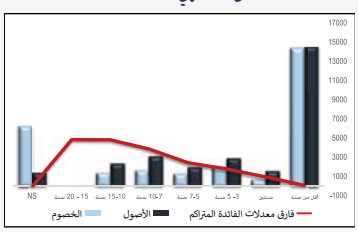

يبلغ تأثير السيناريوهات القانونية 4,50% على هامش صافي الفائدة المتوقع و13,64% على القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية.

مخاطر الصرف

ومن أجل التحصين ضد مخاطر الصرف، وضع الصندوق تغطية كاملة وشاملة وذلك بمناسبة السحوبات التي قام بها ابتداء من سنة 2019 على خطوط اعتماد تم التعاقد بشأنها مع مانحي أموال أجانب؛
للتذكير، فقد أخذت الدولة (وزارة الاقتصاد والمالية / مديرية الخزينة والمالية الخارجية) على عاتقها تغطية مخاطر الصرف المتعلقة بأغلبية الاقتراضات الخارجية المعبئة من طرف الصندوق خلال سنوات التسعينات مقابل عمولات، في إطار نظام خاص بكل خط اعتماد.

3.2. المخاطر العملياتية

خلال السنوات الأخيرة، وطبقا لمقتضيات بنك المغرب ومبادئ الحكامة الجيدة، وضع الصندوق نظام مراقبة داخلي متطور يمكن من :

- التأكد من مصداقية وسلامة المعلومات المالية والمحاسبية المنتجة؛
- التأكد من إنجاز العمليات طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا للمبادئ التوجيهية ومعايير التدبير التي حددتها هيئة التسيير وهيئة الإدارة؛
- التنبؤ والتحكم في المخاطر المرتبطة بنشاطه من خلال مساطر محددة بدقة ومراقبة بانتظام.

تشرف المديرية العامة على نظام تدبير المخاطر العملياتية وتحرص على تتبع الإجراءات المتخذة من أجل تعزيزها.

الإطار العام

اتخذ الصندوق عدة تدابير لتعزيز نظام المراقبة الداخلية ووضع الدعامة اللازمة لبناء نظام قوي ودائم لتدبير المخاطر العملياتية، يواكب أفضل الممارسات ويتطابق مع المتطلبات القانونية :

» آلية تفويض التوقيعات

وضع الصندوق آلية متطورة لتفويض التوقيعات مبنية على تحديد دقيق للسُلط وترسيم واضح لحدود المسؤوليات.
وتستجيب هذه الآلية للمبادئ التالية :

- جعل مبدأ التوقيع المزدوج ضروري لكل العمليات المتعلقة بحسابات الصندوق أو عناصر أخرى من أصوله؛
- الفصل بين المبادرة والتنفيذ من جهة، والمراقبة من جهة أخرى؛
- اعتماد التعويض بشكل منتظم، في حالة غياب شخص أو ظهور مانع، لضمان استمرارية الخدمة.

» دليل المساطر العامة

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر العامة يغطي جميع وظائف مجالات القيادة والعمليات والدعم، وقد تم إعداد الخريطة العامة للعمليات والمساطر وفق متطلبات معيار الجودة ISO 9001.
من جهة أخرى، يمكن استخدام أداة النمذجة من الحصول على مرجع وحيد للمساطر مهيكل وسهل الولوج من طرف جميع مستخدمي الصندوق عبر موقع الأنترانت. ويخضع هذا المرجع لصيانة تطورية ومنتظمة كي يتطابق مع التطورات القانونية والنشاط أو نظم المعلوميات وغيرها.

» دليل المساطر والتنظيم المحاسباتي

يتوفر الصندوق على دليل للمساطر والتنظيم المحاسباتي يُمكّن من التأكد من :

- أن جميع العمليات المنجزة من طرف الصندوق تتم ترجمتها بكل نزاهة إلى تسجيلات محاسباتية؛
- أن جميع التسجيلات مطابقة للمخطط المحاسباتي لمؤسسات الائتمان والقوانين المعمول بها؛
- أن جميع المعلومات المالية والمحاسباتية التي يتم نشرها داخليا وخارجيا موثوق بها وكاملة ومفهومة من طرف مستعمليها.

» دليل المراقبة الداخلية

طبقا للقوانين الجاري بها العمل ولأفضل الممارسات، يتوفر الصندوق على دليل للمراقبة الداخلية يُمكّنه من السهر على انتظام وحسن تطبيق المساطر الموضوعة وإلى إضفاء الطابع الرسمي على نقط المراقبة.

» مخطط استمرارية النشاط

يتوفر الصندوق، طبقا لمقتضيات الدورية رقم 2014-W-4 لوالي بنك المغرب المتعلقة بالمراقبة الداخلية لمؤسسات الائتمان والتوجيه رقم2007-G-47 لبنك المغرب، المتعلق بمخطط استمرارية النشاط بمؤسسات الائتمان، على مخطط استمرارية النشاط مصادق عليه من طرف مجلس الإدارة.
ويسمح مخطط استمرارية نشاط للصندوق بضمان تسيير البنك في الوضع المتدهور وكذلك استئناف الأنشطة، وذلك حسب مختلف سيناريوهات الأزمة.
ويمكن تفعيل مخطط استمرارية نشاط الصندوق على الخصوص من وضع :

- أنظمة مواصلة نظام المعلومات؛
- أنظمة مواصلة اللوجستيك؛
- أنظمة مواصلة الموارد البشرية؛
- أنظمة مواصلة العمليات.

ومن أجل ضمان الحفاظ العملياتي للأنظمة الموضوعة، يتم تحيين المجموعة الوثائقية لمخطط استمرارية النشاط (دراسة الأهمية، استراتيجية الاستمرارية، مساطر، خطة التواصل ...) بشكل منتظم، كما يوجد مخطط الصيانة العملياتية لمخطط استمرارية نشاط الصندوق في طور التعزيز، بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق ضمان الحرص الدائم تفاديا لوقوع أي حدث قد يستوجب تفعيل مخطط استمرارية النشاط، من أجل ضمان استمرارية نشاط مصالح البنك وسلامة مستخدميه، وبالتالي، وفي عدم وجود أي حدث يستدعي تفعيله، لم يتم تفعيل مخطط استمرارية النشاط الخاص بالصندوق خلال سنة 2024.

تدبير المخاطر العملياتية

يتوفر الصندوق على خارطة للمخاطر العملياتية والتي تمت بالارتكاز على تصنيف «Bâle II» والتي يتم تحيينها سنويا. وتغطي هذه الخارطة العمليات المتعلقة بمجالات القرض، والدعم، وأنظمة المعلومات، وتمكن من استهداف العمليات التي تتطلب عناية خاصة أو مُعَزَّزة.
ويُمكّن نظام تدبير المخاطر العملياتية، الذي يعتمده الصندوق في إطار إصلاح «Bâle II»، وتطبيقا لتوجيه بنك المغرب رقم2007-G-29، من تحديد وتقييم المخاطر العملياتية وكذا تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحديدها. وقد تم إتمام هذا النظام سنة 2011 بقاعدة لجمع الحوادث تتيح رؤية موضوعية للمخاطر المحدقة وإعادة تقييم هذه المخاطر بواسطة نتائج جمع الحوادث العملياتية.
وقد أصبح نظام تدبير المخاطر العملياتية يعمل كليا بشكل أتوماتيكي بفضل استعمال تطبيق نظام معلوماتي يُمكّن من :

- تحديد وتقييم وتتبع المخاطر العملياتية من خلال خارطة المخاطر؛
- التوفيق بين خارطة المخاطر ودليل المساطر العامة؛
- تتبع مخططات العمل التي تم حصرها والتي تهم المخاطر الكبرى التي تم تحديدها؛
- جمع الحوادث ذات الصلة بالمخاطر العملياتية.

التنظيم

على المستوى التنظيمي، تتولى مديرية المخاطر والمراقبة المستمرة، قيادة نظام تدبير المخاطر العملياتية، بناء على مراسلين للمخاطر العملياتية على مستوى وحدات المهن والدعم.
ويتكلف هؤلاء المراسلون برفع الحوادث العملياتية وتحليل قاعدة جمع هذه الحوادث وتفعيل مخططات عمل لتغطية المخاطر الكبرى.
ولهذه الغاية، تم إعداد مسطرة لجمع ورفع الحوادث العملياتية وكذلك بطاقة الإعلان ووقوع أحداث عملياتية ووضعها رهن إشارة المراسلين لدعم منهجية جمع ورفع الحوادث.
وتتكلف لجنة المخاطر الداخلية بحكامة المخاطر العملياتية.

تغطية المخاطر العملياتية

طبقا للمقتضيات القانونية المتعلقة بالمتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية، يقوم الصندوق، منذ دجنبر 2011، بتغطية المخاطر العملياتية.
يتم احتساب متطلبات الأموال الذاتية لتغطية المخاطر العملياتية حسب مقاربة «مؤشر القاعدة» أي ما يعادل 15% من متوسط الناتج الصافي البنكي للثلاث سنوات الأخيرة.

4.2. مخاطر عدم المطابقة

طبقا للتوجيه رقم2007-G-49 لبنك المغرب، المتعلق بوظيفة المطابقة بتاريخ 31 غشت 2007، أصبح الصندوق يتوفر على سياسة وميثاق للمطابقة.

forvis mazars

76, Bd Abdelmoumen,
Résidence Koutoubia, 7ème étage
Casablanca-Maroc

Coopers Audit

83, Avenue Hassan II
Casablanca
Maroc

FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL
Espace Oudayas, angle Av Annakhil et av Ben Berka, Hay Ryad
Rabat

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE DU 1ER JANVIER AU 31 DECEMBRE 2024

AUDIT DES ETATS DE SYNTHESE

Opinion

Conformément à la mission qui nous a été confiée par votre Conseil d'administration, nous avons effectué l'audit des états de synthèse ci-joints du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL, comprenant le bilan, le compte de produits et charges, l'état des soldes de gestion, le tableau des flux de trésorerie et l'état des informations complémentaires (ETIC) relatifs à l'exercice clos le 31 décembre 2024. Ces états de synthèse font ressortir un montant de capitaux propres et assimilés de 6 244 938 KMAD dont un bénéfice net de 367 675 KMAD.

Nous certifions que les états de synthèse cités au premier paragraphe ci-dessus sont réguliers et sincères et donnent, dans tous leurs aspects significatifs, une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL au 31 décembre 2024 conformément au référentiel comptable admis au Maroc.

Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les Normes de la Profession au Maroc. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilités de l'auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse » du présent rapport. Nous sommes indépendants du fonds conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états de synthèse au Maroc et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles. Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états de synthèse de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états de synthèse pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Risque de crédit et provisionnement des crédits à la clientèle	
Risque identifié	*Réponse d'audit*
Les crédits à la clientèle sont porteurs d'un risque de crédit qui expose le FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL (FEC) à une perte potentielle si les clients ou les contreparties s'avèrent incapables de faire face à leurs engagements financiers. Le FEC constitue des provisions destinées à couvrir ce risque. Ces provisions sont estimées et comptabilisées en application des principes édictés par le Plan Comptable des Etablissements de Crédit (PCEC) et des dispositions de la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib relative à la classification des créances et à leur couverture par les provisions. L'évaluation des provisions en couverture des créances sur la clientèle requiert : - L'identification des créances en souffrance ; - L'évaluation du montant des provisions en fonction des différentes catégories de classification des créances du FEC. Les informations concernant les règles de classification et de provisionnement des créances sont présentées dans l'état « Principales méthodes comptables » de l'Etat des Informations Complémentaires (ETIC). Au 31 décembre 2024, le montant des provisions pour dépréciation s'élève à 5,5 MMAD ; il ramène les créances à la clientèle à un montant net de 27 459 MMAD. Nous avons considéré que l'appréciation du risque de crédit relatif aux créances sur la clientèle et l'évaluation des provisions y afférentes constituaient un point clé de l'audit, ces éléments étant de montants significatifs et faisant appel aux estimations de la direction.	Nous avons pris connaissance du dispositif de contrôle interne du FONDS D'EQUIPEMENT COMMUNAL et des contrôles clés relatifs à la classification des créances et à l'évaluation des provisions y afférentes. Sur les aspects de classification et de provisionnement des créances, nos travaux d'audit ont notamment consisté à : - Étudier la conformité au PCEC et notamment à la circulaire 19/G/2002 de Bank Al Maghrib des principes mis en œuvre par le Fonds, en termes de règles de déclassement et de provisionnement ; - Examiner le dispositif de gouvernance et tester les contrôles clés mis en place au niveau du Fonds ; - Tester par sondage la correcte classification des créances dans les catégories appropriées ; - Tester la provision déterminée sur une sélection de créances en souffrance.

Responsabilité de la Direction et des responsables de la Gouvernance à l'égard des états de synthèse

La direction est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états de synthèse, conformément au référentiel comptable en vigueur au Maroc, ainsi que du contrôle interne qu'elle considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états de synthèse exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états de synthèse, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité du fonds à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions se rapportant à la continuité de l'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider le fonds ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à lui.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière du fonds.

Responsabilité de l'Auditeur à l'égard de l'audit des états de synthèse

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états de synthèse pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion.

L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états de synthèse prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes de la profession au Maroc, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états de synthèse comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;

- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées aux circonstances, et non dans le but d'exprimer une opinion sur l'efficacité du contrôle interne du Fonds ;

- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la Direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;

- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la Direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité du Fonds à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états de synthèse au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener le fonds à cesser son exploitation ;

- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la structure et le contenu des états de synthèse, y compris les informations fournies dans l'ETIC, et apprécions si les états de synthèse représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle.

Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit.

Casablanca, le 28 mai 2025

Les Commissaires aux Comptes

FORVIS MAZARS

forvis mazars
76 Bd Abdelmoumen Rés. Koutoubia
7ème Etage - Casablanca
Tél 05 22 42 34 23

Taha FERDAOUS
Associé

COOPERS AUDIT MAROC S.A

COOPERS AUDIT MAROC
Siège Social : 83 Avenue Hassan II
Casablanca
Tél: 0522 42 11 90 - Fax: 0522 27 47 34

Abdellah LAGHCHAOUI
Associé

لائحة البلاغات الصحفية المنشورة خلال سنة 2024

1. **29/02/2024 :** بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الرابع من سنة 2023.
2. **29/03/2024 :** نشر البيانات المالية برسم سنة 2023.
3. **26/04/2024 :** بلاغ صحفي بمناسبة نشر التقرير المالي السنوي 2023.
4. **23/05/2024 :** بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الأول من سنة 2024.
5. **31/05/2024 :** بلاغ صحفي بمناسبة انعقاد اجتماع مجلس الإدارة في 29 ماي 2024.
6. **12/07/2024 :** بلاغ صحفي بخصوص الوثيقة المرجعية للصندوق المتعلقة بالسنة المالية 2023، وذلك في إطار التحيين السنوي لملف المعلومات المتعلق ببرنامج إصدار شهادات الإيداع الخاص بالصندوق.
7. **30/08/2024 :** بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الثاني من سنة 2024.
8. **30/09/2024 :** التواصل المالي إلى غاية 30 يونيو 2024 بمناسبة نشر التقرير المالي النصف السنوي برسم النصف الأول من سنة 2024، بما في ذلك البلاغ الصحفي حول المؤشرات المالية للنصف الأول من سنة 2024 والبيانات المالية إلى غاية 30 يونيو 2024.
9. **29/11/2024 :** بلاغ صحفي حول المؤشرات المالية للربع الثالث من سنة 2024.

وضعية الأتعاب المدفوعة لمراقبي الحسابات 2022-2024

	DELOITTE AUDIT : 2021-2020 COOPERS AUDIT MAROC : 2024-2022						MAZARS AUDIT & CONSEIL : 2024-2019						المجموع مع احتساب الضرائب والرسوم
	المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم / السنة			النسبة المئوية / السنة*			المبلغ مع احتساب الضرائب والرسوم / السنة			النسبة المئوية / السنة*			
	2022	2023	2024	2022	2023	2024	2022	2023	2024	2022	2023	2024	
مندوبي الحسابات، التصديق على الحسابات الفردية أو الموحدة**													
المُصدِر	108 000	108 000	108 000	100%	100%	100%	192 000	192 000	192 000	100%	100%	100%	900 000
الفروع													
الطلبات والخدمات الأخرى المرتبطة مباشرة بمهمة مندوبي الحسابات													
المُصدِر													
الفروع													
المجموع الفرعي	108 000	108 000	108 000	100%	100%	100%	192 000	192 000	192 000	100%	100%	100%	900 000
خدمات أخرى مقدمة													
آخر													
المجموع الفرعي													
المجموع العام	108 000	108 000	108 000	100%	100%	100%	192 000	192 000	192 000	100%	100%	100%	900 000

* حصة كل سطر في المجموع العام للسنة المعنية.
** مبلغ الالتزام برسم رسالة المهمة وفقًا لشروط الصفقة المرتبطة.

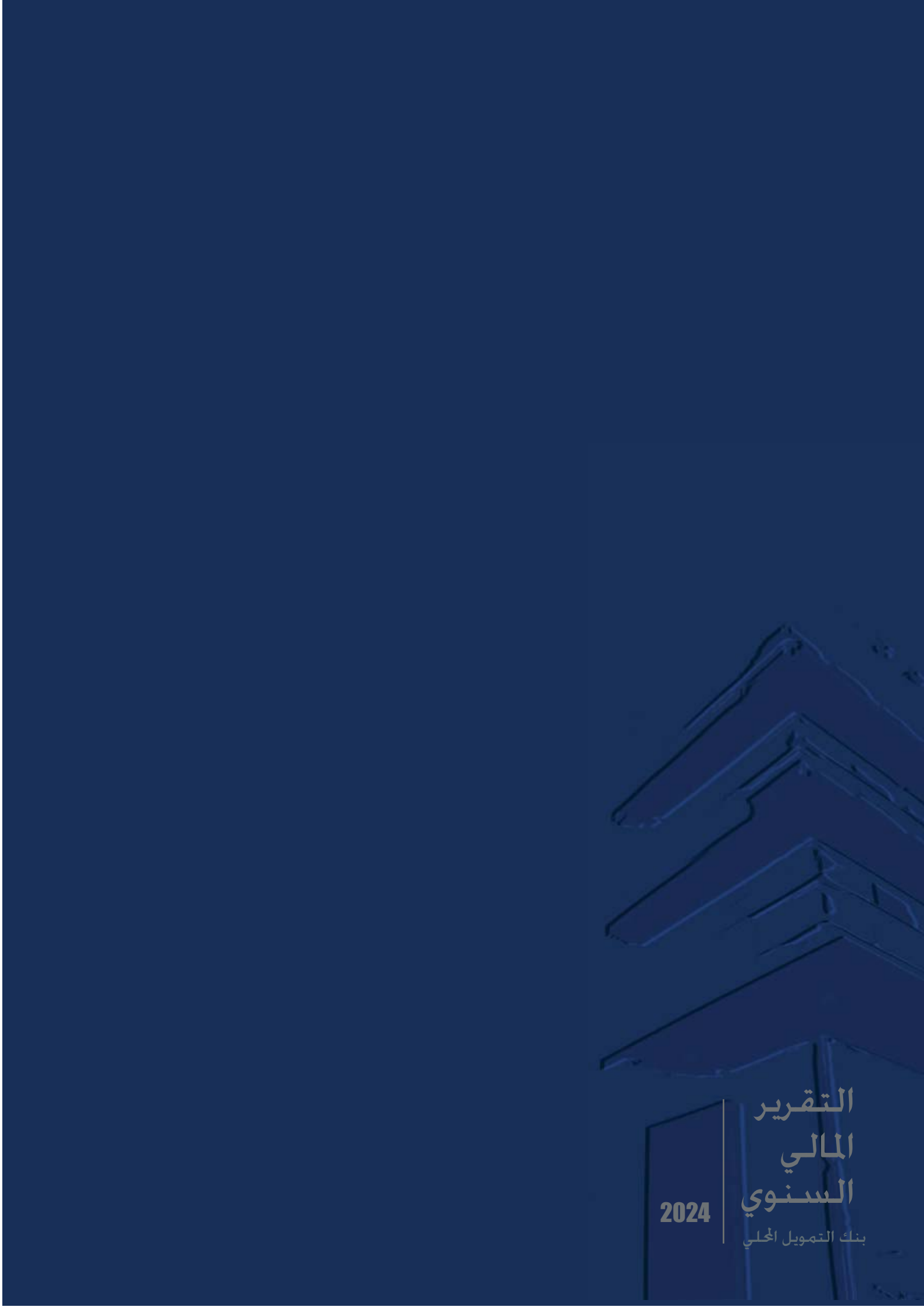

التقرير المالي السنوي

2024

بنك التمويل المحلي